

ليس له ان يتردها من العاصب ولكن يوارى هاتين ذلك الموضع الى الساحل وفيه يوارى من الاسلام اصطبل يستل
ين اثنين ولكل واحد منهما يدعى فدخل احدهما الاصطبل وشد بقر الاضحية لا يصر بقره فيقول البقر ويحقق الجبل
ومات الحصان على الظلم ينقل من مكان الى مكان آخر يجعلها الى حماره شديدة بارى في سكره فله تعاقب للحمار الاضحية
وعز محلا فيض في نحة الامام الدجيني في السنادى رجل جبال الى سفينة مشدودة فحملها في اليوم الرابع السندى فرب
السفينة ان مكث بعد الحوان قد لا يرضى وان لم تكث وغرقت في الغور يرضى رجل جبال الى قطار بل قد يرضى اليه عليه
لان لم يغصبه بل لا يرضى في بالواحدة الرجل لا يرضى وان قتل في يرضى لان له قيمة لا يخدم في البيت ويكسب البيت
فصاروا كالكلب رجل غصب ورات بالكوفة ورواها عن اسان هذا بقره غصب العين في نظر لا يقيمتا في الموضع الذي
غصبها ونقص طمع الرد الى آخره وقد ذكرنا في المقدمة **في العيب والاعانة** وهو التبريد او الغصب جارية فاقترعت به
او سرق او زنت ولم يكن فعلت قبل ذلك فاعطى العاصب ما تنقص من قيمتها بسبب الاعانة والقيمة وان لم يكن له
من النقصان من غير او شلوا فان يرضى النقصان ولو جئت به العاصب من الزنا اخذها المالك ونقصا ذلك فان
ذلك العيب في الولي ردها اخذ بسبب النقصان على العاصب ولما اختلفت من الزنا قال لا يرضى من سرقه ان لا يغصبها
الحبل او شرعيت الزنا فيض الاكثر من دخل الاقرار به وهذا استعانة وعن محمد انه يرضى الاقرين وهو لينا
ولم يردوا العاصب ما لا فانت من الزنا وبقي ولا يرضى به العاصب يرضى العاصب جميع قيمته يوم الغصب **في الجحيم**
شي من الزنا بالولد ويردها له المالك فجلت فانت بالجحيم يرضى النقصان بالاجماع ولا يرضى جارية جبالا
وهو لم يعلم فانت به بالولد يرضى النقصان ولو جئت الجارية في يد العاصب ثم ردها على الكوفة فانت به **في الكوفة**
الحكي لم يرضى العاصب الا ما نقصه الحكي في قومه جميعا ولو غصب جارية محبوبة او جملتها ومرض فانت من ذلك في يد العاصب
قيمته ان يرضى بذلك العيب ولو غصب جارية شابة فصار غصب عيها اخذها المالك ورضى العاصب ما نقص من قيمتها
وكذا العتاد اذ هم ولو غصب جارية تاهلا وانكرت بها عند هذا العيب يرضى النقصان والشيخ خذ عيب
شابة طاشيخا ضمن النقصان ولو غصب عدا قاريا او جارا فغصب الزنا او الجزار او عملا او ارضي العاصب النقصان يوم عتاد
وقوم وهو لا يرضى النقصان ولو غصب لصغيرا او القوي غدا لا يرضى النقصان في السنادى والشيخ في النقصان وهو غصب
في جرح النقصان من فاحش وفي يد ماله فقال العاصب هو مال فقال للغصب منه هو مال ان كان العبد في منزلة العاصب فجد
المال في يد من منزلة هو العاصب بل ان لم يكن في منزلة العاصب فهو النقصان منه وفي السنادى جارية انت الحاسن يرضى في زنا
طلب البعق فذهب ولا يرضى ابن ذمبت وقال الحاسن ردها على المالك قالوا قال الحاسن ولا يرضى وما يرضى اذ لم ياحضها الحاسن
ومعنى المالك ان يرضى بها بالزنا لان منزلة الحاسن منكر العاصب اذا اخذها الحاسن من الطريق او ذهب به من
منزله لمرادها بغير ان يرضى بها الا بعد ذلك لانه صار عاصبا رجل اربع عند جرحه فغصب جارية عاصبا في المنطق رجل

للعلو وصحة طهره لا يضر به السواد الصغرى لانه كالمصوب في العاصيات كان يباع ذلك الشيء بالسوق بالدرهم
ينوم بالدرهم فان كان ينوم يباع بالدينار ينوم بالدينار ذلك كان يباع بها فلما اضيق بها في السوق خرج في التفرقات
في العيون رجل آخر ان ينقش في حاتم اسمه فعلاط ففقد اسم غيره لان بضعة الحاتم اذ لم يتبدل الاصلاح عند
ابن سفي وعند الجنيعة لا يضر من رجل اخرج الحاتم من اصبع رجل وهو ياتم ثم اعادوه هذا اليوم براء عن الضمان و
الاستعانة ثم نام فلما طهره عن الضمان لان في الوجه الاول الذي جازى الى هذا التام وقد وجد في الوجه الثاني الواجب
الى المستيفه في حين جد ولو غضب من حاتم في طرقة ثم اعادها الى طرقة لا يبرأ عن الضمان ولو غضب الدائم من
رجل ثم رجعا في الكبر وصاحبه لا يعلم من وقدر يحرم الجوز او اخر جبروت صفاء رطبة فالتفها انسان
بضعة نقصان السجدة ثم بشرى مع ذلك الجوزات وبغير تلك الجوزات فبضعة فخل ما بينهما رجل كرسوة
رجل فوجدها فان لا يضر وكذا لو كرسه درهم انسان فاذا امر سوقه وتوهم اما من صدر اذ كان
ان كان يباع في رخصه الجوز انشاء تركه وضعة القيمة وانشاء اخذ في وضعة شيئا وان كان يباع
عند اقله الحاتم وضعة النقصان في الفصل الاول وضعة يكون الضمان بآراء الجوزة وانما هو في الفصل
لا يبرأ من الرجل رجلا من ذلك انسان انما يضره بضعة الضمان وهو قول الأكثر وكذا لو مر في فارق
حسابه لسان ثم يتركه في رجل يبيع الحوزة في رخصه بالآراء مستطت وانكرت لا يضر ويضر
ما سواها رجل يبيع احد من رجل انسان او احد خيفة واحد من كعبه فليكن ان يسلم المصراع الاخر
ويضعة قيمته في يبيع الجامع في يبيع اثنين رجل غضب شيئا وقصر الحوزة فاجاز لئلا حفظه كالحذر
من الضمان فان استغنى به وامر بالحفظ الا براء فبعد هذا الواقع الرجل بالغير فاجاز لئلا يبرأ عن الضمان
هذا وان تقدم في التاوى في يبيع الجامع وسنة الحوزة باب يكون الحوزة فلا هناك سلة ثم قل في هذا
اذا قل المصوب منه للعاصب او دعت او لم تكن محظوظة في ذلك فليكن في يبيع الحوزة في يبيع وضعة السواد
رجل نظر الى دهن غيره وهو يبيع حين اراد ان يبيع في الدمن من انقصة قطرة من الدم فيخيل ذلك ان كان ياذنه
لا يضر وبغيره في يضر ثم يترك ان كان الدهن غير ما في يضره ان يضره وان كان ما ولا يضر مثل ذلك المصوب
من مثل ذلك الدهن في يضره ان يضره من رجل يبيع الحوزة واحد فحقا عطا لغيره فيسقط من يد المان فانكرت
لا ضمان على الاو ولا على الثاني في يضره اذا هو الضيف وركب شيئا تحت الضيفة فغضب عما حبه في الضيفة
لا يضر وان اخذ من المصوب فبضعة من يضره الحوزة في يضره الا ان يضره الضيفة ان قيمة المصوب
كلها في الضمان لئلا يضره ان كان في يضره المالك وان لم يكن للمالك يضره فاذا انما الضمان انما الضمان فحقا المالك لئلا يضره
الضمان لذلك لغام المصوب في الضمان فحقا المالك في الضمان والآخر على ان يضره الضمان بالقيمة لا يقبل جاز العاصب

[illegible]

باب عاشر في منتهى جلد على الدكان ابناءه صغيرا وفي الحانث ودائع فضائله كان الصبي يعمل الحفظ في
حفظه لا يخطئ ولا يخطئ ولو ثبت بقرعة الوديع الى المرح بعز العرف وقد ذكرنا في كتاب المداينة انه لا يضمن
مطلقا ولو لم يخطئ على راس الغاية والكرام ان غاب عن بصر يضمن ولا ينداد ان يخطئ على راسه في المداينة وفي الغاية
لا ولو دخل حال الوديع في الكرم ان كان الكرم حارضا وقبع حيث لا يرى المارة ما في الكرم واغلق الباب لا يضمن وان
لم يكن له حارضا او كان لكنه غير منع يخطئ ان نام الوديع ووضع جنبه على الارض يضمن ان ضاعت الوديع وان نام
لا يضمن وان نام مضطجعا اطلق جعل ثياب الوديع تحت جنبه بعض الطريق ان الوديع الحفظ لا يضمن وان اراد ان يخطئ
وكيف جعل الكيس تحت جنبه لا يضمن مطلقا ولو دخل الحمام ودرام الوديع معه فتركه في الساكن او فترق قبل يضمن
الساكن فيما يكون تضيقا وفيما لا يكون وفيه الجاس الوديع اذا مات بمجر الوديع الاثنته مواضع لحد هامس في الوقت اذا
مات ولا يعرف مال غلامه التي اخذ ولم يبين لا يضمن الثاني اذا خرج الى الغرض وادفع بعض الغنمة بعض الناس مات لم يبين عند
من ادفع لا يضمن والثالث عن جرح الغنم اذا قبض مال يقيم وضعت فيه وما لا يغني عن ابن المار لم يبين يضمن و
الضمان في تركه وان عرفه دفع الوديع ولا يضمن في دفع الوديع وفي حال جرحه ضاع او انقذه عليه لا يضمن الغنم
الوديع انما يضمن بالتجمل اذا لم يعرف او ادرت الوديع اما اذا عرف الوديع يعلم ان من لم يبين ومات لا يضمن وفيما لو ادرت
اما علمت الوديع وانكر الطالب ان فر الوديع وقال الوديع كذا وان علمتها وقد حلت صدق هذا وان كانت الاطام
عنده فقال هلكت سواء الا في خصله وان كان الوديع زاد السارق على الوديع لا يضمن والوديع اذا زاد يضمن وفي وصلا
للجامع لانام حمار زاد الوديع اذا دل انسانا على الوديع انما يضمن اذا لم يمنع المذلول من العجز حالة الاحتلام اذا منع
ولا يضمن كمل سرق وفي شرح الجامع الصغير للامام الوديع كذا الناس في باب جرح الصبي لغير الباب في الحوم اذا اذله الا
اذا اقتل صبي الحوم قتل جرح الجرح اسما وهذا المذكر المذلول عالم بمكان الصبي اذا كان عالم بمكان الصبي لم
لم يأخذ ولا يضمن بان لم يصدق في ذلك حتى لو اخطأ بصدقه فظن فلا يجز على الاول في اذ المتكلف الطالب ودمية الوديع
فقال الطالب ان لم يمت بمجراد وصارت الوديع دينا في تركه وقال الوديع كانت فاقه يوم مات الوديع وكانت
معروفة ثم هلكت فالقول قول الطالب هو الصحيح لان الوديع صارت دينا في تركه ظاهرا فلا يقبل قول الوديع ان الوديع اذا قال
مرد الوديع في جرحه لم يقبل قيامه ولما قال الوديع ان لم يمت بمجراد حال جرحه مرد الوديع في باب الصارب وقول قبل ان يمت او عت
مال الصارب فلا نا الصبر في ثم مات اثنى عليه واثنى في حرمته وفيما قال الصبر في ما ادعى شيئا فالقول قول مدعي
بینه ولا يثنى عليه ولا على المدة ولغات الصبر في قبل ان يقول شيئا ولا يعلم ان الصارب دفع الوديع في الا
بقوله لا يصدق على الصبر في وان دفعه الى الصبر في بيته او اقر من الصبر في ثم مات للصارب ثم مات الصبر في وبيته
كان صياغة مال الصبر في واثنى على الموديع ولو مات الصارب في الصبر في حي فقال مرد الوديع عليه حقوق فالقول

وضمان عليه ولا على البيت ^{من حق الجور} وكما ان الاصل رجل اوج رجل عبد الجور ^{وذا} من ثم اقام
 السنة على قيمته يوم الجور ^{في حق النصف} ونقص عليه الورق بقيمة يوم الجور ^{بالايداع} فان قال الشهر ولا تعلم قيمته يوم الايداع ^{فان} كذا اتفق عليه
 يوم الايداع ^{في حق النصف} والمتفق اذا اقال الورق للمورع وهبت الورقة منى او بعته لمنى ^{في حق النصف} واكثر من الورقة ثم هلك ^{في حق النصف}
 المورع ^{في حق النصف} ولو جرد الورقة ثم ادعى انه ردها بعد ذلك ^{في حق النصف} اقام السنة قبله وان اقام السنة ^{في حق النصف} نه ردها قبل الجور ^{في حق النصف} وقال
 في الجور ونسبت الى دفعة ^{في حق النصف} باصاوة ^{في حق النصف} في لم تسو ^{في حق النصف} يعني نسبة ايضا في قياس ^{في حق النصف} في السنة ^{في حق النصف} وادبوسه ^{في حق النصف} وفي الاضحية
 لو قال لم تسو ^{في حق النصف} يعني ثم ادعى الرضا ^{في حق النصف} او اكد ^{في حق النصف} لا يصح ولو قال ليس ^{في حق النصف} على ^{في حق النصف} ثم ادعى ^{في حق النصف} اذ لو اكد ^{في حق النصف} كذا صدق ^{في حق النصف} وفي التناوي
 جرد الورقة عند غير المال ^{في حق النصف} لا يوجب ضمان ^{في حق النصف} اذا هلك ^{في حق النصف} كذا روي عن ابي يوسف ^{في حق النصف} وفي غصب ^{في حق النصف} الا حاس ^{في حق النصف} في الجور ^{في حق النصف} الورقة ^{في حق النصف}
 اذا نقل ^{في حق النصف} الورقة عن ^{في حق النصف} الوضع ^{في حق النصف} الذي كانت فيه حال جرد ^{في حق النصف} وهلك ^{في حق النصف} فان لم يتعد ^{في حق النصف} وهلك ^{في حق النصف} لا يضمن ^{في حق النصف} وفي المتفق ^{في حق النصف} اذا كانت
 الورقة ^{في حق النصف} والعارية ^{في حق النصف} ما عدا ^{في حق النصف} الضمن ^{في حق النصف} للجور ^{في حق النصف} وان لم يتعد ^{في حق النصف} في حق ^{في حق النصف} الامام ^{في حق النصف} الضمن ^{في حق النصف} في الجور ^{في حق النصف} الورقة ^{في حق النصف} وجه المال ^{في حق النصف} ولما على
 الطلب ^{في حق النصف} من ^{في حق النصف} المال ^{في حق النصف} بان قال ^{في حق النصف} للمالك ^{في حق النصف} محل ^{في حق النصف} الورقة ^{في حق النصف} يعني ^{في حق النصف} لي ^{في حق النصف} يسكن ^{في حق النصف} على ^{في حق النصف} الحفظ ^{في حق النصف} فقال ^{في حق النصف} ليس ^{في حق النصف} لك ^{في حق النصف} عندي ^{في حق النصف} وورقة ^{في حق النصف} لا يضمن ^{في حق النصف} قوله
 ابي يوسف ^{في حق النصف} وفي المتفق ^{في حق النصف} لجور ^{في حق النصف} الورقة ^{في حق النصف} في وجه ^{في حق النصف} العدد ^{في حق النصف} بحيث ^{في حق النصف} يتعد ^{في حق النصف} على ^{في حق النصف} التلذذ ^{في حق النصف} ان لم ^{في حق النصف} هلك ^{في حق النصف} لا يضمن ^{في حق النصف} كذا روي عن ابي يوسف
 لجور ^{في حق النصف} هاتم ^{في حق النصف} اخاه ^{في حق النصف} ابنه ^{في حق النصف} وافر ^{في حق النصف} بها ^{في حق النصف} وقال ^{في حق النصف} لهما ^{في حق النصف} اقبضا ^{في حق النصف} فقال ^{في حق النصف} صاحبها ^{في حق النصف} ادع ^{في حق النصف} عما ^{في حق النصف} رديته ^{في حق النصف} وان كان ^{في حق النصف} لا ^{في حق النصف} يتعد ^{في حق النصف} على ^{في حق النصف} اخاه ^{في حق النصف} هاتم ^{في حق النصف} على
 الهاتم ^{في حق النصف} الا ^{في حق النصف} ان ^{في حق النصف} كان ^{في حق النصف} لهما ^{في حق النصف} اقبضا ^{في حق النصف} وهدية ^{في حق النصف} المسوق ^{في حق النصف} المساق ^{في حق النصف} العقار ^{في حق النصف} ولا يضمن ^{في حق النصف} عند ^{في حق النصف} الجعنة ^{في حق النصف} وادبوسه ^{في حق النصف} لهما ^{في حق النصف} وقال ^{في حق النصف} في حق
 المحلوق ^{في حق النصف} في حق ^{في حق النصف} الجعنة ^{في حق النصف} ومن ^{في حق النصف} الشاخص ^{في حق النصف} من قال ^{في حق النصف} في ^{في حق النصف} العمد ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} بالجور ^{في حق النصف} والاشياء ^{في حق النصف} وليس ^{في حق النصف} في ^{في حق النصف} الموار ^{في حق النصف} اذا ^{في حق النصف} اقل ^{في حق النصف} للورق
 الورقة ^{في حق النصف} في حق ^{في حق النصف} السنة ^{في حق النصف} بغير ^{في حق النصف} توافيق ^{في حق النصف} الا ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} ولو ^{في حق النصف} لا ^{في حق النصف} استغنى ^{في حق النصف} بالنار ^{في حق النصف} سنة ^{في حق النصف} بغير ^{في حق النصف} فكم ^{في حق النصف} لا ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} قال ^{في حق النصف} الشيخ ^{في حق النصف} الامام ^{في حق النصف} حالي ^{في حق النصف} الا ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} في حق
 الا ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} بغير ^{في حق النصف} توافيق ^{في حق النصف} الا ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} ولو ^{في حق النصف} لا ^{في حق النصف} استغنى ^{في حق النصف} بالنار ^{في حق النصف} سنة ^{في حق النصف} بغير ^{في حق النصف} فكم ^{في حق النصف} لا ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} قال ^{في حق النصف} الشيخ ^{في حق النصف} الامام ^{في حق النصف} حالي ^{في حق النصف} الا ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} في حق
 ذهب ^{في حق النصف} عن ^{في حق النصف} ذلك ^{في حق النصف} المكان ^{في حق النصف} وفي ^{في حق النصف} مكان ^{في حق النصف} موضع ^{في حق النصف} لا ^{في حق النصف} يكون ^{في حق النصف} حر ^{في حق النصف} او ^{في حق النصف} قال ^{في حق النصف} الادري ^{في حق النصف} اصعب ^{في حق النصف} الورقة ^{في حق النصف} اذ ^{في حق النصف} لم ^{في حق النصف} تضع ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} ولو ^{في حق النصف} لا ^{في حق النصف} اصاع ^{في حق النصف} الا
 اذ ^{في حق النصف} تضع ^{في حق النصف} الا ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} ولو ^{في حق النصف} لا ^{في حق النصف} اصاع ^{في حق النصف} فالتول ^{في حق النصف} قوله ^{في حق النصف} ولو ^{في حق النصف} قال ^{في حق النصف} من ^{في حق النصف} على ^{في حق النصف} لا ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} ايضا ^{في حق النصف} ولو ^{في حق النصف} قال ^{في حق النصف} ذهب ^{في حق النصف} الورقة ^{في حق النصف} ولا ^{في حق النصف} ادري ^{في حق النصف} كيف ^{في حق النصف} ذهب
 فالتول ^{في حق النصف} قوله ^{في حق النصف} ولو ^{في حق النصف} لا ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} لا ^{في حق النصف} ادري ^{في حق النصف} كيف ^{في حق النصف} ذهب ^{في حق النصف} اختلف ^{في حق النصف} المتأخرين ^{في حق النصف} والاصح ^{في حق النصف} انه ^{في حق النصف} لا ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} ولو ^{في حق النصف} قال ^{في حق النصف} يثبت ^{في حق النصف} الورقة ^{في حق النصف} ونسبت ^{في حق النصف} لهما
 لا ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} بل ^{في حق النصف} يثبت ^{في حق النصف} دفعت ^{في حق النصف} الى ^{في حق النصف} المشتري ^{في حق النصف} ولو ^{في حق النصف} لا ^{في حق النصف} دفعت ^{في حق النصف} بين ^{في حق النصف} يثبت ^{في حق النصف} ونسبت ^{في حق النصف} لهما ^{في حق النصف} اصبحت ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} ولو ^{في حق النصف} قال ^{في حق النصف} وضعت ^{في حق النصف} بين ^{في حق النصف} يرضي
 فادري ^{في حق النصف} والسبب ^{في حق النصف} ان ^{في حق النصف} كان ^{في حق النصف} ما ^{في حق النصف} لا ^{في حق النصف} يثبت ^{في حق النصف} على ^{في حق النصف} عرصه ^{في حق النصف} الدار ^{في حق النصف} لا ^{في حق النصف} يكون ^{في حق النصف} حصلا ^{في حق النصف} كسره ^{في حق النصف} الذهب ^{في حق النصف} ونحو ^{في حق النصف} هذا ^{في حق النصف} فذلك ^{في حق النصف} ذلك
 ولو ^{في حق النصف} كان ^{في حق النصف} لا ^{في حق النصف} يثبت ^{في حق النصف} الدار ^{في حق النصف} حر ^{في حق النصف} زاله ^{في حق النصف} لا ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} ولو ^{في حق النصف} قال ^{في حق النصف} الادري ^{في حق النصف} وضعت ^{في حق النصف} بين ^{في حق النصف} فادري ^{في حق النصف} في ^{في حق النصف} موضع ^{في حق النصف} امر ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} ولو ^{في حق النصف} قال ^{في حق النصف} ان
 فادري ^{في حق النصف} او ^{في حق النصف} ذكر ^{في حق النصف} من ^{في حق النصف} وسبب ^{في حق النصف} مكان ^{في حق النصف} لا ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} اذا ^{في حق النصف} كان ^{في حق النصف} الدار ^{في حق النصف} او ^{في حق النصف} لك ^{في حق النصف} لم ^{في حق النصف} يثبت ^{في حق النصف} ولو ^{في حق النصف} قال ^{في حق النصف} دفعت ^{في حق النصف} في ^{في حق النصف} موضع ^{في حق النصف} امر ^{في حق النصف} ونسبت ^{في حق النصف} لهما
 يضمن ^{في حق النصف} من ^{في حق النصف} من ^{في حق النصف} فادري ^{في حق النصف} النسبة ^{في حق النصف} طمان ^{في حق النصف} خرج ^{في حق النصف} من ^{في حق النصف} الطاحنة ^{في حق النصف} لينظر ^{في حق النصف} الى ^{في حق النصف} ما ^{في حق النصف} خرجت ^{في حق النصف} المخطئة ^{في حق النصف} ان ^{في حق النصف} زن ^{في حق النصف} اليد
 مفتوحا ^{في حق النصف} وبعد ^{في حق النصف} من ^{في حق النصف} الطاحنة ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} بغير ^{في حق النصف} توافيق ^{في حق النصف} الا ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} ولو ^{في حق النصف} قال ^{في حق النصف} بغير ^{في حق النصف} توافيق ^{في حق النصف} الا ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} ولو ^{في حق النصف} قال ^{في حق النصف} بغير ^{في حق النصف} توافيق ^{في حق النصف} الا ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف} ولو ^{في حق النصف} قال ^{في حق النصف} بغير ^{في حق النصف} توافيق ^{في حق النصف} الا ^{في حق النصف} يضمن ^{في حق النصف}

بالليل فرج ذلك بالبحر من تحت الجبال سارق ونقب سارقاً من تحت الأرض فاحسب
لظن من فتح باب القصر من خلف السور الطاحنة لانه لما قبل الوديعه وجعل عليه الحفظ فتركه بعض
الوديعه اذا اشد منها الفار وقد اطلع الوديع على نوبته وفك انقب الحرس لمحض ان هذا قبل الفار
فكان عليه لان صاحب الوديعه رضى به وان لم يرض به لم يرض به لان ضيقه وفيه بعض الى انما
ان كانت الوديعه شيناً من الصوف والوديع غائب فحان عليها الفساق اقل يدورها الى القاصي حتى يسموا فان لم
ولم يجرى فضع ذلك لا يرضى به الوديعه اذا اصابها شيء فامر الوديعه انسابا بان يعالجها فطلب من ذلك صاحب
الديانة لمخيار بعض اربابها شاة وان ضمن الوديعه لا يرجع على الوديع وان ضمن للعلاج ان علم انها دابة ولم يعلم سببها
رجع عليه وقال الامر لمحمد بن ابي محمد بن ابي رجب على الامر يعني اذا لم يكن هو ساكن في الدار لم يرجع الوديع فامسأيا يا
فوضعت في حانته وكان السلطان لمخار الناس على كل سر وضيعة عليهم فاحذر عيون السلطان في كل سر
الرجل الوظيفة ووضعها عند رجل رضاء فربط الوديعه على بعض اذا كان لا يندبر على منع السلطان من دفعها اما
بعض المهرمن ان كان طاعاً لصاحب الوديعه الخار بين نصيبين المهرمن والسلطان وكذا للمجاهدين في الغد
للمجاهدين ورام طاعاً بعض وكذا المرافة كان طاعاً بعض ويصير للمجاهدين والرافة مجردين في الشهادة وفي
عنصبة الناري رجل قلم من اهل المجلس ذكر كتابه وذهب وذهب النوى ايم وتركوا افضاع فمضوا لان
لم ترك الكتاب عندهم فقد استغفروهم فاذا فاسد تركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ الملتزم فمضوا اجمعاً
ولك قام واحد بعد واحد ضمن الاخر لان الاخر يعين الحفظ فاعتين للضمان اصل السلة رجل واحد بشي
رجل اول هذا النوب عندك وديعة ارضع النوب عندك ولم يمل شيئاً فاعا صلح النوب ثم عبد النوب بعد ذلك
النوب هذا ضمن الوديعه عفا ولا يرضى قبل طوعاً ولا يرضى لغيره لانه لا يرضى بالوديعه فوضع بين يديه وفيه بعض النوب
لا يرضى لانه فرج بالرد ولا يصير مردداً دون القبول رجل دفع النوب لغيره وقال له اسبق به ارضى ولا تسبق به غيري
فسبق ارضى الاقر ثم سبق ارضى لغيره فضع ذلك ان فرج من السبق الثاني ضمن وان ضاع بعد ما فرج ولا
يضمن اصل السلة للوديعه اذا خالف في الوديعه ثم عاد الى الوفاق يرضى من الضمان بخلاف ما اذا اجد الوديعه او منع حب
الضمان الا بالرد الى المالك ولا اجارة ولا اجماع الا اجماع ائمة الامراء عن الضمان بالعود الى الوفاق لا بما وجد
في الضمان بالخلاف فلا يجوز ان على الضمان بترك الاستعمال في ارضه الوكيل بالبيع او الخلف فاستعمل
ثم عاد الى الوفاق فباعه بامر به جاز وكذا الوكيل بالحفظ والوكيل بالاجارة والاستيجار والمضارب والمستضعف
او الخلف ودفع المال المتفق في حاقه ثم عاد الى الوفاق عاوضاً باو مستضعفاً ما مستعرا الدابة اذا فرج
ان لا يردوا والمستعير ثم قدم وترك ملك النبة ان كان سارقاً عند النبة فعلى الضمان اذا اهلك بعد النبة

من رجل دفع الودعة الى هذا الساجل كان له كل واحد منهما على كل واحد منهما حق لا يضمن ذلك لم يكن
للمؤمن ولا لغيره الاصل الودع اذا دفع الودعة الى رجل في عياله عواما كان في يد اهل بيته او في يد اهل بيته او في يد
الشامه او لغيره ذلك الباي ومما ثبت ان الودع ان يضع الودعة في عياله او في يد اهل بيته او في يد اهل بيته او في يد
الامام خاير له في بيع الجامع الكبير كتاب الشفعة من ذلك وشرع الحكم في بيع العيال الذي يمكن معه ويحرى على مقتضى
فان بما من دفع الى رجل عياله مع هذا دفع الودعة في انفس الاولاد والاطفال كالاخي حتى يشترط في عياله في سرقه
الجامع الكبير ولا يشترط في حق طلع العيون من وجهه وكانت الزوجه بسكن في محله والزوج في محله اخرى وهو ينفق عليها
ولا يحق اليها دفع الودعة اليها الا يضمن وكذا لو وقعت المرأة في زوجه لا يضمن ذلك لم يكن هو عياله او لغيره كذا في بيع
في ضمان يكون فادع على الحفظ ويحارب خلف امرته في منزل الذي فيه وطع الناس ثم يرجع فطلب الودعة فلم يجد مكان
المرأة امينة لا يضمن وان كانت غير امينة وعلم الزوج بذلك مع هذا ان الودعة في البيت يضمن ومن هذا قالوا في بيع
مالا ذهبت تلك المثلث على عبد الله فذهب عبد الله ببيع الناس يضمن ان كان سارقا وهو علم به الشيء وان كان سارقا فليس له
دفع في الغلام او تركه خلاصه الغلام وهو يضمن في بيع الودعة بمنزله كذا وكذا كل من يملك الحفظ عند الودع اذا دفع
الى من الودعة الى احد من عياله الودع ضمان لا يضمن كافي الغاية هكذا في بيع الكبر وفي بيعه يضمن خلات العارية وهذا
مروية القدر في البيع والقرى على الاول وهذا دفع الى المرأة الحفظ اما اذا اخذت بشفقة عياله او دفع بضمير وفي بيعه يضمن
امرأة خرجت الغلام ودفعته النخل صغيره وقالت ادعها الى شئ يوجب الغلام فلما جارت اليها قالت لها البنت امدني من المال
واجلسها الى فلات نسفت وانكرت كانت المرأة في عيال الام لا يضمن وان كانت بنت زوجها ان كانت اعلمت انهم قد كان ذلك
حيث على راسه ان لها ان يعرفها لا يضمن وان بعثت الى البنت انهما مودع ليس لها ان تدفع الغير لكن هذا وفي بيعه يضمن
رجل ساجر رجل له شئ ماله حرام من ان يخذله ليدفع الى رجل فوجد الرجل غائب عن الرجل الساجر على يد رجل يبيع
الى ذلك الرجل يضمن ان يضمن ان يضمن في مسند استجار الرجل الى الكتاب فوجد الرجل كره لم يضمن دفع الى القاضي
وطلب منه القاضي وهو لم يدفع الا بحسب ما يضمن في دفع الى رجل انهم وقال له ادفع الى فلان بل لم يضمن فادفع الى رجل
وقال له ادفع اليه فباع الودعة لا يضمن ان يضمن في دفع الى رجل انهم وقال له ادفع الى فلان بل لم يضمن فادفع الى رجل
اليوم الى فلان فلم يضمن حتى ضلح لم يضمن لانه لم يضمن ذلك كرم بين حاضره غائب او بين يده وبين صغير يرفع اليه الامر الى القاضي
ولم يرفع في الارض في حصة يطيب لمنه اكثر من يضمن عليه فادفع الى فلان فباعه فوجد حصة الغائب لم يضمن ذلك
ان شاء الله فادفع الغائب ان شاء الله فباعه وان شاء الله فباعه لانه لم يضمن ذلك كرم بين حاضره غائب او بين يده وبين صغير يرفع اليه الامر الى القاضي
وبه يضمن الودعة اذا كانت شيئا يخاف على المالك وقدر المالك فالزوج يرفع الامر الى القاضي في بيعه وذلك لم يرفع
لا يضمن لان الحفظ على قدر المربة في طلب الودعة المالك او طلب الودعة فقال الودع لا يمكن ان يضمن

الساعة فزكها ورجل يملك عن رضا منك لا يضمن لا يملك اذهب قد اشأنا الودعة ذلك كان عن غير رضا يضمن
 ولو كان الرجل يطلب الودعة بخلاف المالك وعلم هذا في كتاب العلامة ياتي في العيون اذ طلب المالك الودعة فقال اطلبها
 هذا فقال الودع ضاعت الودعة بالودع مني ضاعت تملك الودع او بعد ان تملك قال قبل اذ اري يلزم العنان للثقة
 لان قوله اطلب اغدا فلو لم يملكها ضاعت فاذا ضاعت كان متخاضا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لان المتخاض
 المالك اذ قال للرجل اذ اياها اتي اليك فادفع الودعة اليه في ارض الودع طلب الودعة فقال اطلبها اغدا فلو لم يملكها
 هلك يضمن المتخاض المالك اذ قال اعمل لي الودعة اليوم فقال نعم ولم يعمل اليه حتى مضى اليوم وهلك يضمن لان مائة
 ارض لم يملكها في وقتها حتى يرضى بالودع اذ اياها الى الودع طلب الودعة فقال لا ادفع الا الذي جاء به فاعلم يدفع اليه حتى يشأ
 يضمن قال نعم وهذا على رواية يابوس وفي ظاهر الذهب لا يضمن والمالك اذ قال للرجل من جاء به فاعلم يدفع اليه
 جاء به من تلك العلامة فلم يصدق ولم يدفع اليه حتى هلك لا يضمن مقرر جرح لا يرضى والطريق في خوف فترك
 عند ذوقه وقال له اذا بعت اليك من يشترى منك فادفع اليه فبعث اليه بعد ايام فطلبها فلم يدفع اليه حتى ضاعت
 يضمن لان المانع صار عاصبا الا اذا كذب به من رسله في الاصل ليس للمالك ان يشترى الودعة بعد ملاقاة كان او لم يكن
 ما لم يظن ان من كسبه لا يرضى به انما هو في يد العبد ومعه فان طرأ له العبد اليه فخذ منه ما يشاء في نفسه
 في الاختلاف في الاصل بعد ان لم يملك من حدهما الا ان يرضى منك الف درهم ودية وقال الاخر ان يرضى منك الف درهم
 في كتاب الاخر بعد ان يرضى منك الف درهم ودية ضلع وقال الاخر اخذت غصبا من المروءة فلا دية اني اظن
 وقال الاخر اخذت غصبا لا يضمن ولو قال يرضى منك الف درهم ودية فوضعت الي وقال المروءة كذبت وهولت فاقول قول المروءة وقال
 كان في يديك فرب عار يغلبه ثم ردت على ذلك دابة فكتبها ثم دفعتها الى وقال المروءة كذبت في فلي في يديها هذا
 والاول سواء وعلى الاخر لا يضمنه قوله في المروءة الف الف درهم عند رجل الات البخاري ثم اسردها بعد ذلك
 فقال ان فيها كان فلو ما وقال الودع لا ارضى ما فيها لا يخلو للودع لانه لم يدفع عليه فلو كان لو اودعه درهم
 ولم يرضها عليه ثم ادعى عند القبط انها اكثر رجل اودع عند رجل الف درهم فاشترى ثلثا منه ورد ما بين وحلف ان
 لم يجس شيئا من الودعة فاقول قوله لا يثبت لانه صار ديناعليه وفي وكالة الاصل في باب الوكالة يضمن الودع
 رجل استملك الودعة انسان فلم يودع ان يحاصم للصتم ملك في القيمة الفصل السادس في التفرقة في
 امر كتاب الرهن من شرح التماس والودع اذا شرط الاجر للمودع على حفظ الودعة مع وجود شرط الرهن عن عاقبة الرهن
 لا يصح ومن هذا الجنس ما روي في طاعة ليمر في صورتها العاصب اذا اودع العنصر عند رجل ونشط له الاجر على
 حفظه افقوا بان يصح في الاصل من اجل اودع الف درهم عند رجل فانكر ثم ادعى الف درهم عند المودع لان ياتخذ بالادب
 الذي صار ديناعليه بالجرم وكان محلا وجنس حقه ليس لان ياتخذ عند ذواته امر النوازل في باب رهنه بالجرم

رجل على رجل من مائة درهم ودرهم واحد ودرهم مائة درهم قال جعلتها أصصا بدني كانت الدراهم في يديه
أو قربة منه بحيث يقدر على قبضها زواياها فصارها أصصا وان لم يكن قربة منه لا يكون فصلا ما لم يرجع إليها
لأنه يرى عن مجده وفي الأصل الرجل على دابة الوديعه فحلا ولدت فزولنا انكم اولوا بها فاحملوا وادعاب رب
للو ديعه ولا يدري الحي هوام ميت يسكنها ابد حتى يعلم موته ولا يدره فان مات ان لم يكن عليه دين مستغرق
يرد على الورثة وان كان يرفع لا يوصي بالوديعه وان اذا اقتسموها المخطوط من ما يقسم ولو ما نال المخطوط فبالا يقسم لا
يضمنان ولو ما نالها يقسم فبعض لحد ما كل من نصف الشريك الذي وصل الى صاحبه عند الجعفة ولا يضمن
القبض لانه موضع اللوديع وعند ما لا يضمنان لغير ما لا يقسم **كتاب القمار**
وهو مشق على اربعة فصول الاولى المقدمة الثانية عارية الدراهم والثالثة طلب العارية الرابع في الحل والحريم لما لا
اعلم بان شرط العارية كون العين قابضة لا انتفاع مع بقاء العين حتى كانت عارية الدراهم والمدايرة والمدايرة من فضا
الا اذا عين انتفاعا بان مع بقاء العين بخلاف غير من مبر في دراهم كقبضها ولو نزل الامر لغير ذلك من القصة من الزيد فلهذا
واكملها فلهذا وقبضه وهو شرط الا اذا كان منها باسطة يرد ذلك ولادة الاباحة وفي العيون قال خلف بن ايوب
محدث عن رجل اسقاه من رجل قربة رفعها بقبضه او خبا يدخل في بنائه قال لا يكون هذا عارية وهو صواب لذلك
كل وهو من زلة القز فان قال له عليك من عارية وفي شرح الطحاوي يعلق الدار على السيفير من كانت العارية مطلقة
او موقوفة في التناوي ففقه المبد كذلك اما كونه ففعل الميرور والآخر خذ عدي واستعمله واستخدمه من غير
ان يستقر للدفع البر ففقه هذا العبد على مراده وفي شرح الطحاوي من زلة الدار على السيفير في الغضب على العاص
وفي الوديعه على صاحبها في الاجارة من زلة الدار على الراعي وفي الفناوي اصبري الاجر للسند كالحل والوضع مؤنثا لاد
عليه الاعلى رب الشعب وفي شرح الطحاوي لو كانت العارية مقيدة في الوقت مطلقة في عين عريان يبرر بما اورد من
قوله عارية لو مطلقة الا في قول من حتى لو لم يرد ما بعد من الوقت مع الامكان ضمن اذا علمت سواء استعملها بعد
اولم يستعملها ولو كانت مقيدة في المكان لم يحكم المظنة الا من حيث المكان حتى يسافر عن ذلك المكان يضمن وكذا حكم
في المكان يضمن وان كان هذا المكان لغيره من المكان المأخوذ وكذا في المسكن الدابة في الموضع الذي استعملها ولم يرد
الى الموضع الذي ستعملها لغيره وكذا في الاجارة ولو كانت العارية مقيدة في الحل مطلقة في غير محكم يحكم العارية
الا في الحل عوان يعبر دابة على رجل عليها عشر عناية حفظ في عليها لغيره او عدولا مشرك في المظنة يضمن ولو جعل عليها عشر
عناية ثم شبع او دخر او اضر ما يكون شرا في المظنة او خسر لا يضمن استحقاقه لغيره بخلاف عبيد اعتبارا ولو جعل عليها
من عشر عناية من الشعب الا انه في المظنة ذكر الامام الرضا انه يضمن وذكر الامام حوازم انه لا يضمن ولا
الا وهو ولا يستعمل دابة لغيره على عشر عناية ثم شبع في عليها عشر عناية حفظ فغضب يضمن فيمنها وحكم

الاجابة حكم العارية ولو لم يذوق القدر فذكر في خيار الاجارات قال رضى والامام المحمدي في نسخة ذكر السبل
على ربعة اوجه احدها ان يجعل عليها ثمن بلعنة المالك لكن هو مثل ما عينه في القدر بان عين حنطة فحل
حنطة غير الايضى والثاني ان يجالفت في الجنس بان استعمل ليجعل عليها عشرة فحانث حنطة فحل عليها
مخاتيم شعير الايضى استحسانا اما لو سمي قدر من الحنطة ووزن في مثل ذلك الوزن من الشعير يضمن وان
ان يسمي حنطة فحل عليها ثمن استل وزن الحنطة يضمن وكذا لو جعل عليها مثل وزن الحنطة ثبنا والرابع ان يجالفت
في القدر بان سمي عشرة فحانث فحل عليها خمسة عشر يضمن قبل عن وة السكوى والدال الصغير لا يملك انما
مال وليس الصغير والعبد الماذون يملك ان يعبر الصبي اذا استعار من صبي شيئا كالقدم ويحق فاعطاه
وكان الشيء لمير المانع فملك فيه ان كان الصبي الاول ماذونا فانه يجب الضمان على الاول دون الثاني وان كان ذلك
الشيء الاول الايضى الثلاث رجل استعار عن امرأة شيئا ما كان من ملك الزوج فاعارت فملك ان كان شيئا
من داخل البيت وما يكره ايد من عاده فلا ضمان على احد لوجود الاول من الزرع ولا لاسان المرء طر
لخص المستعير رجل استعار من رجل شيئا فاعار وقال لا تدفع لي غير ذلك فدخل ضمن فباعتدلت وفيها
لا ينفوت ويدفع الذي يجار بها ^{اوت} كالدور والارض وفيها ينفوت الوجبة ان المعارية لا يوجب ولا يبرهن
وهل ينفوت وهل يرفع في المعارية فذكر اربعة لاختلاف المساج قال مشايخ المذاهب ان هذا دون المعارية
لخذ النقية ابو الليث وهو اختيار الصدوق والشيد وقال بعضهم لا يرفع الا في حرة لو بعث بيد اجني ضمن وليس هذا الاكبر
منه ولو دفعه لا يرفع ولا ينفوت ولا يبرهن وان فعل شيئا منها ضمن والمستاجر يبرهن ويجاري يرفع ولم يذكر حكم الرهن
ويبقى ان يبرهن في التجريد وليس للمؤمن ان يرفع بشيء الرهن غير الامساك لبيع ولا يبرهن ولا يبرهن ولا يبرهن ولا
يستخدم فان فعل كان مستقديا ولا يبرهن الرهن في الاصل اقام المستعير البينة انه رد المعارية واقام المعين
البينة انها نفقت بعد اجازة للوضع المسمى في بينة المعين او لا يثبت الضمان وجعل قال الامراء في بابك
وقال المالك غصبه الا يضمن ان لم يكن ربه لانه لم يبريد الضمان لانه لم يذكر فعل نفسه وقال ركبتها يضمن لانه
الضمان ولو قال ابره نكاحا فقول في الركبة مع بينة لانه انفق على ان الركبة كان باذنه وهو يدعي عبد الاجر وهو يكره
وهذا فلا المعين اذا ملك في يد رجل فقال وجبته الى فقال المالك بعثا منك يكون ضامنا لان المعين مال مستقر فلا
يسقط حق المالك عن بآلته الا بالسقاط اما النفع فاما ما اخذ حكم المالك بحكم الاجان والركبة فلا يضمن شيئا
ولو ملك المستعار بعد الاستعمال بخا وجعل ولا يبرهن ان كان دواشيه بالحنطة فان شا. للسحق ضمن المستعير ثم هو يرجع
على المعير لا يضمن بفعل نفسه وانما ضمن للمعير ولا يرجع على المستعير لانه يملك بالضمان فقد اعاد ملك نفسه في الاجابة
ان ضمن المستعير والمستاجر يرجع على المعير واعطاه الاجر للوضع الذي نفقت لانه ضمن لما سلمته بان شرط البذل والغير

الآن مبيع والروية كالعارة والسائر مرتب العصب بمصل ^{الآن} في عارة الرويب والاصول وجعل اسفاركم
شوقا لهم حاملا فان كنت ابقى اسقطت الولد من عطفه لا يضمن ولا يحمي الجوارح فاعيا عينا بالقرض ضمن
عن الدابة ودخل المسجد وكما في السكة يضمن اذا هلكك وجعل الربطاهم دخل الا يضمن والاصح انه يضمن ذكره
الشيخ في نسخة رجل اسفار دابة كيان حاجته الى ناحية سماء واخرجها الى الدابة ليستريحها وموثرها الى الناحية
ضمن اذا هلكك رجل اسفل رجلا الدابة يستعير دابة الى الحرة فقال الرسول ان فلا يستعير منك الدابة الى المدينة
فركبها المستعير بها ان يذهب الى المدينة ولا يشترط الرسول لم يضمن ولو ذهب الى الحرة يضمن لا فلا ادونها ولا يركب
على الرسول بما ادى ذلك الا ان رجلا اسفار في الكربة حقه وعينه فركب بها حقه يضمن او عطيته القتاوي
رجل اسفار من رجل ثريا يادى حسين قرية ثور يادى مائة فقطب للاسفار ان كان الناس يفعلون عادة فلا
والا فهو ضامن رجل اسفار من رجل في العارة ان يكون ثور بهائم جاء يستعير منه فلم يجد فاسفار من امره فذهبت
فذلك يضمن فقطب رجل في عارة فقال رب الثور عطيته غذا فلما كان غذا رجلا لغيره ان لا يستعمل فانه غذا
يضمن ولعله فان ذلك لا يضمن رجل اسفار دابة من انسان فقام المستعير المارة وموثرها في يد رجل انسان فقط
الموثر وجب الدابة الا يضمن ولو لم يلق من يد واخذ الدابة وحمل بشر بها يضمن لان في الاول لم يضمنه وهذا الذي
يضمنه قال الصديق الشهيد في الثاني هذا اذا نام مضطجعا فان نام جالسا لا يضمن ولا يضمن من رجل اسفل
ليست في امره ففتح المز وضع المخرج راسه فنام مضطجعا فرق لا يضمن لانه حافظ ولهذا لو سرق من تحت راسه لم يضمن
يقطع وان كان في الصحراء وهذا في غير السفر فان كان في السفر لا يضمن سواء نام قاعدا او قاعدا مضطجعا
تحت راسه او موضع بين يديه او نحو البحث بعد ما حفظا عادة اسفار دابة واستعمل في فتح ولم يجل الحبل عرش
فذهب البقر الى السرح فضا الحبل في عطفه فشد ومات يضمن هذه في ابد الامام طبر الدين وفي رواية يضمن الاسلام
لو ربط الحمار اسفارا على الشجر بالحبل الذي عليه فوقع الحبل في عطفه فشد ومات لا يضمن وفي رواية اسفارا دابة الى موضع
كذا وسلك طريقا ليس بجادة يقال له بالفارسية ترتبة يضمن ان ضلعت وعطيت وطعن طريقا فسلط طريقا آخر ان
كان سوا لا يضمن فان كان ابعدا من مسلك يضمن رجل اسفار دابة وجعلها في الربط وجعلها على الباشا
حتى لا يخرج الحمار في الا يضمن رجل يمشي به يستعير دابة من رجل فاعاد عليها عبا فيسقط في الطريق ان
من عتق الحمار في الضمان عليه خاصة لانه المضيق رجل اسفار دابة للركوب او باللسر فاعاد غيره قبل ان يركب
ركب هو ليس قال الامام البرقي يضمن وقال الامام الشيخ في الامام جعفر بن محمد لا يضمن المستعير اذا ترك للاسفار في الطريق
برعي انه كانت العادة هكذا الا يضمن وان لم يعلم لو كانت العادة مشتركة يضمن ولو جعله في القرية وليس للقرية ان يضمن
الا يضمن ان نام سوا نام قاعدا او مضطجعا راسه رجل اسفار من آخرها ان ذلك الرجل في حاله ولا يضمن

فإن أحد ما ذهب به بعض أهلنا من أن هذا هو الأصل في الاستعارة لا يصح إبطاله من غير نص أو إجماع من المتأخرين
حق عمل عليها فاعمل عليها طرادا سواء فقال له هذا غير هذا الجار وسئل كذلك ولا يخرج عنه فإنه لا يستعمل إلا هكذا
فقال نعم فله معنى ساعة خلق عن غدار فاسع في الشيء فاسع فأنكرت رجله بعض لأنه خالفه طائفة من أهل العاربية
أو لا بد منه وهي ما هي كغيره من مكانة بعض وإن عملها جاز في الذكر كونه غير وليجوز لها عن موضعها حتى يخرجها عنها
على أن عندها من أكثر من مكانة بعض وإن عملها جاز في الذكر كونه غير وليجوز لها عن موضعها حتى يخرجها عنها
المستقى **الفصل الثاني** في طلب المعاني من جهة العاربية من غير أن يكون لها معنى سواء كانت العاربية مطلقة أو موقوفة
الاستعارة لازمة في الأصل في طلب المعاني العاربية فلم يرد عليه حتى جعلت بعض في التناوي لوقال فعملت في غيرها فقلت
لا يصح في طلب العاربية فقال المستعير لم أضع وزر حتى يخرج من مرفق من المستعير أن كان عارفا من الروف الطيب
وإن كان فلا راعى الردها من المعبر المخطوطا كراهة في الاستعارة من المستعير وكذا إذا لم يظهر المعنى ولا الرضا لأن الرضا
لا يثبت بالمثل ولا مرجع بالرضا فإن قالوا ليس يصح ذلك لم يثبت لهم رد حتى صلب أن كانت العاربية مطلقة لا بعض
وإن كانت موقوفة موقوفة في الوقت فلم يرد بعض هكذا لو كانت مقبلة بمنفعة بان استعاره فردو الكر الخط فتركه ولم يرد حتى صلب
بعض كذا في القافون **هذا** الجنب هو الاستعارة كما بين رجل وضع جذا صاحب الكتاب في طلب فلم يجبه بالصياح
عولاه ثم أخبره بالصياح أن لم يكن أساسا من وجهه بعض قال الأصل في التشبيه في القافون في هذا التفصيل خلاف ظاهر الآية
فانه يضع الكتاب إذا عدل الهمزة لمعنى الصياح بعض القافون في غير رد العاربية في الآية العاربية سجد الجوز وكذا
بما عن الضمان لما ذكرنا في الوديعه وكذا في المعاني العاربية أو في فعله بما عن الضمان ذكر العبد ولم يذكر أنه
يقوم عليها ولا يقوم فإن كان يقوم عليها بما عن الضمان قبلها واستحسانا وإن كان لا يقوم عليها بما استحسانا وإليه
قياسا أصل هذا في الأصل أن من قبله العاربية وهناك قياس استحسانا فالعاصب آثار الآية العنصر في العبد
لا يقوم عليها إلا بما عن العبد يقوم عليها هل يرد إلى العبد يقوم عليها هل يرد قال الأصل في التشبيه في الجامع
وإنما يحتاج وجوبه بما عن الجامع الصغير للقافون في الدين السارق والعاصب لهما بالرد إلى المالك ولا إلى غيره
ولا إلى العبد ولا إلى العبد ما يرد إلى المالك قاله ولو كانت العاربية عقد جوهرا أو شيئا فبما دفع إلى العبد المعنى في ذلك
الحجب بعض **الفصل الرابع** في الحل والحرمة وفي الأصل جعل العاربية لرضه للبناء أو للفرس فلا الرجوع وقت أو
الطلق ويردم البناء ويقبل الاحتياط ولا بعض المعبر في المطلق وبعض في الوقت عند أصحابنا الثلاثة لأنه غير وورد في ترك
في يد المستعير بما جعل للاستعارة لا يرد في الاستعارة يقال له يا أخيه فلما استرد المعبر للمالك لا يرد
أن يرجع عليه بالتقريب لقلت وليس لأن يرد المارطان كان البناء من زاب صلب الأرض فجاءه كرم ففعل له وسأله
شعنا فإذ أن علم أن صلب الكرم لو علم لا يتأثر هذا الرجل لا يكون بأسا لأنه ما فعلت طاهر وورد في منزل رجل ياذنه واحد

اما من شبه بغيره في بطلان دفع من يد فانكر لا يضمن جعله في الجاه واستعمل في صاع الحرام فانكرت الايمان عليه وكذا اذا ائتم
 كونه الفاعل بشره فمط من يد وانكر الايمان لانه عارية في يد ولا يضمن فبطلان في يد المالك اما انظر فمط
 من يد فانكر يضمن برجل الا اذا كان يستعمل من يجره غيره ان اسناد ذلك وجهه الا ان بناءه وان لم يستأنف ولكن
 اعلمه فذلك لان لم يضمن وان لم يضمن شيئا من ذلك ان كان بينهما البساط الا باس بطلان لم يكن لا يضمن ذلك لانه لا يكون
 عوارضه السارية الفاعل وعن ابن المبارك ان رجلا اسانف من يضمن من جرح فقال ما هذا الوجه الباطل
 في النفاذ الصوري جعل استعارة من آخر كما بالبراءة . ووجهه خطأ . ان علم انكره لاصح لا يصح وان علم ان لا يكون يصح
 وان لم يصح لا ينافي لانه غير واجب **كتاب الشركة** وهو مشتمل على ثلثة فصول الاول في الشركة
 رضا واما الثاني في افعال الشركين والثالث في الشركة في الاموال والاول في الشركة لجان على ثلثة اوجه شركة بالاموال
 وشركة بالاعمال وشركة بالوجوه وفي الايضاح الشركة بالاجمال لا يكون الاجمال حاضرا عندنا كانت الشركة او مضافه ولا يصح
 اجمال غائب في الدين المراد بذلك عند الفرض لا عند العقد يعني عقد الشركة لانه اذا لم يوجد ذلك عند عقد الشركة جاز
 قال مريم الا ترى انه لو دفع الى رجل الناقول اخرج منها واشترى ما وجع فارتفعت ميزانها فاقام الاثمن البينة انه
 قد فعل ولم يكن المال موجودا وقت العقد وانما وجد عند الشراء جاز وانما في الاموال لا يشترك الصباغين كالماء طيب
 والصباغين والقصدين وعن ذلك وسعت شركة القبول واما شركة الوجود فان يشترك انسان في المال بشره لانه
 نسبة ويسمعان فدا وكل واحد منهما يكون عانا ومضافه فالسان ما يكون نسبة تقاسم خاصة والمضافة فاما
 في كل شيء في شري المشافقة شركة السان بين اشترط التفاضل في شري مع السان في المال وعلى العكس ما ياتي بعد هذا وفي
 الثاني الصوري الشركة هو قبل التوقيت فيه واما في كماله حتى لو قال ما اشترى اليوم فهو بيننا نصفان فما
 اشترى اليوم فهو بينهما واما اشترى بعد اليوم فله نسبة خاصة الصحيح هذه الرواية تكون في الشافعي ولو دفع المال فدا
 مثل الايصع والتقييد بالمكان صحيح حتى لو قال احد الشريكين اصحابنا اخرج الى انبساط ولا يجاد في ان ذلك
 حصصه شركه والتقييد بالنقد والنسبة صحيح حتى لو قال لشريكه لا تبع بالنسبة صحيح والتقييد ولا يشترط ان يكون عانا على
 ان يبيع بالنقد والنسبة ثم ياتي احد صاحبها عن البيع لانه صحيح حتى لو قال في القيد او اللب في التولية وفي الثاني الصوري
 الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا تبطل ببعض الشروط الضارة او الضعيفة لا تبطل الشركة وبطلانها في شري
 لاحد مما قال والظاهر انها لا تبطل باكثر الشروط فانها اذا وقعت شركة الوجود صحيح وهو يتوقف فيه ولا ينافي الرواية
 التي قال لا تنفذ كان شرطه فاسدا فصح هذا لم يفسد وانما يشترط في الشركة في شركة الامام السرخسي ان يبيع بالارام والظاهر
 في الشركة لا يصح راس مال الشركة في ظاهر الرواية وفي رواية كتاب العرف ان الشركة لا تنفذ في العرف حتى لو كانت في المبيعة
 بينهم بالشركة لا تنفذ وفي بيع الماس من الفضة كالسرة والناس لا تصح راس مال الشركة كانت خلافا لمحمد بن سنان على سبيل الفلاس

المتكسرين والبطانة اذا رجت جارية بالشركة وقد شرب الخمر في بائنا الصار بالقرض والبيع المصارف بالتسليم من الذهب والفضة
 ولا بالسوق ومن زوال يوفى بالقيمة لا بما دارم واذا اشترى بالبرص وباع بغيره ووجدت فيه الثمن على قيمة متاع
 كل واحد منهما يوم باعها كان البيع ان يكون ما لم يضره فبالا يكون له ما لم يضره ما دارم او ما يضره ما لم يضره
 معاوضة وعنان الكلف الاصل في المعاوضة ان يكون احد معاوضتيه لا يضره ما دارم فبلغ احد معاوضتيه من الآخر
 بمصنف ثالث الدرهم ومعاوضته ما شرب بالشركة معاوضة او عنان مع وصار هذا نصف العود من نصفه من الآخر
 معاوضة واشترى معاوضة او عنان مع من مئة رة الاصل يكتب لراس مال كل واحد منهما ويكتب انه في يدها بشرا جميعا
 وشي يعمل كل واحد منهما بربيعه بالتقدي والنسبة وما كان من ربيع فهو بينهما على الكفا وما كان من وضعه على قدر ركة
 ماله النسبة بينهما في الوضعية الا استوى على الاذن والمعاوضات عند تفاوت الدارين فان اشترط فخره فان يفسد في الشرا
 وان جاز احد ما بالف والاخر بالدين واشترى الراجح والوضعية بينهما نصفين لغير الشرا حتى لو ملك بعضه ملكها جميعا
 الثلاث ولو اشترط الوضعية الثلاث والراجح نصفين وان عمل عليها جاز ولو شرط العمل على صاحب الالف والراجح
 نصفين جاز ولو شرط الراجح والوضعية على قدر راس مال كل واحد منهما والعمل من احد معاوضتيه جاز ولو شرط
 العمل على صاحب الاقل والراجح في غير الشرا والراجح منها الثلاث لان صاحب الالف بشرط نفسه بعض
 ربيع مال الاخر غير عمل ولا مال والراجح انما يستقي بالمال الى العمل او بالعمان وفيما تقدم انما يجوز ان صاحب الالف
 يريد ان يعمل ربيع ماله مضمونا عليه غير سديد هو جاز في مقتضى الشرع ولكن يفسد الشركة لان النية عن
 الشرا او عن العمل بخلاف البيع لان هناك النية عن البيع مع الشرا ففسد جميعا في مئة رة المعاوضة
 معاوضة ان اشترى كالحفظ الصبيان وتعليم الكتابة والذكور المختارين غير زوال العقد والشهد معا على امسلة
 الاستيفار على تعليم الفلانة وفرد ذكرنا في كتاب الاحداث واذا اشترى الرجلان معا واشترى في كماله فكل واحد
 من النوعين الجازات كليهما ويجوز في ذلك برأيهما ويشترى بالتقدي والنسبة فاذ رزق الله فهو بينهما فلو اشترى
 لا شركة معاوضة والمعاوضة لها شرائط الحد بها انما لا يثبت الا بلفظة المعاوضة فيقول فاقضت فكذا وكذا جلا
 اشترى كاشترى وعنان وعمل العود معا والآخر فلهما نصفان معا طاه نصيب من الراجح ثم على الآخر من عمل الغائب بعد ما حضر
 وبيع ولى ان يدفع حصته من الراجح ان كان الشرا انما لا يبيع جميعا وشي فاكاف في رتبته من الراجح فهو بينهما على كل
 واحد منهما على حد اعتدلا فان رزق احد ما ولم يعمل الآخر فهو بينهما في النوازل فلو اشترى كاشترى كاشترى كاشترى كاشترى كاشترى
 على قدر رزق من اموالهم فخرج احد من العمل الى بلخ من العمل فاشترى كاشترى كاشترى كاشترى كاشترى كاشترى كاشترى
 بينهم الثلاثا لثلاثة الخاضعين وثلاثة الغائبين فالدفع اليه بذلك المال سنين مع الخاضعين ثم جاء الغائب فلم يتكلم بشي
 فقتلوا ولم يعمل معهم هذا الراجح حتى خسر على المال واستهلك على الغائب ان بعض شركاء الراجح على الشرا

والاحسان عليهما وعلى بعد ذلك رضا بالشرك نفس قال شره اخرى غير كفا من وفي الاصل وفيه الشكر والاحسان
والاحسان واسما فاسد ولكل واحد منهما احط وباحترق وان اخذوا مشرفين وخطاه وبعاء فم انهم من على
ملكهما فان لم يرفد كل واحد منهما الى نصف والزيادة على النصف على البس لان هذه الشره كنهنا اولا ولا تروى كل انسانا
بان يحط بالاربع التوكيد ومن العجب الخطب لا للملك ولولبعاء فلكل واحد منهما من حطه وحشيشه ولولا احط
واعاء الاخر فله عين اجرمش على وجه العنايلع عند محمد كذا ذكرنا في المرافعة وعند ابو سفيان الجاهل نصف الجميع كذا
الشكره في قول الطين من امره باحة هذا الشره في بعينه الشار من الفتى والذين وعده ذلك من الجبال والبراري وقول الجحش
المع والكل وطالب الشره ولا صطلوه وسوال الناس والشكرى وكذا الشره كذا على ان يلبس من طين غير مملوك او يطبخ العوامان
الطين او الترس له سلة الزجاج مملوكا واشترى كان يشرب يادك ويطبخا طبعا جاز من شره الرجوع الكلي فترى الشافى
ولذا اشترى في الاصطفا نصبا نيكه اسلا كلبا العاصيد بينهما نصف وكان الكلب لاحد ما فارسله جميعا والصيد
الكلب خاصة لان ارسال عبد المالك لا يبيع ارسال المالك وان اصاب احد الكلبين صيدا فله نصف فانه في الاخر فالصيد من
كله لا يخرج من ان يكون صيدا وان اغتصا جميعا كان بينهما نصفين لوجود الاشتراك في السبب ولما شرب واحد من
اكثر وهو ان شره كذا على ان يباي الدابة على ان الاخر بينهما نصفان كانت فانه بينهما شره الشره بالعرض فان ارسل
واحد وكله فان اصاب كل واحد صيدا على ان كان ذلك الصيد لصاحبه وان اصابا صيدا واحدا فهو بينهما بغير ايراد الاخر جاز
فاشترى كان ولو ابدل ذلك فانه يقاتل بينهما اجمعه من شره الشره وان ارسل كل واحد منهما
بعض الدارين رجل اداه الصطرين ولا حريق فاشترى كذا على ان يباي اداه هذا والكسب بينهما جاز وكذا سائر الصناعات و
شره الفضل وكان واحد عدااة الصطرين والاعوان الاخر فاشترى كذا على هذا الشره فاسد والراجح للعاد وعلى الشره الاداة ولو
دفع دابة الى انسان يبايها والاخر يبايها والبيت والصفحة لم يجر الا لرجل واحد الدابة والبيت والصفحة ولذا يجرها من غير
دفع الدابة والبيت والصفحة ليسع فبالز والطعام والرجل بينهما يجر والراجح للبايع وعلى اجمعه من الدابة والبيت والصفحة
وبالاجمعيه يذا التوكيد لا يجر فيه الشره وكذا شره كذا في عمل اخر لا يجر شره كذا وما حث به السند والفتاوى جاز في الاخر فالشره
من الدقيق فهو بينهما او بين وبينك هو ووفال ان اشترى عبد اوفى بيني وبينك لا يجر ووفال ان اشترى عبد اخر اسما
هو بيني وبينك هو لان هذا الشره كذا على من رجل اخر رجلا بان يشترى شيئا بعينه بينه وبينه فقال لا مؤثره فاشترى كله
لنفسه لم يكن له بينه وبينه عام المسئلة باني بعد هذه الفصل الثالث رجلا من الاخر اشترى عبدان جدي وبينك فانه قد
لشترى فقال له رجل اخر اشترى عبدك العبد بيني وبينك فقال نعم فاشترى هو لا يجر ووفال ان اشترى من الاول فقال للموثر
فمن بين الشرى واني لا اذني لا اذني ولو لم يكن الاول اخر اشترى قال الثالث اشترى ذلك العبد فقال نعم بها فاعيد له
ولا يجر في الشرى ولا في الثالث رجلا من الشرى عبدان شره كذا في قوله من بينهما نصفان ولا شره كذا من بينهما اذ لا شره

فنفذ الشاري نفسه في سائر جميع ملكه الشريك وجعل ملكه في شئ واحد في ملكه الشريك لا ينفذ
الملكين حتى لا ينفذ في ملك الشريكين بطريق الشري خاصة وفي المعاوضة بطريق الشريك واحد من ملكه الشريك الشريك
هو احد الشريكين وليس بالملك الكامل بان كان احد صاحب ما ذوق في المعاوضة او لا ما ان احد ما مع ما بفعل البيع والشراء
او كلاهما او احدهما بعد ما ذوق في المعاوضة او كلاهما فانه ينفذ في ملكه الشريك منها ولو لم يكن احد مال الشريك ينفذ في ملكه الشريك
بالبيع دون غيره فموضع شركه الشريك قد يكون عامة وقد يكون خاصة فالعامة ان يشترك في جميع ارباح المعاوضة والخاصة ان
يشترك في شئ خاص كالشريك لا ينفذ ولكن احدهما الشريك بالبيع والشراء والنسبة ويشترك في ملكه الشريك فان لم يكن فاشترى
بشرط او بغيره فاشترى لخاصة دون شركه الشريك لا ينفذ على شريكه بغيره سدا على شريكه ولا يملك ذلك وعن ابي حنيفة ان كان في
جانب واحد من الشريكين او احدهما ان يبيع ويضع المال معا ينفذ في رواية الاصل وعن ابي حنيفة انه لا ينفذ في واحد من الشريكين
والشراء وهو احد صاحب الشريك ينفذ في ملكه الشريك ان كان يبيع عليه بعد ما ان ارضى اياه او
الملك لهما. ومن مال الشريك كمالا او اثنين بدلين اذ كانا له استيفاء وهو لا يملك استيفاء ما لو لم يملكه لنفسه وليس لاحد
ان ينفذ في ملكه واحد من الشريكين لم ينفذ على صاحبه وفي القدر الذي يصرف في ملكه الشريك شركه الشريك عند اذ لم يملك له ما في ملكه الشريك
لا ينفذ في ملكه واحد من الشريكين في ملكه الشريك او يملكه واحد من الشريكين في ملكه الشريك او يملكه واحد من الشريكين في ملكه الشريك
جاء في الكفاية ما ان كل واحد من الشريكين ان يملك ما يملك في ملكه الشريك فاشترى في ملكه الشريك لا ينفذ في ملكه الشريك
نصفه لنفسه خاصة وفي البيع الثاني والثالث الشريكين عند ابي حنيفة ثلاثة نصيبه وفي ابي حنيفة واحد من الشريكين في ملكه الشريك
للمسألة احد الشريكين اذا اخذ الدين عند ابي حنيفة لا يبيع اصدرا الا باذن شريكه وعند ما يبيع نصيبه لانه يملك استيفاء
فيملك ما يبيع ولا يبيع في ملكه الشريك ان كان خال في ملكه الشريك قبل الشراء وذلك لانه ينفذ في ملكه الشريك ما يملكه الشريك في ملكه
ويستعمل الاخر فكانت خمسة قبل الشراء ولا يجوز في المعاوضة يبيع في الكفاية ان كان اذا اشترى ما يملك من ثمنها او غيرها
الاخر ثم للمعرج الدين ان كان هو الذي يذوق وان او ثمنها او ثمنها. ومنه ينفذ في ملكه الشريك في ملكه الشريك في ملكه الشريك
لم يملكه شئ احد الشريكين شركه معاوضة او شركه عتاق او الشريك على ان ينفذ معاوضة شئ فاذن احد صاحب الشريك
في المعاوضة جاز ولو جعله صاحب يبيع بغيره في ملكه الشريك ما يملكه الاخر جازت الاقالة ولو لم يملك احد ما يملكه
عليه يبيع بغيره فجاز عليه او لا لو حط من ثمنه او اخر او جعل العتاق فانه حط من غير عتاق عليه جازت حصته
لو هو ولو لم يبيع في مائة جاز عليه وعلى شريكه ولو قال كل واحد من الشريكين لغيره يبيع بغيره فكل واحد منهما
ان يبيع فانه يبيع في المعاوضة من ارضه والاشترى من دفعه المال معاوضة والشريك في ملكه الشريك مع العتاق اما الشريك والارض
وما كان ان لا يملك الا في ملكه الشريك بغيره فانه لا ينفذ في ملكه الشريك في ملكه الشريك الا اذا ارضى عليه وان اذ
كل واحد صاحب لا يستدانه ليس للمعرج ان يرجع على شريكه لان التوكيد لا يستدانه الا في ملكه الشريك في ملكه الشريك

في الاصطاح وطلبه ونشره في الملاك والمبضع والمضارب للواقع ان يسافر والمالك هو الصحيح من مذهب الجعفة ومحمد
 السفر والمالك من مذهب المال والاقوال محمد بن قاسم حسب المتقدمة من الفرج وان لم يرج كانت المتقدمة في المال
 وهذا هو الحكم في المضارب وطلبه لعدم العمل بالاقوال فيقبض شيئا من الثمن وكذا كادين وبنه لعدم العمل به ان يمتنع
 الدفع البروي ودفع الشريك يرى من نصيبه ولم يزل من حصه المالكين استحبنا ان يعفى براءة من حصه الغايض في
 ان لا يبرأ من حصه الله ابطالهم وليس احد ما ان يحلهم فيما باع الاخر او ادانه والخصومة التي في ذلك واستأجر
 والشريك يبنى من تجارتهم جاز عليها بمنزلة ملك الاتيان طوافه جارية في يد الاخر لا يصح نصيبه بركة وطاوانه
 من غير لیسو اسيركا قبل او اعلا من رجل ثم جا واحد منهم على ذلك كله فله ثلث الاخر ولا شيء الاخرين وهو موقوف
 المستثنى اذا اقلد الصانع رجلا وكانه فطرح على العمل بالنصف جاز استعماله للتعامل الا ان كان على من قبله من المال
 جميعا وشي وبما كل واحد منهما بالبريد عليهما مختلفين بمالهما الفضة والاخر لحيطة جاز استعماله بالبريد
 فيبر العمل اذا قبله كان عليها واولم احد من العمل استعماله الاجرة ان العامل من قبله الاخر وهذا جاز لان العمل موقوف
 العمل الاعمال العامل نفسه فان الفضا اذا استعمل غيره الاستعمال غير حق عمل السحق الفضا الاخر ولو في العمل في هذا الحد
 اكثر ما في الاخر جاز عند الاثر العمل استعماله وقد يكون احد ما احدث فان هذا لا يكره ولا ما عملوا الخلف المتابع فيه فان
 غاب احد عما لم يعمل في الاخر فالاجرة بينهما لا يكره كماله وقد ذكرنا شيئا من شركة القبول في الفصل الاول فاسأل ان ذكر
 الفاسدة في الفسخ والفسخ والفسخ في الشركة في وقت كماله في البيع في فصل ما يكون
 وما يكون في شرح الطحاوي في الشركة ان ما استأجر عقد الشركة بينهما علم صاحبها او لم يعلم ولو لم يعلم لم يفسخ حصة الشركة
 منه ومن شركة يعلم علم بركة لا يفسخ الشركة ولو لم يكن كان ليس في الشركة فله من او ما يبرأ نصف الشركة في كل من حصة الفسخ
 كونه طرية عن اصحابها في الشركة انما الزيادة في المضاربة وذكر الطحاوي ما لا يفسخ كالمضاربة قال رحمه الله والامام حنابلة
 المضاربة من المال عرض يحمل ما اذا فسخ لم يرد ما لا يجوز ان كان العرض موصوفاً عامه المتباين في فسخه او لا يفسخ الشركة وان
 المانع وضاع او في المضاربة وهكذا الخسار لصد الشريك صورتهما جعل ان الشركة واستر بلا مسددة فالأحد ما استر في العمل
 بالشركة وغاب فعمل الخاسر بالاستدانة فجميعه هو للعاقدة وهو ضامن لقيمة نصيبه بركة لان قوله لا يعمل في الشركة بمنزلة قوله لا
 ولعل الشريك اذا فسخ الشركة وليس المال استدانة فجميع الفسخ هو للخاسر بخلاف المضاربة وشرح الطحاوي ان الذي يملك المضاربة
 عن العرض اذا كان له ان يبرأ من ان يبرأ من العرض الى الدائم فله ان يبرأ من العرض في الدائم وليس ان يبرأ
 بهما وضاع على النيط كان ليس المال عرض وقت التي لا يصح منه ولا في حصة الشركة كالمضاربة على الشريك اذا
 الصاحبه انما ان يبرأ من الشركة من الجارية لم يفسخ فمكة الشريك فاسترها الا بكونه على الشريك بركة ثم ورفا الوكيل
 بشره جازية نصيبه بالوكيل انما ان يبرأ من الشركة من الجارية لم يفسخ فمكة الشريك فاسترها الا بكونه على الشريك بركة ثم ورفا الوكيل

وعدنا ان نعزم ولا نطرح هذا فيما ذكرنا من الخصال التي لا بد منها عند سوا انتس الكلب من الصيد ليعتد في حاله الاخذ بالثبات
فمن قبل ولم ياكل فيما اخذ صاحبه احد تلك البضعة فاكلها لم يحرم لانه لم ياكل من الصيد ولو انتس بعد ما اخذ
فكذلك ولو اعطاه صاحبه بضعة من ذلك وادبها في البيت طارت الاكل لم يمسكها بل يكفي باجابه عند اللزوم
في سنة اذا قلنا ان الكلب في الصيد ثم وجد بعد ذلك فقتل وليس فيه اربعة من حل ولا يترك الطلب فان تركه طلبه بغيره
وجد لم يحل ذلك فابى على امره في سنة ولم يستعمل به الا في حق وجوه فذمان حل استعمل ما ذكره الباري فان
كان به عرجة اخرى لم يترك ترك الطلب او اذا ارسل كلبه او ابان على صيد فخذ ذلك الصيد وغيره او على
من الصيود وحل كلبها ما دام في صغار ساله عند اول ارسلكها فخذ صيدا ونسكه وحين عليه ثم ايسر
اخر وبعده ان طال مسكه على الاول لم يقطع الا رساله ثم ولا فلاذ بان عدل عن سنن الا رساله او يمسك
اخذ صيدا لم يحل اذا كان الغنم والكلية ارساله حتى تستحي من الصيد ثم يبعه عليه فقتل حل ولا يترك
ولا ينقطع به الا رساله وانه الفناوي رجل ارسلكه المعلم فاحذ صيدا وامسكه فقتل صيدا اخذ
او صيده لم يترك لعدم الجرح رجل ارسلكه فاحطاه ثم عرض له صيدا آخر فقتله يترك ذلك فانه الصيد
وارجح ثم عرض له صيدا آخر في رجوعه فقتله لم يترك الا رساله بالرجوع وبدون الا رساله الجرح الاصل
كل ما كان السباع يحل صيده والذئب فلا يحرمه ولا يترك في سنة يعلم لم اقل ان تعلم لا بد من وعده ايها
في الاستدلال والذئب من عادتها ان يحس كصيد ما لا ياكله في الحال فلا يستدل بالامساك على العلم فان تصور
التعلم جاز في الحاصل انه لا بد من الجرح في الصيد سواء كان ذلك الاحتياط بالكلية او بالرجوع من شرط ان
يكون السهم جازا فان كان مبرضا ان عرقه يترك لم يترك الا ان يكون راسه محذوفا فاصار صيدا
بحل في جرحه يترك والباري اذا قتل الصيد حل اكله ولم يمسك به في سنة بهذا وفي الاصل عني في علمك
الكلب المعلم بالسبع والبسة والوصية وغير المعلم كذلك حتى ذكر في النوادر انه يحرم الجرح وما يبيع العقبون فلا
يحرم كالذئب والغنم والباري يحرم من جهما وبيع السنن فلا يبيع في سنة بغيره وان كان في سنة بغيره الا سلام
على من الف الصيد فافضل ان ارباض فيها من خلط او يستعمل في سطاوط وداخل السمك فجاءه او
تكنس الطهي او تكسر الطين لم يملكه لانه لم يجز ومن اخذ حوله لا تلعن ولو دخل ان واطلقها عليه
فصار يحل يتدبر على اخذ الطير في سطاوط مملكه ولو وضع في حفرة حفها المالك للبا لم يملكه ولو حفها
للاصطبا ومملكه اذا وقع فيها وكان الشبك يمشي الغنم اذا غسل في ارض انسان فهو لصاحب الارض ولهذا
جواز في نظائر هذه كراهي في كراهي وهو في رجل يمسك بالسيوف فابان ذلك من قبل الا رساله كراهي ذكاه
ولما بان فخذ ان عضه قبل الا رساله النصف لم يحل البان عند قوله على السلام بالبين من الحي موبيت وحل

[illegible]

في العين ان يفتح اليك وان يفتح بك والخرج ان يفتح بك والخرج ان يفتح بك والخرج ان يفتح بك
 يركب عند الايام حو ما في الذرع والذرع والذرع والذرع والذرع والذرع والذرع والذرع والذرع والذرع
 من يفتح الذرع بعد الذرع في هذا الموضع من الذرع والذرع والذرع والذرع والذرع والذرع والذرع والذرع
 قدر ما يفتح الذرع في هذا الموضع من الذرع والذرع والذرع والذرع والذرع والذرع والذرع والذرع
 فاصابه وبقي في من الجوف قدر ما يفتح الذرع في هذا الموضع من الذرع والذرع والذرع والذرع
 المشايخ على قول الجعفة ولا يصح ما يفتح الذرع في هذا الموضع من الذرع والذرع والذرع والذرع
 الزكوة يعني جمل حتى يجمع المال فلم يترك لجمه او حيفته فبين الثالثة والاربعه من الاول والثانية وذكر الامام
 او اعلم لنا كانت حية حين ذهبت حل الكلب اسوا كانت الحية فيها يوم بقاها واليوم تم وقال ابو سفيان كان يوم
 انها تعيش يوما اكثر من رجل حتى يموت ساء واخرج ولها يوم الذرع والذرع والذرع والذرع والذرع والذرع
 ولك كانت تعيش قبل فترة تعمر عليها الولاة فادخل الجليل بها فوجع والذرع والذرع والذرع والذرع والذرع والذرع
 وان جرحه وله كان لا يترك على يد رجل له ساء حامل الازدها ان تعاربت الولاة يكن الذرع وهذا بعد الجعفة
 بناء على ان الجعنة لا يترك في ذكوة الامم عند ضارب في سائر ذكوة مظللة فقط اعلى من المعلوم او اسفل من جرحه وحل
 قد ذكرنا **الفصل الثاني** في التسمية جامع الصغير من ان يذكر اسم الله مع غيره يعني عند الذرع وهو عاشره
 منها ما عزم وصفا بالاسم والذكر اما الاول فنقول بذكر اسم الله واسم غيره على وجه العطف والتركيز نحو ان يقول الله واسم
 فلا نزل اسم الله ومحمد رسول الله والذكر ان يذكر اسم الله وسجدة الله مقروبة في الظاهر من غير جرح عطف والتركيز نحو
 ان يقول اسم الله محمد رسول الله والاول الذي لا يكره ولا يجرم فخوان يكون منفصلا عنه صورة ومعنى قبل ادب من بان
 يقول اللهم تباع فلا نزل في الفنا في قول الله صلى الله عليه وسلم والذكر ان يقول الله واسم غيره على وجه العطف والتركيز
 مع قوله في قوله الله واسم غيره فلا نزل في الفنا في قول الله صلى الله عليه وسلم والذكر ان يقول الله واسم غيره على وجه العطف والتركيز
 يجوز مطلقا في الذرع ولو بطريقها في اسم الله ان يفتد ذكر اسم الله على ان العرب قد يحذف حرفا من ثبوتها وان لم يفتد
 وقصد تركها لاجل جمل على معنى عند الذرع ان اراد به التسمية على الذرع على وان اراد به التسمية على الذرع لاجل
 كالرجل اذا سمع الاذان فقال للزمن الله اكبر فقال هو الله اكبر شرعي والصلوات لا يصير ثارها في الصلوة وان لم يكن له
 نية في التسمية جمل وكذا اذا ذكر التسمية ما سواها في التسمية في ذكوة في الظاهر لا يطهره وقد ذكرنا في كتابنا في الطبقات
 والاصل التسمية عند الذرع في هذا الموضع من الذرع والذرع والذرع والذرع والذرع والذرع والذرع والذرع
 عند الوضع وذكر صاحب المحيط ان يفتد عند الذرع في هذا الموضع من الذرع والذرع والذرع والذرع والذرع والذرع
 هذا الذي ارادنا على ما اذا قصد عن اطلاقها في ان في الرتبة الاولى هي التسمية عند الذرع في هذا الموضع من الذرع والذرع والذرع والذرع

وسمي ثم لها ورج شاة اخرى ورك التسمية عام على الاهل ولوري سما الاصيد وسمي فاصاب امرؤا رسا كلبا لصيدا
وسمي برك الكلب ذلك ولخذه غير فيحل ولذبح تلك الشاة ثم ذبح بعد اخرى فظن ان تلك التسمية بكنى لا على الاسم
اذا اصاب الصيد وغيره لو اخذ الخيل في ذلك الصيد وغيره حل الكاولة نظر لا قطع ثم فاحذر للسكين وسمي ثم اخذ
ممنها ورجها برك التسمية لا يحمل ولا رسا كلب على جملة من الصيد وسمي فاحذر لها على ان من منة وقال مكان التسمية
المعروفة او سيجاب برك التسمية اجزاء ولو كان الشكر لم يجر كفي مسئلة الا ان قد ذكرنا ولو لم يفتح شاة لبيد وسمي ثم كذا
او تكلم ثم ذبح ان طلق قطع النور حرم ولا فلا فلا الاصل قال رحمه ذكره الاصل ان طلاق لم يذكره وراية ما وضعه في الكثرة
ما يستكره الناطرة اصاح الرعي لا في ذلك لا في غيره فيقطع التسمية من غير فصل وكنى لا في تلك الشاة وراية من سيجب ان يحذر
الى مضجعه انقطع التسمية **كتاب الاضحية** هو شاة على سبعة قطوع الاولى للفقير
التي في نص الاضحية الثانية وقت الاضحية الرابع في حاله يدخل في الاضحية فيما يكون في ما يجوز من الاضحية وفيما لا
الحاسر في القوم ما يمنع جوار الاضحية ولا يمنع السادس في الانتفاع بالاضحية السابع في الضحية عن الغير لما
الاولى في شاة الامام المرضي الاضحية واجبة وذكر الطحاوي ان هذا قول المجتهد فيه واما عند ما في سنة وفي نظم
الريزوي في الاضحية اجبة لمن الضيق في مثل قيمتها ولو لم يوجبه عليه ظاهر الاصل في شرائط وجوبها بالثبات ان
يكون مقيما في حره وفيه ولا يكون مسافرا فيكون في الوقت **الفصل الثاني** في نص الاضحية وفي بعض النسخ
الموسم الذي له ما تادرم او عرض يساوي درهم سوي للسكن والحادم واليتيم في كبس ومنع البيت الذي يحج اليه
هذا اذا بقي له الى ان يذبح الاضحية وفي العام ربات او طبا يوم الاضحية وما تادرم او اكثر في حال الغيبة فذلك لم يجز
الاضحية وكذا او فخر عن الماتين ولا حاجة يوم الاضحية الا ان لم يستقل ما في درهم ولا دين له وجبت الاضحية ولو كان
له عمار مستغلة اختلف المأخوذون فاصحاب الزعفراني يعتبر قيمتها الا دخلها حق لو كانت قيمة ما في درهم فعليه الاضحية
وقال ابو علي الدقاق يعتبر دخله الا قيمتها فسيوان كان بدخل عن ذلك في سنة فعليه الاضحية وصدقة النطرة في الغيبة
تكون ثمرة ذلك من ذلك ما تادرم عليه الاضحية وصدقة النطرة في الاضحية الزعفراني ان كان غدا للسنن
يكفيه وحياله فهو موسر والا فهو مبرر عند محمد وعنده يسوفه ولو كانت الضباع وقاطعة لكانت وجبه في ايام الفجر
عند ما في درهم عليه الاضحية والا فلا وان كان حيا راعده حقة فيمدها تادرم او ملح قيمة ما تادرم او حصار احده
اشان او صابون قيمة ما تادرم عليه الاضحية ولو كان له حصن او كبة لقيمة او الخرب ان كان حسن ان يقر منها وفيها
ما يادرم الاضحية عليه وان كان لا حسن عليه الاضحية الكلا في الجاسرة التناوي الصغرى الغنية بالكتب لا يصير غنيا الا
او يكون من كل كذا اشان وعار طرية وجوه عن محمد فان كان له من ما يولية الخضر في الاضحية في سبيل لا يصير غنيا
بالاصول الانسان بكتب القياس ولا خاد من غنا وان كان ذلك كذا اشان ولما حجب الطب والمخول لا يصير غنيا بالادب

فبعثنا ما في درهم من الاجناس رجلين ثمانية اشترى حمارا بركبه وبسعى في حوله وفيه ما سادهم لا اخية عليه ولا
في دار كل فاشترى قطعة ارض فيها هادرا يسكنها عيلة لا اخية وكان له دار فيها بيتان شقوي وصفي
لم يكن به غنيان كان له ثلثة وقيمة اثنا مائة درهم عليه الاخية والغازي لم يكن له بيتان لا يكون غنيا وبالك
يكون غنيا ان شاور ما سادهم ولا يبيع الغازي الا بصلته غنيا لان يكون له من كل سلاح اثنان واحد مما ساد
ما في درهم من الفناوي والرهقان ليس فيهم بفرس واحد واهل واحد كان له فرسان وهاران واحد مما ساد
ما يتن من غني طارح بشرين طلة الفدان ليس فيهم بغيره ولعن غني ثلثة نيران اذا سادى اهلها ما في
درهم غني ومما حب الشايب ليس فيهم ببلات وسفحات اهلها السبد له ولا غري للميرة والثانية للاهليلج
ومرغفي بالربعة ومما حب الكرم غني اذا سادى ما في درهم والمرارة تغبر من بالمر العجل الذي لها على
الزروع ان كان مليا عند هادرا عند اخية ربع كاهن قال رهم كراهيا موضع نقر رطبة بن سماعة عن محمد
عن اخية ربع كاهن اخية الاعلى في ما سادهم فصلها في هذه الرطبة وسوى بن غني الاخية
وغنا الكرم وفي فناوي الفناوي الام والمرارة يكون من بالملحة الزرع من الصدف اذا كان الزرع مليا في
قول السيف ومحمد في قول اخية لا يكون من وهذا اذا كان الميرج اذا كان موجد الميرج من في
قولهم جميعا **الفصل الثالث** في وقت الاخية وفي الاصل يوم الخليفة اولها فضليا ويحيى الاخية
في الليلتين المتخللتين ويكره لانه لا يمان ان يعطى ففسد اذا طلع الفناوي في يوم الفناوي اهل السودان
يصلون اهل المير لا يصلون الا بعد صلوة العيد ووضي بعد صلوة اهل السجدة المصطفى صلوة اهل الكوفة
جازا استجسا تا وكذا في زرع اهل الجبالة وولنا اهل المرو في الاجناس في زرع بعد صلوة الامام قبل الخطبة جاز
في املا محمد ربع في زرع بعد تشهد الامام قبل السلام جاز وفي املا وقبل تشهد لا يجوز في يوم بشر اخية يحيى حضرت
ايام الفناوي في يوم ما يصلح للاخية وفي اصحاب الزعفران اذا صلى الامام يوم العيد وتذكر ان يصل في موضع او كان
جنبوا وقد زرع الرجل اخية بعد صلوة الامام وقد زرع الناس لا بعد الصلوة ويحيى الاخية وان لم يتفرق الناس
علم بعد الصلوة واجرت الاخية لان الناس من قال لا بعد الناس الصلوة ويحيى الامام ومن لم يعلم
لا تام بذلك نادى بالصلوة فيعيد ما في فيم قبل ان يعلم بذلك افراد ومن علم بذلك لم يجز الذبح اذا قبح قبل
نزال الشمس وبعد ذلك لا يجوز في الاجناس في الفناوي لو بين ان هذا اليوم يوم التاسع من ذي الحجة يوم يملكون
والاصحاب كذا ذكر في اصحاب الزعفران وفي املا الفناوي في يوم العيد عند الشهور على هذا في الحج حازت الصلوة في الاخية
لان الفناوي عن هذا الخطا غالبا فيكم بلوا رعية في جميع الناس ومعنى جاز الصلوة في الاخية في يوم وان لم يشهد
عند الشهور لا يجوز لانه لا يضره ثم نادى لم يجز اذا صلى الناس في اليوم العاشر من ذي الحجة وهذا يوم العيد في الامام

٥٦

في اليوم الثاني لا يجوز لانه حتى قبل الصلوة وان لم يصل ان يخرج من الصلاة كان يومه لا
 يجوز يومه وان خرج بعد الصلاة كان يومه لا يجوز في مسألة النجاسة هذا اذا سبق من عرفه فان لم يستن ابر يومه فمكن
 شك ان شدة النجاسة لهم ان يخرجوا من الصلاة وان لم يستنوا فالحق ان يخرجوا من الصلاة بعد الصلاة الا ان كان يومه لا يجوز
 يومه الصلاة في النجاسة الى وقت الزوال فان كانت صلوة العيد لما سبق او بعد جازت لهم النجاسة في هذا اليوم فلو
 خرج الامام الى الصلوة في الغد بعد العتمة فيخرج الغد او بعد ان يقبل ان يصلي الامام اجزا بل من وقت فيها لا يخرج ولا يمكن
 فيها الفصل بهم صلوة العيد فخرجوا بعد طلوع النجم الثاني جازوا المختار لانه صار في البلد كالسواد وذكر ان المصدر الشديد
 في التناوي وذكر في الجاسية لا يجوز حتى يزول الشمس بخلاف اليوم الثاني والثالث واذا كانت بلد لا يصل فيها
 صلوة العيد ما عدا السلطان او خليفة اهل الفتنة فانهم يخرجون في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز في اليوم الثاني والثالث
 قبل الزوال ويجوز في بعض الايام يجوز النجاسة في هذا المكان في كل وقت كان لوقوع الباس في الصلوة
 وهذا هو الحكم في النجاسة اذا كانت في اليوم الاصح فالحق ان يخرج الى اليوم الثالث فان اخرجوا الى ان
 لا يكمل منها ويصدق بذلك كله ويصدق في ما بين المذبح وغير المذبح ولا ينزى اخصية في اليوم الثالث
 والمسئلة بحالها ليس عليه شيء لانه وقع الاحتمال في الوجوب اذا سرت الاخصية فلم يجد هاتين صفتي اليوم
 فغلب ان يصدق اذا وجد هاتين صفتي اليوم الثالث الدم ما عرفت فربما لا يخرج من النجاسة وان كان يومه لا يجوز
 المحمدا جاز يصدق بفضل ما سبق ان فقهاء الذبح والمذبح بهلجنة احسن الكل في التناوي في حرمه في التناوي
 المصري اذا راد ان يخرج الى اليوم الاصح يار باخراج الاخصية الى بعض هذه المقاصد فيضي قبل صلوة العيد فخرج
 لان المقبرة الاخصية مكان الاخصية في النار والى الامام والخرج اخصية من الموضع قبل صلوة العيد ولا
 ان يخرج من الموضع ما سأل للمسا في الصلوة في ذلك المكان يجوز الذبح قبل صلوة العيد مري وكل ذلك لا يخرج
 شاء لم يخرج الى السواد فخرج اوكبر الاخصية الى موضع لا بعد من الموضع بها هناك ان كان للوكيلة السواد جاز
 حاله المصلح علم اوكبر ان يندوم للوكيلة لا يجوز بخلاف ذلك لم يعلم الاجموز عند محمد وعند ابني ينجوز هو
 المختار ذكر المصدر الشديدة في التناوي الاخصية في الرستاق والرجلة للمري بعين مكان الاخصية حتى يبرئ في قفرا ذلك
 للموضع اما في صدق نظر راد وقينه فيقبر مكانه لا مكان الراد والرفيق وعليه السنوي ومحمد بعين مكان الرفيق والرفيق
 في الركن بعين مكان المال ويعرف في قفرا ذلك المكان الفصل الرابع في ما يجوز من الاخصية وما لا يجوز
 الاصل الاخصية من اربعة اصناف من الجبل الاول الاخرى منها الاخصية ولا يجوز منها الا التي وهي التي اعلمها
 خمسة احوال طعنت في السادسة في الطلقة ما تمت له اربعة احوال في المبر والاشي منها الفصل ولا يجوز
 منها الا التي هي التي اعلمها ستمائة وطعنت في الثالثة الثالثة الغنم ولا ذكر منها الفصل اذا كان خصا والشي

منها نضاجا جازلا يجوز ما دون ذلك من كل شيء الا الخبز من اصاب من الثمن النعم ما الى طهينة في الماء
والخبز ما الى طهينة اشهر من ثمن في الاجناس الخبز من اصاب من الثمن ثمانية اشهر وطعن في التاسعة
وهو اصاحي الزعفران ما تحت له سبعة اشهر وطعن في الثامنة ثم قال في الثامنة بالاجناس بما يجوز الخبز
اذا كان عظيم الجسم اما اذا كان صغيرا يجوز الا اذا تم له سنة وطعن في الثانية والاثني عشر في الثالثة
افضل ولا يجوز منه الا الشئ وهو الذي له طهينة وطعن في الثانية كالنعم والعود من العر كالجوز من
الاصان وهو الذي عليه كثر الخبز في الاصل وفي نظم الزندوسى البرود بين الوضئ والاصح اذا كانت
وحسنة لا يجوز ولو نزلت على شاة فولدت قال علماؤنا لا يجوز زوال الامم للثمن اخرى ان كان بشتام
يجوز ولو نزلت شاة على طهي في الخبز اخرى ان كان بشتام لا يجوز ولو نزلت على شاة قال عامة العلماء
يجوز وقال يجوز اخرى لعمدة المشايخ الجاهل من يجوز في الضحايا والهدايا استصحابا ثم اقبل افضل
البقرة ثم النعم افضل من العنزة اصاحي الزعفران قال الشيخ لموسى البقرة افضل من الشاة اذا استقر
في المعينة لانهما عظم واكثر لحما والشاة افضل من سبع البقرة اذا استقر في القيمة والليم والاصح انهما اذا
في القيمة والليم فاطيبهما الحى افضل وان اختلفا الفاضل ولو حتى انما الخبز بعشرين وهو قيمة افضل من حتى قيمة
بجسة عشر والبقرة افضل من ست سبله اذا استقر في القيمة وسبع سبله افضل من البقرة وفي الفنادى شاة
والحلل للاخيرة بثلاثين درهما افضل من شاة ثمانية عشر وشاة بعشرين افضل من شاة اثنين بعشرين
وفي اصول التوحيد الامام الصغار النقصية بالريك والرجاحة في الامام النقصية من لا تقبل عليه اعمار قسما للخبز
مكره وانهم رسوم الجوز في الفنادى في شاة طحين بكثرة ولا حتى اكثر فالاحسن في قيمة الزيادة طحين عند عامة
العلماء وقال بعضهم لحم الخمارانة يجوز كالحمار والبقرة في سبع طونى لعدم اللحم بطل الكل ولو اشترى رجل
بقرة لتفخيها ثم اشترى بها ساجا واستعملها في البقر والبقر يحرق من سبعة اذا كان يريد ان يوجه الله تعالى انتفت
حمة القرية او اختلفت كاللاخية والقران والمعدة والتقدير بالسبع لمنع الزيادة لا لمنع النقص حتى لو كانت
في البقرة او البقرة ثمانية لم يحرق ولو كان اقل من ثمانية الا نصيب واحد منهم اقل من سبع لا يجوز ايضا بياض
الرجل وترك ارامه وابنا وبقرة ونحوها لا يجوز في اصاحي الزعفران اشترى ثلثة نفق في بقر على ان يدفع احد
اربعه وانما في الاخر ثلثة وانما في الاخر دينار او اشترى ببقرة على ان يكون البقرة بينهم على قدر من المهر وحقها
لا يجوز ولو كانت البقرة او البقرة بئر الاثنين فنجحها بما اختلف الشاه في النجاسات يجوز ونصف السبع مع فلا يصح
قال الصدوق في هذا الخبر الامام الزعفران في امر النقصية والليم وفي الاصل سبعة اشهر فلا بد ان
بقرة ثم مات بعضهم قبل ان يذبحوا وان ذبحوا فماتوا عنكم وعن فلان الميت يجوز ثم استعملوا ولو كان احد

اشترى الفاسد وقد علمها قال ومنه اي اهلها الودع اذ هي بيعة الودعة والمسعودي والمسبغ والزمين و
الكحل بشره. الشاة او الرجل يحفظ ماله اذ هي بيعة موكل لنفسه والساوس الزنج والاراحة اذ هي بيعة ما
لنفسه بعد اذنه والاشحبة يدخل فحانه بالذبح ولم يتقدم ملكه على وقت البشارة وفي خمسة الاولى يتقدم
يستند الى وقت القبض ^{القبض} ^{القبض} على وقت الذبح في الغاري عن افيينين دعا قضى النضي عنه قضى القطب عن عقلا
على الامر لان بيعة القضا بوقت صارت كماها يكن ولو قال القضا رثت التسمية بعد اذ هي بيعة الشاة يشترى
بقيتها اخرى بضيحان يتقدم لهما وياكل هذا اذا كانت ايام الغواقة فان لم يكن يتقدم في بيعتها على الساكن لان
البيعة فائدة مقام الاضحية ولو كانت الاضحية محبة ومعنى ايام الغواقة في باحة كذا هذا رجل اشترى من شاة
الاضحية فادان بغير واحد لكن لم يبيعها تذبح رجل واحد منها يوم الاضحية بغير من بيعة الاضحية من صاحبها
فمنها من جعله لغيره ان يذبح شاة فكم يذبحها لغيره من غير بيعه على الامر علم البيع اذ لم يعلم ردة العباس وقيل
البيع الاضحية جعله لغيره ^{الاشحبة} ^{الاشحبة} اذا اشترى اضحية فزنت فاشترى مكانها اخرى ثم وجلا في عليه
يجوز بيعها في الحق الا بالحق والقران الوجوب على الغير بالشر والشاة فتمت فعدت وجوب بايها البيع
فان شرع لم يوجب الاضحية ولعنوا واصحاب الغر ان كان اوجبها بل اوجب الاول ان يذبح استعاشا ولم يفضل بين
الغنى والفقير ما اذا اوجبها باسبأ بعد شر الاول فليكن بيعي بيعة الفتلوى للفاقي اهلهم الفقير لا لغيره
يشترى شاة للاضحية لا يلزمه بيعة شاة ولا يشترى شاة للاضحية فانت او لهما او لغيره او لغيره
لو ضل ^{الاشحبة} ^{الاشحبة} شاة للاضحية فضلت ثم اشترى اخرى ففها ثم وجلا في نظر ان كان هذا الفقير قال لا كذا
كم شدايتك ويكرى الا يلزمه ان كان قال لا كذا يشترى كم شدايتك ويكرى بدل ويلزمه ان يذبح الشاة الثانية انما
بلد ^{الاشحبة} ^{الاشحبة} الذي رجل اضحي من الاضحية قالوا لغيره انما اشترى للاضحية فقد عينت للاضحية واصل هذا ان
لو نذر في الاضحية بان قال للسلطان ان اضحي بهذا الشاة يجز عليه بالاجماع واجبي انه لا يصير واجبة بغيره والنية
بان ينوي ان يضي هذا الشاة ولم يذكر بلسانه شيئا والشر بيعة الاضحية ان كان للشرى غيلة لا يجز عليه
بما تفاق الروايات حتى يبيعها واشترى اخرى بثمنها والثانية من بين الاولى جاز لا يجز عليه شيء وان كان للشر
فقبل قال في شرح الطحاوي من اشترى شاة فتحتي تفت لها بالنية عند الطحاوي قل وهو جاز لغيره انما
يصير لها الا ان يقول على ان اضحي بها لان نفس النية غير واجبة وهكذا ذكر شمس الامام في قوله الامام جاز
ان في ظاهر الرواية عن اصحابنا بغير واجبة وهكذا ذكر الطحاوي في الروايات وكذا في البه رجل اشترى شاة فذبح
اضحية وجبت عليه مور كان او معز او ضلت للساقي فردا وجبها اضحية فلا يعرض اوجبها بل شاة بعد
الشر. فيقول على ان اضحي بهذا الشاة وقاله نعم الا بانها اشترى بنية الاضحية وفيها وجبها اي بذلك الشر

[illegible]

بعض اعينها الواحدة او بعض اسنانها رواية الاجناس ان كان النصف لا يجوز بالاجماع وان كان
اقول الثالث يجوز وبعد الثالث وما كان دون النصف فهو كليل عندنا وقد اوردنا في بعض طائفة من ههنا ان كثرة
شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد النصف رواية ان الظاهر عنهما ان النصف كثر في مختلف الرواية ان كان
اكثر من الثلث لا يجوز عندنا بحقيقة وقد ثبت الثلث يجوز عندنا بحقيقة وعلى عمد الجامع الصغير وعنه
ان لا يجوز وهل يجمع لزوم هذا في الاضحية لاختلاف الشايخ في كتاب الصلوة في الاجناس ولو كانت صحيحة للعينين
فالمرور عندنا بعد اجاباها على نفسه او كانت سميعة وضارت بحقا او عرجا ان كان من الاجناس ان يجرى
بها وان كان في غير اجازة ذلك هذا في رواية سليمان وفي رواية في حقه في زمره كان لو بعد اولاها ما اقد
فكسرت رجلها او ذهب عينها في سعة النجم ان يرسلها جملتها ان يرسلها بعد اصابة الاضحية في سعة ما في وقت
القرية يومها وفي يوم آخر لا رواية لها في الاصول وفي العين والسنن والظاهر ان يجرى في عن ابي يوسف انه يجوز
وقال الزعفراني في كتابه انه لا يجوز فيه قال بعض العلماء ولا نأخذ به والحق اني استوفيت الاجماع ومطعمته في سن
ضروعه لا يجوز ان كان ذهب من واحد اقل من النصف فله ما ذكرنا من التذوق في العين والاذن وفيه ان
المعز اذا لم يكن له حلبة واحدة او ذهبت واحدة بقيت واحدة لم يجرى في الاضحية بل يجرى في وقت
اشتان لا يجوز الفصل السادس في الاستماع بالاضحية في الاصل ان يمكن الاضحية ويجز
صوابا قبل الذبح وينتفع به فان فعل ذلك فصدق به من اجاباها من قال هذه الساعة التي اجتمع على نفسه وفي
فنا ولا تفتي الامام وان اخذ شيئا من الصور فخطف من اطراف الاضحية للعلامة في ايام النحر لا يجوز لان بطرح ذلك
الصور لا ان يمسح به بل يمسح بذلك الصوف والشعر على النقرة وان اخذ من جلد الاضحية جاز بان استعمل الجوار
في العمل منه جاز ولا يجرى وعليه ان يصدق بالاجزاء ان اشترى جلد هاتين من الجوز لا يجوز ولا يشترى لحم الاضحية
جاز ولا يصدق هذا انه يجوز بيع غير المأكول للمأكول بالماكول لا يجوز بيع غير المأكول للمأكول ولا يبيع المأكول للمأكول
فان كان في حقه ما لم يجرى في حقه فلهما ان يضرهما بالمال البارد وهو الجيلة في الاستبراء يضرهما بالمال البارد وهذا ما استأ
اذا كان يربى الامم النحر وان كان بعد الاضحية لهما جملتها ونصدق بالعين وما اصاب من لبنها تصدق به في وقتها وكذا
الا ان يعلمها بغيرها وهي في الاستماع بجلد الاضحية وهذا السعة بان يتخذ ذرا او سبطا او جرابا او خرا
ولان يشترى في سعة البيت كغزال الجراب والحف ولا يشترى به للزوال المرى واللحم والاداس بجميعه بالدرهم يصدق
بها وليس له ان يبيعه بالدرهم ليضعها على نفسه ولو فعل ذلك يصدق في ثمنه ولو اراد بيع لحم الاضحية لبيعه يصدق
بثمنه ليس له في اللحم الا ان يعلم او ياكل في الاجناس وفي نسخة الادام خوارق الجواية اللحم كالجواية اللحم لان
بأعنه شيء ينتفع به بعينه هو في ذراعه شمام سباع بما وكل وما لا وكل لا ياكل ولا يجرى بكل شيء سوى النقد

ما فاطم لم يخرج بعض انه كان بغير امر ولا جعل صاحب اللحم اللحم في المذبح ووضع الفداء على الكافور ووضع خنما للطيط
ارقد لنا نجا رجل وطبع لا يقين استحقاقا ومنه انصاب اذا اشترى شافيا انسان ذبحها ان لغزها الفداء وشهد
رجل لا يقين ومنه اذا طبع حنطة غيره بغير امر يقين فلو ان اصاب الحنطة جعل الحنطة في الذوق وربط عليه الحمار
نجا آخر وساق الحمار وطعن لا يقين ومنه اذا وضع حنطة غيره بغير امر فان كان يقين ولا ان صاحب الحنطة وضعها الى نفسه
نجا انسان ولا على امره فانكرت فيما بين ذلك لا يقين ومنه لو جعل حنطة غيره بغير امر فمكنته الله لا يقين ولا جعل
على الدابة شيئا من سنة في الطريق نجا انسان ولا على غيره لا من مكنت الدابة لا يقين والاهل ان الله ان كان جارا لا يقين
الناس ثبت الاستعانة بكل واحد من الناس ولا ان الله ان كان سنا واما السبع فلا فانه اذا علم مناة السبع بعد
الذبح فانه لا يروى سنا بغير ذبحه **كتاب الكراهية** ومنه ان سبعة صلا الاذنية
العلم الثاني في العبادات الثلاثة المعصية الرابع في المال الخامس في الاكل السادس في الجماع السابع في اللبس الثامن في القتال التاسع
في المنقورات العبادات جميع الاحاديث وهو لا يتم فكل جازله العبد عن الحديث ولا يسمع الصلوة ولا يتم ولا يجوز
ان يشهد تعلم علم الكلام والفقه في المناظر وما قد الحاجة مني وتعلم النجوم وقد ما تعلم مواقيت الصلوة والقبلة
لا باس به والزيادة حرام والقربة والمجمل في المناظر ان تكلم مستحله او تكلم على الاضاف فلا تعبت بغير
ايضا فان تكلم من يريد ان يفتد بربك بغير حرام لا يكره ويجوز كل حيلة لا يكره عن نفسه لان المجمل لا يرفع التفتت من
قال له وسعت الفاصو الامام ان اراد فقبل الحنطة بغير قال لا يكره وضع وعندي لا يكره فمخفي عليه الكفر وان ناطر
وجه الصلوة لا باس به ولا يكره ان وقعت بينهما خوضه فاحذر احد ما حذر للفتنة فقال لا تترك كالتبلا
تعمل بهذا يجب عليه التفرقة بين العالم والسلطان المعادلات لا تترك في تقبل يدقها قال بعضهم ان لا يكره
المسلم لا يكره فلا باس به والا فذلك لا يقبل هذا مع ما تقدم في الفتاوى وفي الجامع الصغير يكره ان يقبل الرجل
او يبره او شيئا منه او يوافق وقال ابو يوسف لا باس به واجمع اعلم انه لا باس بالمصافحة وحده وجميع
النوازل عن خلف بن ابي ابي الله وقت الزلزلة في زمانه فامر عباد بالرعاء وقال يترككم جميع من غير غيركم ومنكم
من شر غيركم وعنه قيل له هؤلاء الذين يمتثلون اليك يفعلون كذا وكذا فقال خلف لا يفعل هذا غيركم قالوا نعم قال
فمن غير من غيرهم وفي الجامع الصغير يكره ان يبرك في حلة دونه حتى يترك ولكن يقول بغير من يترك وفي بعض النسخ لا
ينبغي ان يبرك يترك ولم يذكر في الكراهة والصدقة الشهيد ولم يذكر في المسئلة في نسخة ويكره ان يبرك في ركعة
بمفعلة الفر من عرشك مفعلة ومفعلة عبادان وعن ابي يوسف انه لا باس به في قوله مفعلة وبه اخذ النقيب ابو
في التادى سنن ابو يعقوب قراءة القرآن انه افضل للمنفق ام درس النقيب الاحكام الى مطيع انه قال النظر في
اصحابنا من غير جميع افضل من قيام المجتهد عن الامام ابو بكر محمد بن الفضل انه سئل عن النقيب هل يصلي على النسيج

قال الملك طايعة العامة فقبل ان النقية يصلي صلو النسيح قال وعندي من العانة في الروضة الشاه العالم يتقدم
على الشيخ الذي هو غير عالم فلا يذوق مسالت الامام الخميني عن حق العالم على الجاهل والاستاذ على التلميذ
قال كلاهما واحد وسوان لا يبيع الكلام قبل ولا يجلس مكانه وان عاب عنه ولا يبر عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشي
وفي السير الكبير مرحلان ايسر في ارضه للرجل بعد ما عاين ولا يقر علمه جاه رجل واران يسهل به ان لم يفسد له في مشي
احد مما قال في مشي العار في بيع العالم وهذا الفضل العالم لانه لو ترك العار في حال عسا يجزع الكفار والعار
في دخل دينه ولا يقدرك على الخلق في حق العالم وروى عن علي بن عاصم عن ابي طالب لا يبيع الجاهل ان يتكلم عند
العالم او يشرب من ومن اعلم **الفصل الثاني** في العبادات في العباس فلا يصفه ليلين فوار في الجاهل ان
اقول بالان عاجز بل يكفي في الامت بالمرء جبريل وقال محمد بن باحيفة يفت في الحلال للتركيب والسلبين في السار
الادب في غسل الاربعين الطعام ان يدا بالشيخ ثم بالشيخ ولا يغسل الا يجمع بالسند والادب في الغسل بعد الطعام
ان يدا بالشيخ ويجمع بالسند فيكون ان الطعام زائلا بالكلية ولا يستعين بغيره كالوضوء واما الصلوة في السار
رجل على الارض بعد على مرة فضعها بين يديه حتى يه الى الارض عنه ابعينه انه يفر من لمرء رجل فقال له
لا تغسل مثل هذا فلا يصفه من ان انت قال من خذ منم قال لا يصفه الله اكبر جاه التكبير من واني
يعني الصف الا غير اعلم العكس يعني يجوز علم الشريف من هسا الى حوزتهم الامن حوزتهم الى هسا ثم قال في السار
حشيش فانهم قال يجوز البجور على الحشيش ولا يجوز على الزينة رجل ام فيما وهم كاهرون ان كان كراهتهم لم يناد
فيما ولا تتم احق بالائمة منه في المكره وان كان هو الحق لا قساد فيه لا يكره لان الجاهل والناس من يكره العالم
وهذا في كتاب الصلوة تمامها رجل صلى ومعه درهم وفيها غائب ليل لابس لصفرها رجل انما في بطنه فضلي عليه
غير اهله ثم على المنزلة ان كان الاصل في اوتى الامم يعني السلطان او الحاكم لا يصلي عليها ثانيا رجل المرأة لا يصلي عليها
حتى لا يصح امراته لا يصلي فله ان يكره لما يصلي به فله الا ان يظلمها قال الامام ابو جعفر ان في الله تعالى وها في عطف لحي
من ان يصح امراته لا يصلي المرأة في بطنها او في جوفه حتى يديه ويخرج من جوفه ان يكون له ان تجوز بدله في
شيء يفعل فانما احتاجت الى ان تضع عن يمينها او عن يسارها او اما ما ساد او شيئا يمكنه او ارا الصلوة فعلت
لان الجميع يرضى لله تعالى ورضي الولد مكره ولم يضر نفسا بهذا ولا بأس بالفتنة في طريق الحج فها كان او جانيه الزينة في الشك
حاج ان يتنزه افضل من يركم ولا بأس بوضوء السبت ونفثا في الصلاة كتاب الصوم واما المرأة في المنق الزجج بالقرآن
يكره في كل السابغ فيه فالصوم لابس ثوبه على الصلوة والسلام زينة القرآن بالصواتكم وقال في السلام ليس من ان يرضى
بالقرآن وكان يقرأ عندا بحيفة واهي سفد محمد الاحسان وقال في السابغ يكره ولا يحل الاستماع وهذا المعنى يكره هذا
المنع في الزكاة وقرآن رجل القرآن ويطحن في قرآنه فمهم انسان علم انه قد نفع المحو بالاجل بعض عليه الوضوء بلفظه ولا

دخلت الرخصة لكن لا يقع العداوة وإن علم أنه لو وقع يقع العداوة فمنه سبعة من أن لا يجبر وفي الفتاوى
ينبغي لمحمول القرآن أن يجزم في كل أربعين يوماً من الأثر جاء به ولا هل أن يقول المعوذات بالله
السلطان الرحيم وفقد كما قام هذه كتاب الصلوة ولا بأس بأخذ الأجر في تعليم القرآن في زماننا فالنقطة التي
كنت أفتي بثبوتها رجعت عنها كنت أفتي أنه لا يجزى لأخذ الأجر في تعليم القرآن وكنت أفتي أنه لا ينبغي للمسلم أن
يدخل على السلطان وكنت أفتي أنه لا ينبغي أن يخرج العالم إلى الرستاق وجمعت عن الكل عزاً عن جليل القرآن
العالم والعزوق وعاجبة الخلق وجميع أهل الرستاق ويجب على الولي أن يعلم مملوكه من القرآن فله ما يحتاج
لجعله من رجل يسمع منها وهو يقرأ القرآن لا يجزى عليه الصلوات ومن نزل على ربه فيها الخبر النبي عليه السلام
أن تصد الحفظ لا يكون وإن لم يصدك ويؤمن أن يجعل شيئاً في رطاس فيه بسم الله سواء كانت الكتابة
في طائر أو في حجر أو في كبريت كتب عليهم الله حيث لا يكون لأن اللبس عظم المخرقة والرتاس يسهل بها
ومن سأل النبي عليه السلام مراراً ما يجزى عليه الصلوة في كل مرة لأن الصلوة عليه رخصة في الجملة لا على كل سماع وفي بعض
شروح الجامع يجزى على كل سماع ولو سأل الله تعالى عليه أن يعظم وتبر لجان الله أو يبارك الله لأن تعظيم الله
واجب في كل زمان ومن سأل في مجلس الغسق على وجه الاعتبار أو قال بسم الله الرحيم أو يقرأ في الغسق يستغفر
بالغسق وهو يستغفر بالشمس ثباته في ذلك الوقت والسوق وإن سأل عن سحر في فعل السحر أو في كماله أو في الغسق
فإنما يقع سحر أو صلى على النبي عليه السلام أو انفعاً في أقال عند دفع النفع لا اله الا الله أو قال الحارس هذا
على النبي عليه السلام لأنه لا يخذل ذلك ثم أعاد العالم إذا قال في مجلس الوعد صلوا والنازي إذا ذكرنا
ولا يخذل في كل يوم بسم الله الرحمن الرحيم باقي نقاط الكفر في سحر في السلام الساب إذا سأل عما
سلامه لأن هذا السلام ليس للجنة بل للسلام فلا يجزى في الفتاوى على رجل يقرأ للقرآن لا ينبغي له أن
يسلم فإن سلم هل يجزى في السلام بكل ما اختلفت فيه يجب رده وبه أخذ النقيض بخلاف السلام وقت الخطبة وعلى هذا
إذا لم يؤذن يؤذن والتحية بكون روضة لا يسلم في خمسة مواضع عند قراءة القرآن جراً عند ذكره العلم
وعند الأذان والإقامة وعند الخطبة في الجمعة والسب من وعند الاستقبال بالصلوة وليس بينهم لحدا يصلي في
الحمام إذا كان مستور من مسلم عليهم بالاتفاق وإن كانوا امرأة وفي الخلا يسلم عند بعثته وعند ما لا يسلم
واختلف الناس في المصطفى فأنزله قال بعضهم يسلم الذي جاء من المصطفى إلى استقبال من الذي وقال بعضهم على الغاية
وبسليم الراكب على الماشي والغائم على الماء والقليل على الكثير إذا ركبهم يركبون إن كانا عنهما ويرفأهم يدعون
إلى الطعام يسلم عليهم والاندلاء إذا استقبل رجالاً وساء يسلم عليهم في الحكم ولا يسلم عليهم في
الطريقة أكل روضة وفي الجامع الصغير في كل اللعب بالرد والسفر في الأربعة عشر من ربيع بلعون بالشرع

عندما يهتف مع كسب علمه وعند ما لا يسلم عليه رجل جالس مع الزم لم عليه رجل في بعض الزم يهتف عند
سلم عن الذي عليه ويسقط عنه الجواز ضد التسليم على الكافر ويجوز ان يسلم على المسلم بخلاف الواسع وهو كان
تسليم على الكافر يكتفى به اربابنا لهذا هذا المسمى لهذا المسمى فقال السلام عليك يا عمر ويا جابر بن عبد
الا يسقط عنه بخلاف الاشارة وجواب السلام اذ لم يكن موقفا لا يسقط عنه الزم لان الجواب لا يجب عليه الا
بالسمع فان كان الرد عليه يصح ينبغي ان يرد عليه شقيقه وكذا جواب العطاس اما الذي يسلم اذا قال الذي
اطال الله بهاء لا يجوز الا اذا نوى ان يعطس الله بهاء يسلم ابو يوزي الخية وفي سائر الشاوي لا بأس بسلامه
على اهل الزمة والنهي عن البداية دليل الباحة الرد ولكن لا يرد على فله وعليكم كذا ذكر في اربعة شريخ الطحاكي ومنهم
من لم يربا بسا بالسلام على اهل الزمة والحق هو الاول لكن هذا اذا لم يكن للمسلم ارجاحة فان كان لا بأس
بالسلام لان النهي يفر الزم اذا كان حاجة لا يكون لتوقير الذي ويكره المصالح لان فيه توقير الذي ولا
العطاس امره عطست ان كانت عجزا يرد عليها بل انه يهتف بسمع وان كانت سابعة يرد عليها في نفسه
وكذا الرجل اذا سلم على امرأة اجنبية فالجواب فيه على العكس هذا كمال السلام وفي العطاس في الثالث ان يمتنع
فحين وان لم يمتنع الا باسره والعاطس ان يتحارب العطس خارج الصلوة ينبغي لمن حضر ان يقول برك
ثم يقول العطاس غفر الله لكم او يقول بسم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك ذلك رجل راي ويا الحجة
ينبغي ان يرد الله تعالى ان ذلك نعم فيشكر على ذلك ذلك راي رفا بك رسا طيعود به لمن سألهم ان شاء الله تعالى
قصه على من شق به وان شاء الله تعالى ما العباد وفي الجامع الصغير باس ميادة البهرك واختنا المشايخ في عباد الله
واختنا في عباد الله تعالى ومن لا بأس بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر من رجل يمتنع عن رجل يخلف في رجل في العمل
الباطل والنهي عن ذلك فذلك كان هذا الرجل سبورا ممن يمتنع به فانه يكره ان يخلف اليه ويعظم امره من يرد
الناس وان كان هذا الرجل لا يرد لا بأس من يمتنع بانهم رجل يرد عن الايمر وبسالة عن اشيد فيكم عباد الله فانه لا يرد
الحق بخافة ان يناديكم وقال في رد الاستعانة يكون موضع الفصل يكون مراد على نفسه ان على بعض نفسه قال الفقير وكان
اذا خاف ان يلفظ بالرجل الظرف المستوف دار ينبغي ان يتقدم اليه ابدا بالفتور ان لم يتفرغ له وان لم يكن فالامام بلحاظ
اشاء حبسه وان شاء حبسه وان شاء لا يسلط وان شاء ان يحجز عن دان لان الكل يصلح للتميز عن غيره
انه امر في بيت المار ومن الامام ان اهدا الصغار انه امر تجزيه دار الناس بسبب الفتيق وفي فتاوى الشافعي انه يكره ان ينادي بالرجل
يكون بالهاء الملح فاعتلوه ان على الكافي في من ذلك وهكذا في العمود وكان من الذين على اهل الزمة وكسر ديانا
وقاها لا اظهر وعاف جاني المسلمين الايمان عليه وقبيل العمود انه بعض الا ان يكون اما برى ذلك في لا يمتنع ان
مختلف فيه وفي السلم بعض الذين في المنفق قال هشام سالت محمد بن شق الزرق فاجاب ان ابوسف قال لا يمتنع

ما يشق وقال محمد بن فضال قال قد كان كسبا في غير مسلم فربما كان يتخذ خلافا قال في هذا بعض الجرح عند أبي يوسف
وان كان لا يريد ان يات هذا خلافا لبعض من عند أبي يوسف وفي دار القاضي الخطيب قال ان كان باذن الامام لا يصح
وبغير اذنه بعض قال واصل هذا في الجامع الصغير قال كسر مسلم بن عطاء ودعا ابن ابي نجران عن علي بن
بيس هذه الاشياء وقال لا يجوز فيها ولا يصح مستلها وعلى هذا الخلاف اذا راف المنصف او اسكر مسلم وهذا
لا يصح في الطل اذا كان للبر لا ان كان طبل الفرة او الصباوين بعض وقوله في التكاير بعض هذا لا يصح اذا كان
لغير المسلم صار كالواستملك جارية معينة قال الامام ابو الجوزي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم غصب عن مسلم
فخلها فطما صاحبك بلحق بغيره هذا اذا خلها بالانقل من انفس الى الظل ومن انقل الى انفس اذا غصب فخلها كان
كثيرا فصار خلافا من سبعة جوارح ولا يصح كذا روى عن علي بن ابي طالب غصب فخلها فطما صاحبك بلحق بغيره
الخل اشترط بين الغاصب والمغصوب منه وعند محمد بن فضال هو ملك الغاصب وان خلها بالانقل المصلحة لا خلاف في الشايخ
اهل الزمة لا يخذلون باظهار الكسب او كسب جارات اهل البصرة قدسوا سوداء من الكسب فخرته وبنوا من
الصوف ما ليس العمامة وبنوا الزمان الزمان فخرته وفي اهل الاسلام وفي دار القاضي الخطيب اذا غصب اذ غصب
عن وضع الفطن على طريق العامة فلم يمنع فاقطع المحجب العامر من غصبه ولو غصب من الاذلة من سادات في ذلك
المصلحة في امره من اجل انكر او هو من ركب هذا الكسب بقرعة الله تعالى عليه في الكسب والحق على الكسب فاد
ربك كحل مما لا يترك الا في رواسل في شيا من المعارق وللادوية كبر وبتم وان كان لا يستعمل لان
امساك هذه الاشياء يكون لله عادة وفي الفتاوى الصغرى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وان كان بعضه الغرض عايبا او يعلم
بغيره في دار القاضي الخطيب الامام اذا اراد المجهل من قوم وهو يعلم انه لو ساءم عنه قبلوا منه فانه لا يسعدك يسكت
وبرك وان كان يعلم انه لو ساءم لا يمتنعون وسعدك ان تبرك والشي افضل وان علم انه ساءم بونه او يفسد به فنام
وسعدك ان تبرك ورفع الطين والتراب من طريق المسلمين ان كان في يوم الريح والاحوال الا باس به لا تنقيد الطريق
فكان حبه ذلك لم يكن في ذلك الوقت وفيه من المارة لا يسعدك ذلك لانه يفسد في المارة وفيه من رجل في دور شجرة
فصاد قد بلغ لعضائنا واذ ارتفعها الشري يطلع على ممرات المسلمين ويضع جارية للحاكم حتى يمتد من ذلك لكن
المختار ان يجزئهم وقت الاوقاف في اليوم مرة او مرتين حتى يشربوا انفسهم لان هذا جمع بين الخيف فان لم يفعل
فالان يرفع الامر للحاكم وراى المنع كان ذلك في حرج وفي الفتاوى وفيه الله تعالى في السام تكلموا فيها
قال بعض الشايخ يجوز منهم الامام لكن الاسلام اصناف الاضار في الزمر وواقفة جدى شيخ الاسلام
عبد الرشيد بن الحسين واكثر مشايخ سمرقند لا يجوز ذلك حتى قال الشايخ الامام ابو يوسف الماريد
من قال هكذا فهو من هابى الوثن وعلمه المحققون من مشايخ جارى منهم جدى ابو الامام خليفته

رايته الامام طالع رجل يعمل المال الرفيع في قلبه ليس بمؤمن بسرا ولا ينفع اعماله لانه عمى الله كثيرا من
 صالح وان دفع في قلبه على ذلك هو كافر وان حفر هذا على قلبه ليس بمؤمن ولم يعرف الله تعالى واستقر قلبه على ذلك
 هو كافر وان حفر هذا على قلبه وجعل الكفر ذلك من نفسه فهو مؤمن من رجل مقي الموت ان تحقق لضيق عينه لـ
 غضب من عدوه يكن لقوله عليه السلام لا يتبين احكام الموت لضيقه وان كان متغيرا به وطهر المعاصي
 في مخافة الوقوع فيها لا يلبس بملاروى عن الحق عليه السلام في مثل هذه الصورة فبطر الامم من جزكم من طرها ^{الشفقة}
 في حق الاولاد اذا اراد ان يقول خيرا يبدى بسر كرفلان كاربسوى احسن ازعم العقول لانه لو امر بما
 يعارض لابن فيصير عاقا فيسحق عقوبة العاق في الحان خشن ولم ينقطع الجدة كلها ان قطع الكثر من النصف
 يكون خاتا الشئ الضعيف اذا سلم ولا يطبق الحان ان قال اهل البصر لا يطبق برك لان ترك الواجب
 بالعذر حجاز فترك السنة اولى الصبي اذا كانت حسنة ظاهرا ولا يمكن ان يمد جلده ذكر الابتشيد وحسنه
 مجال الامانة ان يرها كانه لفتن يظن الله الشفاعة واهل البصر والمجاهدون ان قالوا على خلاف ما يمكن الاحتشاد
 لا يستدعي عليه وبذلك ولا يتعذر يكون ذلك عند الان الواجب استقام بالاعذار فالتساق او اهل ان اجتمعوا على
 ترك الحان مجازيم الامام في التلويح ^{الشفقة} ولم يبين ذلك بيقين الصبي اذا بلغ تسع سنين فان خفف وهو صغير
 من ذلك فحس وان كان وقد ذهب ^{الشفقة} نالوا اليه به وابو حنيفة لم يقدر وقت الحان قال ثم لا يتم الحان
 وقت الحان من حين يجهل الصبي ذلك الى ان يبلغ رجلا وقت تعلم اطايفه الحلق ولرب يوم الجمعة قالوا ان كان
 جواز ذلك في غير يوم الجمعة واخر الى يوم الجمعة ما خيرا لكان مكر وعلان من كان طرفة طوبى لكان رزق
 ضيقا وان لم يجدوا من ترك بالاجاز من سجد لارون عايشة من عايش من رسول الله ^{الشفقة} عليه السلام
 ان قال في سلك اطايفه يوم الجمعة لانه بالي الجمعة في بلاد ثلثة والا قلم اطايفه ارجع ثم يبين ان بدلت
 ذلك الطرفة والشمع المجرور فليكن روى به فلا بأس به فان القاذع الكيف والاعتسلا يكره ذلك لان ذلك يهتد داو
 يبين ان ياخذ الرجل من سائر حتى يوازي الطرفة الا على من اشقة العليل ويصير الحاجب نوع من السجود
 في القبة اجتمع من شام من محبة انه حين ان جعل شيئا من الطرفة سجدا وجعل شيئا من المسجد طرفة شيئا
 ذكر الامام في ان في كبر الشرب الى الامام الخوض في الشرب والفتاوى تعلم الصلوات في المسجد والباس به وقد ذكرنا
 كتاب الصلوة المجلوس في المسجد ثلثة ايام اهل الصبي مكره وفي غير السجودات الجمعة للرجال ثلثة ايام وذكره
 افضل ولا يباح انما اذا الضيافة عند ثلثة ايام لان الضيافة تختص عند السهر ورجل يبيع التعويذة في الجامع يجعل ويبيع
 الطعام وغيره كذلك ويبيع ان يكون للشفقة هذا الحكم في الكتب العجوز عن الكتب لكن بقوله ان يطوف على
 الاموال فيصرف ذلك حتى لم يفعل وما كان آثما ويجوز المخرج فيصرف على الناس هذا ما ينبغي على الطاعة ان يبين

وكما اذا لم يكن عند من يعلم حاله ما يعطيه من فائدة على العجز عن حاله فيمن عليه ان اذا قام به البعض
سقط عن الباقيين وفي هذه السنادي المتعد على السالكين وهم بالكلية اسرارها وبيانها للمخالفين ما لم يعلم
واحد لا يحسن به هذه الصفة ولا ينبغي ان يصدق على السائل في السجد للجاسم وفي سائر السجود ينبغي ان يكون
هكذا وقد ذكرنا في كتاب الصلوة والباس للروضة وقم البيت ان يصدق بالطعن رجل رداهم اوله ان يتقيا
فلا ينافي على نفس افضل ان كان حاله لا يوافق على الفقرة بصيرة في الشدة اما اذا كان حاله لا يصح في شدة
على الفقرة انفس للروضة وقم البيت على انفسهم ولو كان بهم خصاصة لا يحد من هذا قال النبي صلى الله عليه وسلم
فقد ادرى كل واحد منهم ما يقرب صلبه فيمن على كل واحد ان يكثر وكذا لو كان له عيال من زوجة واولاد فانه
يفرض على الكسب بقدر كفايته وكذا ان كان له عيال من غير عيال الكسب بقدر كفايته فانه على كفايته
وكفايته عيال الصالح اذا لم يره الفجر والرياح المذهب عند جمهور العلماء والتفقه ان جميع انواع الكسب الاباحية
على السواء هو الصحيح واختلف المشايخ في ان الرخصة افضل ام العقارة قال بعضهم التجارة افضل واكثر مشايخنا
ان الرخصة افضل ومن استغنى عن الكل حتى مات دخل النار لانه فانه يرضى في بيعه وفي الفقرة الفقرة لا ينبغي للمروءة
بعض المتدبرين لان اجلس على البرجل من ان اجلس على الفقرة ^{من البرج} سئل عن الفقرة ان وقع في قلبه انهم احدون
لا ينبغي ان يبيع في قلبه حتى يجل اجلس على الفقرة ان كان عند احد يبيع بكم ومشايعه اخذوا يقولون
شركا وحشيتهم على الفقرة ان كان رجل يبيع قلمه وان كان يابسا لانه ما دام رجلا يبيع ميتة في بيعه لا يبيع
الفقرة بكم يبيع بكم الخفرة جمعا بينهما وروى في الفقرة عن انشاء امر بالخراج للبيت والسناء سوي وروى في هذا
يستخلص الظاهر والمطلوب ان الظاهر محسب امره ماتت وبها جليل يعلم انه في بيتها من الجانب الايسر وروى
مع ان الولد يورث في بيتها ثم روي في الفقرة ان الظاهر ان الظاهر انما ولد له كان يقاتل البيت
من بلاد الى بلاد لا يكره في العيون وهكذا ذكر الامام حنبل زاد في الامام الحنبل ان لم يكن في هذا الا انه قد كان
كاويا للكرامة لكن قد لليلين لا يكره في السنادي **فصل الثالث** فيما يتعلق بالمعاصي وفي السنادي
استماع من اللادعي كالضرب بالنصب وغير حرام لانه من اللادعي وقال عليه السلام استماع اللادعي معصية والمجاوب
عليها فسق والتفقه بها من الكفر هذا على وجه التمهيد لا لان يسمع بغيره فيكون معذورا لكن الواجب ان يجهل
لا يسمع لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اخذ اصبعه عند ذكر اللادعي ذكر استماع العرب ان كان فيما ذكر النسق
بكره مع المعصية ان عزم عليه عليه السلام في الكذب في ثأته من اضع في الصلح بين الناس في الحرب ومع امراته والادعي
جبل الخفاف واما المعاصي مع الكفر اذا كان له رجل وامرأة والادعي ان كان فعله يقتضيه ما ويرى ما خذ منها
وزيانا مما خلقه خلقا عيلا الى الكفر ان زارها جاز ان لا يرضى بها هذه في الرخصة والا كما والشرب في

فالميراث حلال ولا يقصد من هذا من حيث الحكم فان قصد من هذا ان يقصد بنية النكاح امرارة وضمت ميراثا
للمرأة اخرى وضمت ميراثا منها ميراثا الاول ولقد ثبت ملائمة الثانية وذهب لإسحاق الثانية ان يقصد بنية الاطالة لا بنية
الغير لمصلحة ان يقصد الثانية بنية للملاحة على بيتها ان كانت خيرة على ان يكون الثواب لصاحبها ان وضعت ثوب
الميراث الملاحة منها فيسما الاستماع به الا بنية الملاحة ولا يجوز الاستماع اذا كانت خيرة وكذا اذا سرق للكعبة ذلك
هو صاحب الجلالة على امرارة حق له ان يلازمها ويأخذ في طلبها ولا يلازمها ويقعد على بابها ان دخلت خيرة فلا يجوز ان يدخل
اذا كان يلزم على نفسه ويكون بعد منها وذكرا ما فيها في كتاب الفقهاء رجل الخمر من حاتم رجل بلعرب نفسه هذا
حتى دخل داره لا باس بان يدخل داره وكذا لو كان لثوبه دم ونعم في داره جوفان ان لا يعلم صاحب الدار منه ان يدخل
لكن يعلم الصلح انه يدخل داره لهذا رجل الطلح على جوفان رجل على الحاطة فاف صاحب الدار ان يصاحبه باخذ
الملاحة ويضع على الباب برصه فلا يقصد من ذلك ان كانت تساوي عشرة دراهم فصلاحة ولا يقصد ابو الليث به الا
لم يقدر طهر هذا التقدير لا سرقا بل عن ابيه مات ابن وهو ولد له لا يلازمه الاخرة وانما في القرية ^{في الدين} رجل
على آثر دين فتقاضاه فنفقه طما فان صاحب الدين قال انك لا تسألني الا بيمين الا لا ارضي الخصم لان الخصم بسبب الدين
وقد اتفق الدين على الورقة وصلى الغار له رمان الطال والمطلوب
ولم يستغفر ولم يفتي المطلوب الدين الزينة يرى الدين رجل على آثر دينه جوفان مات فقال جعلته في داره وذهب طهر
ليس له ان يأخذ المدونة اذا قضي له دما بجعل الدين على الامع رجل غرم له انسان وانتم عزمين بين يدي لا يجوز
على آثره لم يفسد المال الكلي الفتاوى في الجاهل الصغير للدين اذا ابلغ المرفوض الذي يكره له الدين ان يفسد ان كان له
مسما وان كان الدين نكاح فلا باس به مسلم غصب الالذي في رقبته يباع في الفقه طما لانه الكاثرين
المسلم لان الكاثرين اهل المال ابدل ويبيع لا تخفيف بالظلمة التي على الناس فلا يبري ان يكرها والمسلم ربح منه
العمول والخاص لا وجه ان يعطى الكافر ثواب طاعة للمؤمن ولا وجوب ان يوضع على المؤمن والاكفر فتعين العمرة
والعقوبات اوصفت الاله اشده في البيع بكم بيع العذر قال مستأجر هذا اذا كانت خالصة اما اذا كانت مختلطة فلا
باس بطلاس جميع الرقيق اذا كان الاحتكار والسلف في الارض لا يبر باهلها الا باس سواء كان يلد يبر باهلها فهو كرون ثم لا
على وجه منها ما هو كرون ومنها ما ليس بكرون ومنها ما هو مختلف اما الكرون اذا اشري طما في الله وقول الله
وامسكه وذلك بغير باهلها ما الذي لا باس به وان يذهب لمصر كرون وانتهى وقول الله مصر وامسكه طما الناس جامعة
اليه فذا يبيعونه وعند ما يبتاعون جميع وكذا لو حصل الرمن زريعة فلا باس بامسكه طما المتخلف اذا اشترى
وساق مصون وقول الله يمين وامسكه والناس حابة لا باس به عند ما وقال محمد كرون في جلب طما لمصر في غنمة
المصر ثم الاحتكار والكرون ولا يقضي عندا بيمينه الامن وقت الناس كالحظ ولا يظن طما في الله اذا كان

ت
١١

في موضع يتخلل بين الارض والسموات كالتين والتين ولا يتحقق فيما سوى ذلك وقال ابو يوسف كل ما يقر بالتمسك
 امسك كما سقط ولا يثبت في ذلك فهو امسك ثم مدح الاحتكاك اذا قلنا لا يكون امسكا لان طالت الاحتكاك اضعف احتكا
 انهم قد رويها في الشعر قد ارفع الى الفاصي بامر المحرك فيضع على قوة وقوت عياله على اعتبار السعة بمثل الشعر لو لم يكن
 يسير ولا يسير وان باع بضعف قيمة عياله وفي نسخة الصدر الشهيد جليل الامام وهدده وعذره ولا يبلغ برار بعين سوطا
 فلان امتنع عن البيع بعد ما تقدم باع الامام وهذا قول الكل واما على قولها فلا يشك في ان حيفه به يرى الجرح اعم
 ويعلق الركنان مكره اذا كان ذلك يفرق ان كان لا يفرق فلا بأس به وهذا اذا لم يكن على الجرح لا يجوز سعر البذل ان كان
 ليس عليهم فهو مكره في البيعين فلا بأس به بناءً على كون مكره ببيع ارضها عند حيفه وعند ما لا بأس به رجل علم حمار
 امه ان جعل في ارضه بغيرها يقول وكلني صاحبها بغيرها معناه من ربيها وان قول الواحد اعم من قول العامة لا
 سواء كان مسلما او كافرا هذا لا يغير عدل جاره وعياله على هذا الا انه جاز ان يجره وانما يعني الاموال التي اليك هدية وهذا اذا
 وقع في قلبه انها صاغة الكثرة للجماع الصغير في التناوي للسلطان اذا قال المجازين بغير عشرة امسا بذكرهم ولا تقصروا
 من ذلك شيئا فاشترى رجل عشرة امسا بذكرهم والمجازي في حق ضرب السلطان لا يجوز له ان يقول للشيء
 يعني كما في بيعه باع كاس السلطان ثم قال لا يفرق بين بيع رجل او كاسه او غيره او فليس لا بأس بالبيع منه اذا طلب
 ينتفع به في البيت كالمخيم ومن رواه في جوارحه شفا الا فضل ان لا يبيع منه حتى يسأل اهل البيت لانهم ام لا يجوز الذي يبيع
 به الصناعات في بيعه في التفرقة التناوي رجل في السكر فوقع في جوارحه واخذ رجل آخر حار ذلك فمضى صاحب الجرح لبيع
 فيه السكر يكون صاحب الجرح على هذا الوضع طساعا على السطح العلوي لا يفرق بينه وبينه وكذا لو دخل حمام برق دار رجل
 وفتح فيه ثوبا ورجل واخذ ان رداءه وشدا الكون فهو صاحب الدار وكذا لو كانت حمامة فجاء حمامة وتفرغ فافترج صاحب
 الاثني ورجل دفع السكر الى رجل ليقبض على العروس له ان يعيد نفسه شيئا وليس له ان يدفع للعروس ولان يلقطه شيئا في
 المذبح حرام لا يحبس في المذبح لغيره ولا يلقطه الا من مسمى له ان يلقطه على الاستقصاء وبسبب السكر على السهولة واختلاف الناس
 في ذلك الدرام والدرناير والفلوس لانه كتب عليه اسم الله تعالى منهم من كان ذلك منهم من لم يكن واذا انكر السكر فحضر رجل لم يكن
 حاضر وقت التوزيع ان يثبت التوزيع لان ما اخذ منه شيئا هو الذي اخذ ذلك لاختلاف الاشياء قال بعضهم ان يلقطه وقال النقيب
 ابو جعفر ليس له ذلك اذا فعل الرجل مقصود للجماع ووجوبها سكر لاجل ما اخذ لا لغيره ولا لغيره لا يبيع منه ولو روي في التناوي
 فوجد فيه سكر اسلف في بيعه ان يلقطه ومن التناوي سطر من موافقته الفصل الخامس في الاكل والجماع الصغير
 وجعل في اوله اربعة اطعام فوجدت في بعض اصنافه ان يلقطه ويأكل وهذا لا بأس به ذلك على المائدة في المذبح فان كان
 ذلك على المائدة فليس له ان يلقطه وهذا اذا كان الرجل حامل الذكر فان كان من يلقطه به لا يقعدان لم يقعد
 على النحر في الرجلين وذلك لا يبيح منه استلبت من ذلك كان ذلك قبل ان يصير منه وهذا لا يعلم بذلك قبل النحر

البتة فان علم ان كان غزير ما يعلم انه قد دخل عليهم بكون ذلك اكرا ولا يغفل ان من خوطب علم انهم لا يتركون الا بدعوى
 محذور وجدته لاجل او غنا. واما على ان الغريب بالتغيب والتفتي حرام ولا يجوز ان يهدى المملوك الخارج طيلة
 دعوى واستغفار من دابته ويكر كونه القوب وهذا بين الدرام والدرابته وما دعت الدرام فلا جاس به وفي شرح للمابع
 الصغير لا دام المولد قال لا روية للصدق قال بعضهم لا يملك وقال بعضهم يملك من فلس الادق وقال القصة البتة
 من جهة الى ادق وفي شرح الطحاوي يطم الطعام ويصدق بالدراهم ونحوه في النواذر قال الفضل بن غانم سالت ابا يوسف
 عن اكل الربوا واما العلم بدعوى في طعامه قال نعم اجابة الربو ضمن للمرجع ان يوجب دعوى الفاسق والبيع ان لا يوجب
 ودعوى الذي له في الارض فزارعة او نوع على هذا لا افضل له لا ياكل طامعا الا ان الزارعة فاسدة فاسد ما يجنبه وفي الفتاوى
 السلطان اذا قدم شيئا من ذلك الى ان اشترى به لانه المقدم يقع على الثمن للشارية ذلك لم يشر ولكن الاجر لا يعلم ان
 في الطعام شيئا من بعض ما بعينه باع اكل الا ان الاثنية على اصل الا باعته لم يتبين دليل الزمة وان علم انه من المحض لا يجوز
 وفي شرح الطحاوي لا ينبغي التعلق من اجابة دعوى العائنة دعوى الثمن للثمن ونحوه ما لا يعلم في دعوى اكل اكل اكل
 وان لم ياكل باس به لكن الافضل ان ياكل ان كان غير صائم نوع منه والباس بالزور لوليتا الثمن الضيف اذا اعطى للثمن
 بعضهم لبعض حتى ذلك فاعطى الناس ويرك القياس بالاستسقاء ولو نالوا الفدية لا يرون على الراس للثمن او نالوا الزهر حاشا
 ولو نالوا الكلب لا يجوز الا للخبز المحرق والمعبر عن المعاد وفيه خلاف. **مسألة** ان يعطيه شيئا وكذا لا يجوز ان يعطى
 سلبا لان ليس فيهما موضع الزعوم كل حال اذا كان من اذن ويكر وضع المص على الخبز والخبز تحت القصة ولهذا
 القصة الصغار لا اجابة في ثمة الدما بطلان الضيف في سوي ان ارفع للمع من الخبز ويكر مع للسكين واليد للزاد
 استحقاق به طذا يكر تعليق الخبز للزاد واما وضعه بحيث لا يتصل كانه بالخز ولا باس بالاكل شيئا لا يكر في ذلك
 هو المتعارف ولا اكل في الاضحية الاضحية المختارة لا يكر وكذا كسب الاسراف في الطعام من غير ذلك الاكل في الشبع
 الا اذا اكل الاكل الضيف حتى لا يجزى او يبريد صوم الغدا ولا اكل اكثر من حاجة لتقيا. قال الحسن البصري لا باس به فالتأكل
 ان من ماله سرق باكل الدما من الطعام ويكر ثم يتقيا او يتقيا ذلك ومن ادعى الاكثافة الدما حاشا الله تعالى
 بان يعلم من ماله يستكر حتى يسرق من كان في فقهه لم يذير ما يتقوى على الطاعة وضد ان يدعى الاضحية في
 بعد ذلك لان ما نال على آخر الطعام فلا باس به ومن السرف ان ياكل وسط الخبز ويكر من اذنه او ياكل ما لا يفتح
 الخبز فان كان مجال ياكل خبز الجوانب لا باس في النواذر قال الفضل بن غانم سالت ابا يوسف عن النسخ في الطعام
 هل يكر قال لا الا ما هو من شرائف وهو خبز الذي هو من السرف ذلك يكر ثم سقط من بين يدي بل يكر ان يبدل
 بتلك القصة وينبغي ان لا يستمر الزاد الا خبز الخبز ولا ياكل طعام حار ولا ينتم الطعام ولا يفتح في الطعام
 والمشاورة في السنة ان لا ياكل الطعام من وسطه في الابتداء ومن السنة ان يلعق اصابعه في ان يحسها باليد

[illegible]

فزعم بعض من طرقت عليه هذه الصلوة مع سحره وبها عرف ان كان قد استشهد بالذهب او الفضة بغير التوراة
 التي يسبح بها العرق قبل ان يذبح كانت متفومة اما ان كان يسبح متفومة لا يكون وكذا الكلام في التوراة التي يحج بها وحاصل
 ان كل فعل على وجه التكبر يكون وكان له حاجته لا يكون ونظيره التوراة في الجور والفساد ان كان فعل على وجه التكبر ولا يباس
 بان يربط الخطايا صعبا وخافه ليدرك الجاحد ويسمى هذا الخطا الزم واما الاكل والشرب فلا دهان في ائنة الفضة والذهب
 يكون وكذا الاكل والفضة والذهب والفضة وكذا الاكل والذهب والفضة وكذا الاكل والذهب والفضة والذهب والفضة
 فيه سواء اما الاثنا للفضة والمذهب فلا يباس بالاكل والشرب من ان وضع فيه على العود دون الذهب والفضة وكذا التوراة
 ومحمد ذلك وكذا الاختلاف في المصيب من كل الاواني وكذا الاختلاف في الكرمي المصيب بالذهب والفضة اذا لم يكن
 موضع الذهب والفضة وكذا الاختلاف في ما اذا جعل في السجود وكذا الاختلاف في الخاتمة للزراعة وكذا الاختلاف في
 للفضة المفضضة واما السرج المفضضة فمن ايجته لا يباس وكذلك التوراة المفضضة والتمام للفضة وان كان المفضضة
 ابيوسفانه كره ذلك وعن محمد وبيان واما التوراة التي لا يخلص منها في كذا يباس بالاجماع وكذا اوجته
 ان يوكى على اخوات الذهب والفضة في سائر الفساق لا يباس في بستر ان جل جلاله اللورد بالبيت وعنه حاله
 البرد والذين يتكبر ولا يباس بان يكون في بيت المجلد من قوله ^{فيما لا يقيدها عليها ولا يباس عليها} ^{فيما لا يقيدها عليها ولا يباس عليها}
 من الذهب للذهب لا يشرب مما يفرح به ان لا يفرح به ومن الذهب للذهب لا يشرب مما يفرح به ان لا يفرح به
 بطاويص على عيسى بن النعمان الملك لله يكن بسطه والقوى عليه واستعداده فلو قطع حواسم الحروف فخط على بعض
 الحروف حتى لم يبق الكلمة تصدق لا تتفق الكراهة لانه بقيت الحروف المفردة والحروف عرمة فان نظم التراتيل والحقاني
 طبع على وسلم واسما الله تعالى هذه الحروف في كراهية فضل من غام لقوله لا تكتب الحروف في كتابه فخطه
 ائمة الرجال كرهت ذلك اسكان مران يتخذ خاتمه من الحروف في خط الحروف في الفضة وزاد فيهم ادراكه فيقول
 وكذا الخطا اذا المران بخطه في الحروف في الفضة وكذا مكعب الرجال مع تشريره وقوله الفاضل الامام حسن اهل القضاة
 وكذا في عايد الرقني الصغير ان يخط في الحروف لانه تزيين وانما يباح للنساء دون الرجال ^{فصل في النكاح}
 في الفساق في قتلى النفس في الاصحى والسعاة والظلمة في الفرة يباح لانهم سلعون في الارض الفساق وقال السيد الامام
 ابو جعفر يباح قتلهم وكان يفتي بكراهية في الفساق الامام علي بن عبد الوهاب في يفتي بغيرهم وكذا للفتنة ومن
 يجعل المعصية حرة فاليرى والامام خطا في الفساق الامام لا يقتل بالكرامة طلعها من جهالها في كراهية في الفساق
 امره قد مر في كتاب الطلاق في الفساق اسفل الولد قبل ان يولد في الفساق في الفساق في الفساق في الفساق
 ابتداءت ما لا يباس في الفساق لم يبدى بكر فكلما اتفقوا في بكر الفساق في الفساق في الفساق في الفساق
 بالانكرين وكذا الحرف في العرق مكره وطرح الفساق في الفساق في الفساق في الفساق في الفساق في الفساق

[illegible]

المختار والمنزلة بأسر الاستعبار والاحكام اذا اراد الله ان يكرم امره بالاسبق في حق اربعة امسا في المختارين البعير وظلال
يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح
بان قال ان سبقني ذلك كذا وان سبقني ذلك كذا وان سبقني ذلك كذا وان سبقني ذلك كذا وان سبقني ذلك كذا وان سبقني ذلك كذا
محلا فيهما فقالوا لو كان سبقني ذلك كذا وان سبقني ذلك كذا وان سبقني ذلك كذا وان سبقني ذلك كذا وان سبقني ذلك كذا
الاستعفاف فانه الاستعفاف بهذا المعنى كذا يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح
الاربعه لانهم يرون ان الاربعه من الاربعة يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح
كتاب الفاظ كذا هذا الكتاب من على كذا يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح
مباين كذا يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح
تساكين الا انهم يرون ان التساكين يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح
لانهم يمتنعون عن كل واحد من التساكين فذا شهدوا بها هذا استقواء كما هو عليه فيكم بالسلامة وهذا الذي كذا يعني ان من قبله لا يصلح
مركب ليعلمه فلا والله وهو من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح
انما على دين الاسلام اعلى حقيقه ولا يرجع قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح
فذا قال محمد رسول الله يصير لنا والجميع فذا قال محمد يصير لنا والجميع فذا قال محمد يصير لنا والجميع فذا قال محمد يصير لنا
طاع على محمد لا يكون اسلاما وقال محمد يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح
لان الشك اذا قال الاسم هو من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح
هذا في الجاهل ولا رضى وقال الكافر امنت بما امرت رسول الله صلى الله عليه وسلم من نبي الله صلى الله عليه وسلم من نبي الله صلى الله عليه وسلم
وقال المسلم دينك خير لا يصير سلما وقبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح
السمت وقطع بينه ان لا يصلي على كذا مات لا يكون سلما وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نبي الله صلى الله عليه وسلم من نبي الله صلى الله عليه وسلم
بين من اليهودية ودينك من الاسلام لا يكون سلما ولا يصير سلما ولا يصير سلما ولا يصير سلما ولا يصير سلما ولا يصير سلما
اليهودية والخرافه كذا يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح
كان لا يرون قاله الاحسان كذا يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح يعني ان من قبله لا يصلح
يشهدوا انهم من نبي الله صلى الله عليه وسلم من نبي الله صلى الله عليه وسلم من نبي الله صلى الله عليه وسلم من نبي الله صلى الله عليه وسلم
الاحسان لا يشهدون انهم من نبي الله صلى الله عليه وسلم من نبي الله صلى الله عليه وسلم من نبي الله صلى الله عليه وسلم من نبي الله صلى الله عليه وسلم
اسلام ايضا وهكذا في الاحسان لا يشهدون انهم من نبي الله صلى الله عليه وسلم من نبي الله صلى الله عليه وسلم من نبي الله صلى الله عليه وسلم
ولم يشهدوا انهم من نبي الله صلى الله عليه وسلم من نبي الله صلى الله عليه وسلم من نبي الله صلى الله عليه وسلم من نبي الله صلى الله عليه وسلم

في مسجد آخر ولم يثبت ان ذلك يجوز على الاسلام بل هو من مسلم نرجح لعله يعرف ان هذا لا يثبت الا بان لا يثبت ان هذا
اولا لم يثبت ان هذا صغلا لا سلام ويؤيد ما هو قري من ذلك فالتام كانت مسلمة وكافرة والا فلا صغلا لا سلام لصغير
ثالث الا ان عرف من يكون هذا ولا يحل ان لا يثبت بعد البلوغ قالوا والرد ان عرف فاصلا وكن مقتدا اجلة السن
الجميع النوازل من اجل ان لا يثبت مسلم ان يكون في الاسلام علم هذا ليس علم وفي الجامع الكبير لم يثبت اليهودي هل يرضع اليهود
لما لا يثبت ليس يهود وكذا السلام على هذا لا يثبت مسلم هذا ايمان الناس غير يثبت ولا يثبت ان هذا ما يثبت في الاثر على الكفر
فاسلم مكرها يكون اسلاما اسما فان كان علولا الكفر لا يثبت ويجوز على الاسلام وفيه فاد من رسم السكان اذا اسلم يكون
اسلاما فان رجوعه الى الاسلام يجوز في اليهود لا يثبت ولا يثبت في هذه الا يثبت على الاسلام شديد مسلم وصل على ضرائف ان اسلم قبل
وهو ميت جعله ميتا لا يثبت على مسلم ميت انه كان ان كان في علمه لم يثبت لا يثبت في خروج والحق في الاول في خروج من الكفر
والا يثبت ان يثبت على المسلمون كلامه يقول واحد بولان يكون علمه لا يثبت ان على ضرائف ان اسلم قبل اسلم وهو ميت لا يثبت
عليه كذا لا يثبت على طرمان من المسلمين يثبت على طرمان وجميع اهل الكفرة ذلك سواء ولو شهد ضرائف ان على ضرائف
قد علمت في خارجها على الاسلام ولا يثبت هذا كله قول الحقيقة وفيه فاد من رسم قبل اسلم ولا يثبت ان اسلم من رجل
ضرائف ويجوز على الاسلام ولا يثبت في ذلك وشاهد ضرائف ان على ضرائف ان اسلم وقال محمد لا يثبت شهادتهما
ولا يثبت على الاسلام كما لا يثبت في الجامع وفيه فاد من رسم قبل اسلم ولا يثبت ان اسلم من رجل
الاسلام يحكم بالسلامة ولو اشر على الصبي ليحكم بالسلامة لا يثبت بالشر ان يثبت هذا الرافعي اذا كان
يست التبعين والمعتن كما وان كان يثبت على الصبي ان يكره في قوله نعم لا يكون كاذبا لكنه مبتدع والمعتن يثبت
الا اذا قال لا يثبت في الرواية في حقه هو كافر والمبتدع مبتدع وان اراد بالبدل الجارحة هو كافر والمبتدع صاحب
الكبر والبرغم في التفتي سئل ابو حنيفة عن من جعل في البيت والهاء فقال ان تفضل الشيخين في بيتي الخمين في
المسح على الثقبين وتصل طنك في فاجر الفصل الثاني في النكاح الكفر يكون كراولا يكون كراولا هو مشتمل
على الحد عشر حيا الا ان يبان التهمة التي تحتاج اليها الا حلة الثاني في بيان الله تعالى في النكاح بين الناس عليهم السلام
الرابع فيما يتعلق بالاسلام والمسلمين الخامس في الاقرار بالكفر من وجوبه في كتابه السادس في النكاح بالكتاب والاسلم في كلام
الفسق في النكاح لا يكون كراولا وما يكون كراولا في مرة الاستحقاق العلم والعلماء الثاني في بيان ما يتعلق بالنكاح
والنكاح والاذان والصلوة والنكاح في العاشرة فيما يتعلق بالمرض والوفاء وما يتعلق في النكاح وما يتعلق بالبراءة
ولم الاقر والختم والذات الحادي عشرة في الجوارح والاسلام في الاقرار في بيان التهمة في هذا الجنس لا يخرج
عليها اكثر من هذا الكتاب منها ان يثبت في السلم ان يثبت في هذا الدعا صلتها مستلغا في سبب الصحة عن من
الرواية بعد التبع عليه السلام الدعا هذا العلم في ان من انشرك بك شيئا وانما العلم واستغفر في الاسلام حرمها اذا كان

في المسئلة من يوجب التكفير وحده واحد يمنع التكفير على المقتضى ان يبالى ذلك لوجه ولا ينفق بكفر حجب
للفظ بالمسلم ثم ان كانت بينه الفاصل الوجه الذي يمنع التكفير فهو مسلم ذلك فيمكن لا ينفق على المقتضى كلامه
وجه لا يوجب التكفير ويؤمن بالقوة والوجه عن ذلك ويجوز ان التكفير مع المرأة ومنها ان من ان ينفق الكفر والعيا
بالله وهو لم يعلم ان كذا الا انه ان يها عن اختياره كذا عند عامة العلماء خلافا للبعض ولا يبعد الجمل ان اذا اراد ان
يتكلم في حق لسانه كلمة الكفر والعيان بالله عن غير قصد لا يكفر ومنها ان من خطب بالدين يوجب الكفر التكليم به
وهو كاره لذلك فذلك محض الايمان ومنها اذا اذعن على الكفر ولو بعد مائة سنة فيكون في الحال بخلاف الاسلام حيث
لا يصير الكافر مسلما بالفرع على الاسلام ونظير هذا مسئلة ان كذا في ان يبرأ العبد للتحاير لا يصير العبد
مسلم بغيره ولو كان يكون المحذرة بحج والنية وفقر هذا مع ان كذا في الكفر في التكفير بالنية انه يحصل
بحج والفرع اما الاسلام فصدق بالقلب ولا ريب باللسان ومنها ان من حلف عن تكلم بالكفر كمن قال في حق كذا لفظ
الامام قد يكون ان كذا مفعلة فصدق يكون غيره بافلا كان هكذا لا يكفر في الكلام في الفعل مع الرضا بالكفر ومنها
ان جنى الكفر قوية ومنها ان من اعتقد الحرام حلالا او على التكفير لم يوافق الحرام هذا حلالا من غير ان يعتقد في ترك
السلعة او يحكم الجمل لا يكون كذا او اما اذا اعتقد حلالا وهو حرام بغيره او اما بغيره كمال التكفير او الاعتقاد
حلالا او كان محرم لغيره فان كانت حرة ثابته بل ينقطع بغيره فان كانت باطلا او الاجل لا يكفر وان ثبت في
بالجمل لا يكفر وينقل عن الشيخ الامام تاج الكبرية قال هذا الفصل في حق العالم اما في حق الجاهل ان كانت بينهما
كان حراما لعينه او لغيره لا يعرف الفرق بعد ذلك ان ثبت لم يتغير بل ينقطع بغيره ولا خلاف بينهما من ان ثبت ثم
اسلم وهو قد خرج من فعله ان يحج ثانيا وليس عليه اعادته الصلوات وان كانت والصلوات لان بالارادة صلا كان بركا والصلوات
وهي في فعله الحرام وليس فيها سائر الصلوات التي لم يفعل في حال كونه الكافر في سائر الاجناس ومنها ان رد تعدد الزوجات وجب
المهونة بينهما في الحال انقضت الفاسخ ثم بعد ذلك يظن ان كانت الردة من الزوجين فترقية بغيره عند ايجته و
اخرى منه ولا يجوز المراجعة على ان ترجع عليه حتى يزوجا من غيره الشرع والى ما ورد في قوله وفضل النبي والمهنة قبل
الدخول وعليها العدة ان كانت بعد الدخول وان اشدت للمرأة والعيان بالله قال مشايخ بلغ منهم ابو حنيفة
وابو القاسم ردها لا يبرأ في فساد النكاح لا بد من عقد النكاح جسم هذا الباب علقين والفاصل يجب فيه ما
يرجع حتى يرجع وتسلم اليه كان يملكه الشبهة في الشيخ اسمعيل الزاهد من مشايخ حجازي يعني هكذا ومن مشايخ
سرقند من ان في هكذا وعامة علماء حجازي يرون كرها بغيره انساوا النكاح فكيف جبر على النكاح مع زوجا من
فرقة بغير طلاق بالاجماع وعليه العدة ولا تنق لها عليه ان كان قبل الدخول يجب كمال المسمى او من الشرع والى ما
لكن لا تنفقه في هذه العدة والصدقة الشبهة والامام حلالا في الامام هكذا افقوا وهذا الجواب موافق

بجواب الاصل وهكذا ذكر في التتبع وقال اذ لا بد من المنة التي حرم على زوجهما فتكلم بكفر ولا بيان مستغفر في
قلها فاذ بانتهى مشرك بذلك الكلام خيس الثاني فيما يقابل الله تعالى اذا وصف الله تعالى بما لا يليق به
او يعجز باسم من اسماء الله تعالى او يامر من اوامر الله تعالى او ينكر وعد او وعيد بكفر ولا بد من حليم بغير الله عز وجل
هو كيم بكفر امراته قالت لزوجهما ان هذا الذي يبريداني قال لهم بكفر بجلال الله تعالى لا تقهر الا تعني الله نعم قال لا بكفر وفاق
الامام الفضل النجاشي في معصية محمد بن عثمان لا يخاف بكفر والله كان في امر لا يخاف فيه من الله لا بكفر والتعاضد
الامام ابي هاشم لا يكفر مطلقا ولا يدعيه كبره الا اذا كان هذا منه بطريق الاستحقاق في بكفر بجلال الله تعالى
فمن لم يكن له الحق من الله فانت طالق فهو ليس مسلم هذا في جميع النوازل ولا يقدم في الفتاوى وفيه لوقا لا تعجز
شؤون ازوي حتى حوز سبستان بكفر بجلال الله تعالى في بعض ما يبريد فقلت لا فقال لها تراخي شوي عن يدي
فقلت لا فقال لها تراخي خذلي عن يدي فقلت لا تكفر لا تسلم ترخصوا لله تعالى وفاق الامر انه في الغضب ان روي
كتر از دون وطلبان كتر كشت وانه خدای كتر از بید قال ابو بصير لم يسمع بكفر فان لم يسمع الله تعالى ولو
عسى يصغره بما يبينه رجلا قال لا تعجزوا ان لا تسموا كبره ان كبره لا تسموا وصف الله بالجور وقال خذلي يا زينا
وتس يا بدين من جوتي بسم بكفر وفاق
وقال اي استغفر الله بكفر وفاق اما في بريد خدای يا مای شود بدتر نامای شوم بنكر خدای يا مای شود ديك
بكفر وفاق ابن كاري است كخداير افتاده است خدای بكفر كنه شنيع وفاق خدای بود وجمع جز نبود وباشد
وجمع جز نباشد فقص هذا الكلام تحيد وبقعه كبره هذا قول بعضا الجنة والنار وهذا على الف السوف وحر
قوله تعالى واما بجارحين من الناس في شجرة الخبز او في قول لا تعجزوا بجلال الله تعالى انفق العاصي ابو علي النخعي
انه ليس بكفر معناه جنگ كمن ارتد في وضو بكفر وفاق زينا بنه ويا سلمان برأي وبل خدای جنگ كمن بكفر لا ثابت
المكان الله تعالى وثبت فوق المقابلة وفاق باي خدای بايد كرفت در اين حادثة ان الغضدان الله تعالى رجلا في
جارحه بكفر فان ارادته لا تجتهد في هذا الا بالاعتصام بالله تعالى لا يكفر لانه في قوله العرف باي فلا بايد كرفت در اين
كار ولا يبريدون وجمع حقيقة وكنه شنيع وفاق خدای لدر بر عرش بلاند ليس بشيبه وفاق لدر بر عرش ي دانند
من تشبه وكذا لوقا ان يرى الله تعالى في الجنة لا يجوز وفاق ان يرى الله تعالى من الجنة يجوز وفاق لدر بر اسنان خدای است
در بر مين فلان بكفر وفاق خدای جميع مكان خالي است وفاق علم خدای كبره مكان هست هذا خطأ وفاق
خدای مرد در استاده است او در استخسنة است بكفر لانه وصفه بالقيام والعقد وفاق است خدای مرد است
هذا كبره في الحكم الامام عبد الرحمن ليس بكفر لانه جاء البعد في الاخبار فلا تترك رجلا بان الله تعالى خدای را بايست بود
بكفره الفتاوى وفاق خدای برتر ستم كناد من ستم كوي كوز وفاق جميع بظلمه الظالم يا رب ازوي سديد

واكر توبه بر من شد بزم خدا نماند قالك رخصت جانان لا خود و تو قال زدي را بگرد. همچو نوبسانم ان كان مراد خلقه
من الله والدم بكونه كان مراده ضعف ذلك الرجل وكونه ذليلا لا يكفر في الاثم قضاي بدى رسيد برجل قال قضاي
خداى بدى بود هذا ليس بكنه خطا. وهذا مذهب القدرية فانهم يقولون الخبز من الله والشراى و تو قال لا كفر عبد
او قال عبد الخالقك بل عبد الله تعالى يكفر و تو قال الخضر من انبياءكم خداى كادى ميكنم فقال خضر من حكم خدا
مذايم او قال ايضا حكم زود و ايضا حكم نيسب و ايضا ديو بر است حكم چه كند بكون او قال خداى حاكم نشايد بكونه نسخة
النجوى الى روفال من برشم كمن نه بكنم ان كان ملك فساد الخلق و زلت الشريعة و اسباع الراسم لآخر الحكم لا يكفر و
قال لا تترك من الشراب و العفات يكفر و في مجي النوارى و تو قال لا تترك من الشراى ملكوى يعنى الكسند بايون خبر
ملك و تو قال لا تترك من الشراى الله اين كار بكني فقال من نشا. الله بكنم يكفر و تو قال الله اى كسيباى خداى يكفر قال
الفاوى الامام لا يكفر و هذا خطأ. عظيم رجل قال هذا بقدر الله فقال طالم انا انك لا تفرق بين الله بكنم يكفر
رجل قال لمن لم يرض من زامست كرد. خداى يكفر بكنم قال لا تترك الصلوة فان الله تعالى يخذلك
بذلك فقال ذلك الرجل لعاقبى الله مع ماوى الرض و منه فنة الولد و سائر الاشغال فقد ظلمنى بكنم
لانك وصف الله تعالى بالظلم الامراء. قالته قمرها اوفى صين عدينى كجداى راجع الزيد است
جون از اين ناي ديناي برهمن است لا يكفر و كنه خطر عظيم و البحر من هذا و تو قال الله تعالى لا تترك ولا
نكتسب على عكرى شجر شيئا رجل قال لا فر خداى بر دل تو بخشايد او فقال لا تترك من تو بخشايد او فقال لا تترك من
لا يكفر ان عني ان قلبى ثابت بايات الله تعالى و صراطى ان عني بالاستغناء بكنم. رجلا قال
رجل در كار كيم از ادوار خريم هذامن كلمات الجوى يعلى ناد و دم و هذا روية الرزق من الكتب طام
محال ان الرزق من الله تعالى رزق بكنم و بفر كسب و تو قال الرزق من الله و لكن ارباب جنتى خواهد هذا
شرك لان حركة العباد لله تعالى و هو رزق من الله و تو قال با ان دستاى نيزون با مر است جمع روى
كم بندي و جمع محاطه و تو قال با حق بر سر كيم بكنم و انه طام رجل قال لا تترك من جود خداى ان كيم جود را كيم
و اما من السجود هنا الشكر يعنى اشكر الله و اشكر لى رجل اى اعلم او ايضا فقال خداى و تكتب و مراد
در ارجان او بدى راجه كيا. الصلوة لا يكفر و اما طام هذا رجل تزوج و لم يفر شيئا هذا فقال خداى و رزق
خداى او كراه كردم بكنم و فرشتگان او بكنم لانه يعتقد ان الرسول و الملك يعلم الغيب بخلاف قوله و يشهد
راست و ادست جركواه كدم حيث لا يكفر لانهما يعلمان في الصلوة و جمع النوارى و صلح الهامة فقال
المريض او قال خداى بارك لك خي اهدى منك او صلح الصديق فر جمع من السور و خلف الشايع كنه و تو قال خداى
مبدأ انك بشاى و غم تو بختام كنه بشاى و غم خيست بعضهم بكنم و قال بعض الاك كان بكنم بكنم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لا يجوز عند ما وعدت بحرب وصدقة على الفقيرين على ما كان وحببنا رجلان من رجل جاز ولو وحببنا
من رجل ثم قسم وسلم جاز ولو وحببنا العبد من رجل حتى قبل هذا قوله ايجنبه بنا على الزنا
قصة الرقيق ولو وحببنا نصف ثوبين او نصف عشرة الثوب مختلفة نزل في مروي ومروي او نصف ذوات مختلفة
جاز لانها لا يقسم وان كان من نوع واحد لم يجز الا مقسوما في القماري لولا قال الحد الشرعيين لصاحبه وحبب
ملك حصص من الميراث ان كان المال قايما لم يجز ان يستهلكه الشريك رجل وحبب لرجلين درهمين اجمعي اكلهما او
الصحيح انه لا يجز لو كان معه درهمان قال الرجل وحبب منك درهميهما ان كانا مسوين لا يجوز ان كانا
مختلفين جاز لان في المسوين البنية تنازلت لحد واحد وحبب لرجل وحبب لرجلين تنازلت فدرهم منها وهو
مشاع لا يجهل القصة رجل دفع الى رجل ثوبين وقال له ابها شئت ذلك ولا تجز لملك فلا ان بين الذي له
فيلان ينزلهما جاز وان لم بين حتى انزلهما لا يجز لرجل على اخر الذي درهم نذبت المال والفرهم غلة فقال الذي
ملك احد المالين جاز واليهان اليه والى ورثة بعد موته وفي الاصل جاز حبب من رجل على ان يحميه
البنية وبطل الشرط ولو وحبب على ان الموت عليه بالخيار نكته
الدين انه بالخيار نكته اياهم صح الاراء وبطل الخيار البنية الع
بالقبض من المختار كذا قال الصديق الشهيد في القماري باب الاستصانة الفاسدة كالبنية الفاسدة
وفي المتن في رجل وحبب جارية لعمارة والجارية في الدار ليست بحرة فماذا قلت لم يجز حتى يكون
وفي الاصل لو كان العين عند الموهوب له ودبعت فقال وحببتك فقال قبلت وليس في المتن نهى عن ملكه
قبض في ان يداون في قبض بعد الافتراق ان كان بامر صح وان كان بغير امر لونه الجبس صح بامر وبغير امر
وفي القماري لو قال لا تجز وحببت منك هذا العين قبض الموهوب له بحقة الواهب لم يقبل قبلت صح ولو لم قبض
ولكنه قال قبضة قال محمد بن يعقوب ايضا وقال ابو يوسف لا يصير قابضا في ماله وفي الزنا ان لو وحبب لمار
وفيها مشاع الواهب ثم وحبب المشاع بعد ذلك ان وحبب لمار ولم يسلمها حتى وحبب المشاع وسلمها بملكه جاز البنية وان
وهيما وسلمها ثم وحبب المشاع لم يجز البنية وفي المتن في رجل وحبب ثوبا في صدقة فقفل ودفع الصدقة في البنية ليس
بقابض رجل صدقة على ابنه صغيرا يارو فيها مشاع او هو ساكنها بغير الا فيها ساكن بغير اجر ولم يفرعها
جاز البنية لو كانت الدار بيد رجل لجاز لم يجز الصدقة في القماري رجل وحبب لابنه الصغيرة والدار مسقولة
بشاع الواهب جاز ولو صدق بدار على ابنه الصغيرة لا يجز عند ايجنبه مبيع وعبد بما جاز وعبد الشتر
وما ذكره المتن في قول محمد بن وهب في المرأة الا وحبب لمار ليس زوجها وحى ساكنة فيها والزوج ساكن معها البنية
وفي مبيع القماري لو اشترى عبدا ولم يقبض حتى وحبب من ربه
نحو امره قبضة قبضة جاز ولو اشترى الا وحبب لرجل قال

ما تقدم في قوله خمس الاسلام اذا ختمت به بصرى وبصرى هو لا يصح ان كان قاصدا على الضرب خمس
في الدنيا من الصغير في الثاني حال ابن صغير فيس له كما ان نخل جعلته لا يفي يكون هذا العمل انما يكون قبلها
ولولا جعله باسم ابن لا يكون هذا ولا اعرف باسم ابنه فالامر من ذلك الوجه ان يرب ولو قال النجار بصرى يش خذ كرم
بمنزلة في جعله باسم ولدى في نسخة الامام الرضوي هذا الرجل من ابنة الصغير ومع وليم يلفظ واحد يكون الاب
فانما يكون في يد او في يد غيره او المستعير منه ولو كان في يد صاحب من يربها فاسد لم يرب هذا العلم
عليه الاستدلال للرجوع والاعلام لهم بخلافه اذا كان الابن بالغ صاحب نفسه فله ان كان في يد غيره او في يد غيره
كذلك ان كان الميراث في المال او في غيره او في غيره لم يملك الام الصغير لا يملكه الولد ولا وهذا اذا لم يكن للصغير
لا يصح له ان لا يجد ولا وصية هذا في الخبر وذكر الصمد الشهيد ان في الكتاب الام انما يملك قبض ابنة الصغير
اذا لم يكن للصغير هذا ليس بالامر لانهم قالوا في الاصل الرجوع في نزع ابنة الصغيرة من رجل في قبضها يملك
قبض ابنة للصغير والرجوع قبض الزوج قبل الزفاف و
حيث قالوا ان الزوج وصية بغيرها بالابن وصية غار غيبة
قبض غير هؤلاء الاربعة مع واحد منهم سواء كان الصفا
اجنبيا وان لم يكن واحدا من هؤلاء الاربعة جاز قبض من
وفي الاصل رجل يقول يتيم او ليس بمتيم ولا يتيم او ليس بغير هذا الصبي احد سواء جاز ان قبض ما ربه له
استحقاقا الا ترى انه محقق بقبضه لا الاجتناب ان يرب من ليس له ذلك ويستلحقه في العمل ولا يكون له
وانما جاز قبضه بغيره يستحق ان كان الصبي ميتا ولا يقبل ولا لو كان الصبي في حال الرجوع والامر ولو قبض الصغير
بنفسه جاز قبضه وان كان ابن جبان من سنة وفي الثاني رجل له ابن وبنت لهما ان يربها شيئا فالأصل
ان يجعل للذكر مثل حظ الانثيين عند محرمه وعندا يسوغه بينهما سواء هو لهما ربي ود الامار ولو وجب
سأله لانه جاز في القضاء وهو ثم نص عن محمد هكذا في المبين فلو اعطى بعض ولدين شيئا دون البعض لربها
رشد لا بأس به وان كانا سواء لا ينبغي ان يفضلوا كان ولين فاستقارا وان يرب في الله الى رجوع الجوزع
في الميراث هذا خبر من تركه لان فداعة على المعصية ولو كان ولين فاستقارا لم يرب في الله الى رجوع الجوزع
بهذا في الثاني بعد جوازها للصغير شيئا من المأكل بماح للوالدين ان ياكل منه كذا روى عن محمد بن
الحسن وليلة الخبثان فلهذا انما سجد لها ووضعوا بين يديها ان كان الهبة يصح للصبي مثل ثياب الصبيان او
شيئا يستعمله فالهبة للصبي طر كان غير ذلك كالدبايم والدبايم والمجوان وسائر الهبات ينظر الى المهرن كان
من اربها الا ان من معارفهم لا يربطه كان من ماله

[illegible]

يجوز ذلك لكن مراده ان لا يجعل الاموال اصل المواقف عند طوارى بعد وفاته يكون لانها لو ذكر عند في الكبير
 ان الوقف لا يصب في ما بعد الموت فهو باطل الا عند العينة وهو الصحيح وكثيرا ما اخذوا بقوله انما انما يلو سنة
 قوله الاول في غايه التقييد كقولهم في العينة ومع ذلك لا يفرق بين غايه التوسعة ومقد فوسط بينهما وطولها قد
 عامة المساجع بقوله ولا يصح الوقف عند العينة من اجل جعل الارض مقبرة وجعل الدار حانا وحرا لا يرضى سقاية وكذا
 اذا بنى بها حكمة للمعاج والسقاية والحيل في طرابط والقناطر لا يصح عند الاجل المسمى بالكلية والكلية في الكبير وذكرها
 في الوقف الى حدود في النوازل عن العينة انه اجاز وقف المقبر والطريق والقطر وفي نسخة الامم السخري
 لوقف الفاضي بلزم وقف لم ونفذ قال ولو خاف الوقف ابطا وقفه ^{يصله القضاء بذكره صلت} ^{يصله القضاء بذكره صلت}
 فانما بطله فاض او لا في هذه الارض باصلها وجميع ما فيها وصية حتى يباع ويصدق بمقتضى الفقهاء اذا اذاعت
 الى الخرافة لا يقيد المولى بالرفع الى الفاضي وابطاله ولو جرت مجمل التخليق بالشرط والطريق الثاني التخييل وقضاء
 الفاضي منه اذ او كسبه آخر صلت الوقف وقد رجم لا فاض
 في خزائنه الواضعات من وقف محدود دائم بكتب الفاضي
 ونقض الوقف كذا ان في شمس الاسلام الا من جردى وقال الفاضي ان
 كان حكم الفاضي للمبيع وبطلان الوقف وان كتب له بالمبيع لا يكون
 فاض ولا يصح وقف غير مبيع هل يجوز وقف لمعاري النسخ الامام طر الدين لو طبق وارث الوقف في المبيع
 حكما ينقض الوقف وان طلق المولى الوقف فلا اياها اذ يصح الوقف وقضى الفاضي بمع المبيع كان حكما بطلان الوقف وفيه
 الفاضى رجل اراد ان يقر ذان وقفا على الفقراء التصديق بمقتضى الفقهاء افضل ولو كان مكان الذريعة فلو
 بها افضل لان التصديق بالقرى في الذريعة للفقراء والتضيعة الفاض من امن ^{ان اذن وامام} ^{ان اذن وامام}
 وما يملك التولى وما لا يملك باي في فصل المسجود في الفاضى طالب التولية الا وقفه لا يولى وكذا من طلب
 في الفاضى المصغرى ايمان التولى والواقف في المولى في نصيب الوقف لا في الوقف فان مات الواقف فوضعه
 من الفاضى وان لم يكن له وصي فالاراء الفاضى في الاصل الفاضى لا يجعل التيمم في الاجاب بل اصل الوقف وفيه
 الفاضى ان كتب صلت الوصي والتولى لم يكن في جهة وصائه ووجه تولى له لا يصح هذا الصل لان الوصي قد يكون
 وصي الوصي وقد يكون من المولى وقد يكون من الام ومن الفاضى بالتولى قد يكون من الواقف وقد يكون من جهة الفاضى
 وله حكمه في جهة فان كتب له وصي من جهة الحكم او سولى من جهة الحكم فلم يسم الفاضى بالتصبيه والدولة
 جاز لا في صا جهة وصائه ووجه تولى له معلومة كالحال الفاضى ويمكن معرفته بالجهة اذ عرفنا في جعله
 وصيا متوليا فان لم يكتب لم يرض تولى فلم يصح وكذا لو

من جهة الشرع وعلى هذا لا يصح الكتابة في

المجتمعات كالوقف واجارة للشع وغير ذلك كتب فيه وقوفه من قضاء المسلمين بغيره وجاز ولم يسم المعاق
جازان القيم واجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلا مستديرا بقرار القوق فائق للشي في المسجد بالمعروف بتكم الشئ
في جوار هذا التولية وكذا ان لا يجوز ولا يفرض ما سوى من مال المسجد في المسجد بالمعروف عليهم اذا انصروا من الجوار
الادوية للمعروف الحاكم والاعزوت قالوا لا ذلك لا يفرضوا القدر الحاكم والاصح انه لا يجوز نصب للشي في المسجد من لا يدر
القضا ولا يشترط اخره للمعروف عليهم بخلافه الا جعل وصيا الصبي حيث يشترط اخره الصبي على ما ذكرنا في كتابنا
القضا اوافق اذا شرط في الوقف الولاية لنفسه واولاد في عزل القيم والاستبداد الام والحق من منع الولاية
واخرجه من بين الموقوفين لم يشترط الولاية لنفسه واخرجه من بين فلا يجوز له الولاية للواقف والولاية للقيم
وكذا ان مات وهو الولاية لوصيه والولاية للفق وقال ابو يوسف الولاية للواقف ولما انزل القيم في جوارته واذ انزل
الواقف بطول الولاية القيم بناء على ما علم الى التوفيق فانه اذا شرط الواقف ان يكون هو المتوفى عند ابي يوسف
الوقف والشرط كالتام في الوقف
في جوارته وبعد موته في نصيب وصيه
بقول ابي يوسف فقال الصمد الشهيد والفقهاء على قول محمد
بأنه ان شرط في الوقف ان لا يورثه الاخر فذلك قد ر
في الاصل ذكره في نظره واستثنى
بكل المعروف وان كان كل واحد منهما لا يورثه على ان لا يستثنى
نحو شيئا فبذلك على ذلك واسع للاستثناء وعدمه والشرط ان يكون بالمعروف كان الالام باكل من
بنت الولاية او بنته في مالها او غيرها لا يكون له ان يورثه غير من ليس فيه لولا الا شرط الواقف كما شرطه
فلو فرض القوق للشرط بلز ذلك لمن لا يجوز ما فضل من الاجر وهذا اذا كان قد راجع للشرط اذا كان على
القيم للشرط ليس له ان يورثه ولا يورثه في المسجد ان شرط الواقف وقفه حال الاخذة في ايدى شئ الاسلام
الا انقضى ولما حاج الى الوقف برفع القوق حتى يمنع ان لم يكن بمجمل الفصل الثالث في صحة الوقف
وبغير وقف الموقوف والشع وفلما كان رجل ذهب شئ فقال كذا جوارته فله على ان اقرضه على ابن السبيل
هنا جوارته بوقفه على ابيه في جوارته رجح او على ابيه الذي لا يورثه منه قال هذا من اقرضه جاز ان يوقفه
ما اراد ولا يجوز له ان لا يورثه ان يعطيه يكون ماله ذلك وقف على ابيه جاز الحكم ومنه باق ولو قال له من
هذا فقد وقف القوق ثم انرا من مرضه فان ذلك يرجع فيه عن ذلك وبمها فذلك ولو مات من مرضه لا يصير
وتعليق الوقف بالشع الا يصح ولو قال اقامت واجعلوا ارضي وقفا لغيري لولا ان دخلت المار فقد جعل ارضي
وقفا لغيري لولا ان دخلت المار فاجعل ارضي وقفا لغيري وقفا لغيري اذ اعلق الوقف بموته صح بان قال اقامت
نقد وقف دارى على كذا الوقف على ابنه الجارية

وهذا الذي لا يخفى من صدقة توجب له من صدقة كان هذا الذي بالصدق حتى لو صدقنا جميعها لم يبق فيها
على الفقراء جاز ولم يذكر الصدقة لكن ذكر الوقف وقال يرضى من وقف او يرضى من وقف او يرضى من وقف
فانما يكون وقف على الفقراء عند ابي يوسف قال الصدقة تشيد وتسلخ في بيتون بنو النبي وغيره حتى بنو النبي كان
هذا الذي بالفقراء اما ان ذكر فقال يرضى من وقف على الفقراء وكذا في اللفظ الثلاثة يكون صدقة ابي يوسف في كل
وكذا عند هؤلاء الا انهم لا يحتمل التخصيص على الفقراء هذا الذي بالصدق فان قال يرضى من وقف على الفقراء وكذا
في اللفظ الثلاثة صار وقفاً على جميع محرمي الوقف لا على جميع الفقراء انما المقصود التسليم الى الفقراء
عند ابي يوسف رحمه الله شرطه بنو النبي هذا الذي بالوقف فان اصابه ذكرنا في القديمة ولو صدقنا جميعها
جاء هذا الذي بالوقف على انسان بعينه فان وقف على انسان بعينه بان قال يرضى من وقفه على فلان او على ولدي
او على زبني ومن محرمي الوقف عند هذا الذي بالوقف المذكور مع الوقف المذكور فان قال يرضى من وقفه على
فلان او على ولدي او على زبني جاز الوقف والوقف المذكور
للسبيل ولم يذكر على هذا الذي بالوقف الا ان كان الفاعل من
وقف يرضى من اوجبه الله تعالى من وقفنا ومحبوب
للت ان كل وقف او حرم في طر الا عند ابي يوسف عند هذا الذي بالوقف فتم التسليم له وقوله وقفنا جميعها
اذا شرط في الوقف ان يستبدل بها اخرى اذ انما ذلك فيكون وقفاً كما كانا فان وقفنا شرط جاز ان عند ابي يوسف
وكذا لو شرط ان يبيعها ويستبدل بثمنها كما كانا عند محمد وهذا الذي بالوقف جاز في الشرط باطل في طاعت القاضي
غير الدين فان كان هذا الذي بالوقف ابي يوسف قال وعلى الفقراء ان هذا الذي بالوقف لان الوقف يعمل الاختصاص
الى ارض فان ارض الوقف لا تصبها غاصب بل يجرى عليها الا حتى صار يجرى او يصح للزراعة بعض قيمتها ويستحق
ارض اخرى فيكون الثانية وقفاً كما كانا وكذا ارض الوقف اذا قلنا لها باقية فصار وقفاً بحيث لا يعمل للزراعة او لغيره
غلبنا من مؤنثها يكون صلاح الوقف لا يستبدل بارض اخرى ولو قال الواقف على ان ابيعها واشترى بمثلها ارض
لان الارض التي اشترى بالوقف قيمتها بقر من ثمنها في الحكم ولا يحتاج الى مباشر الوقف بشرطه في الثانية كما يعمل
الموصى بمدة لاسان اذا قلنا خطأ ولغير قيمة واشترى بمثلها ارضت حتى الموصى بالخوض في من غير
الوصية ثم ليس له ان يستبدل الثانية بارض الثالثة لان هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجوبه في الاول دون الثانية
ولو وقف على ان يبيعها ويصرف ثمنها الى حاجة فالوقف باطل من الجواز وفي الوقف بيعه ويجعل ثمنه في وقف
افضل منه له ان يبيعه ولا يبيعه الا امام الحاكم لكن
فيلها جميعاً هذه الثلاثة وقفاً على الفقراء على ان يرضى من

يرضى الفقراء ويجوز ان يرضى من
الناحية الوقف المؤبد بشرطه

ما بطل بالافتقار الى ان الانسان بعينه وقفنا

ان لا يرضى من وقفه على الفقراء في كتابة الصك وفي الفتاوى
سماها فاجاب في كتب الصك بغير هذا الشرط وقيل

فعلنا واشهد عليها ان نرى عليها الصلح الفارسية وهي سمع وشهد على ذلك صاوي ففعلوا ان لم يقرأ بالفارسية
فلا وكذا اذا كتب الصلح بالرومية والوقف فصيح بحسن العربية ونرى الصلح عليه وكتب الصلح وقت الصبح واذا كان
نزل وكذا لو قال وقت على ان يكون سبي جابر فيه ولم يعلم ان الكاتب لم يكتب الصلح هذا الشرط الا انه اقر بوقف صحيح
مع هذا الشرط لا يكون صحيحا على هذا الصبح والاجازة اذا قال السامع والاجر ما علم المكتوب الصلح رجلا وفي
ضيعة واشهد على ذلك جماعة وكتبه صكنا واحظا في كتابة المورد فكتب جدين ما كان وحدين بخلاف ما كان
ان كان لذلك اللذان غلط في ما علم ذلك للمهاين لكن بين تلك الحدود وبين تلك الضيعة ارض غير او
كرمه او دار غير الوقت فانها من ولا بد فخلطت غيره في الوقت وان كان الحد الذي سماه ليس بحد في
ذلك الموضع ولا بالبعد منه فالوقت اطال الا ان يكون ضيعة مشتهرة مستغنية عن القديس فيجي الوقت
رجل الا ان ينفذ جميع نصيبه من ارضي وليس يكتب الصلح في مرضه فتنسب الكاتب ان يكتب بعض ارضه
من الارضين واكرم ثم فزوا كان المكتوب ذلك فلان بن فلان وقف جميع نصيبه هذه
الرضية وهو كذا اقر على فلا بين حدوده ولم يقرأ عليه الا ان يقرأ في ارضه الكاتب فان الوقت
يجب ان يكون بغير ذلك وقتا اذا اذاعه ماله المذكور وغير المذكور وذلك معلوم حينئذ يصير لكل
وقف الواجب ان كان في هذه الضيعة في ارضه فانه لا يخلو غير المكتوب من الضيعة في الوقت وهو
وقف الملمات قالوا ان كان الوقت صحيحا فغير من مراده الا ان الجميع من المذكور غير المكتوب فذلك على الجميع
اراد وكذا لو مات وقتا كان بغيره فليس في الوقت ولا في ارضه فانه لا يكون الملمات باقية بها
لكن هذا اذا كانت الملمات البرج وقتا في الوقت رجلا على ان ضيعة بها رجلا ودعى بها وقت وجا بهلك فيه
خطوطه وحكام هذا القضاة وقتا واوطلب من الحاكم النضابة قال لا يعتمد على القضاة ولا ينبغي للحاكم ان يحكم
بذلك وكذا لو كان نوع مضروب على ما ذكره بطلان الوقت لا ينبغي به مالم يشهد به الشاهد في وقت صحيح
الوقت عليه وبين الاصح قال ابو جعفر نزع اذا وقف على الدنيا القضاة ولا يصح ان يقرأ القضاة او لا يقرأ القضاة
او يقرأ الا ان كان لشراء المسلمين الاجير او جعل الساجد لان العادة لم تجز هذا القضاة فانه لا يصح الساجد
فانه جاز لبيان العرفه رجلا وقت داره على قضاة مكة او على قضاة قرية ان كان الوقت صحيحا وصحة ومقصود
لا يجوز الوقت وان كان الوقت بغيره ومقصود حتى لان الوقت بغيره وصحة والوجه فيوم يصح حتى اذا
اقرضا صاوي انا نعم وان كان لا يحصل بغيره سواء كان الوقت بغيره الميراث او بعد الموت لا وقت به على
وقف نرضاه على عماره صاحب موقوفه الاصح ان يعرف بغيره رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على الميراث الاولى
على عبد فالوقت اطال هذا قول هلال في الشك في على الميراث الاولى الامن تزوج ولا شيء لها تزوج ثم

[illegible]

[illegible]

الذي كمن السجدة والارباب يتكلم عن المسجد وهل يشترى للوقوف الجائز قال لا وان كان الوقت ذكر الوقوف ان القيمة
جائز وان اشترى من لان الجائز ليست من مصالح المسجد ما ياتي الناس من مال المسجد وما من الدهن المسجد
والخشيش من مال الوقت ان هذا الوقت ينعمل القيمة ماري للصحة في المسجد يستعمل ذلك ان لم يوسع وجعل للعارف
مبناه ليس له ذلك وان لم يوسع شرط الوقوف فلا يباقي ان كان اشترى من الدهن والمخير ان يفعل ولا
فلا رجل ان جعلت حجره من سراج المسجد لم يزل على هذا صارت الحجرة وقفا على المسجد اذا سلم الى المولى
وليس للموتى ان يورثه من الدهن وفي الفناوي الصغرى للمولى اذا اتفق على ما قبل المسجد من وقف المسجد
حاز ويجوز ان يترك سراج المسجد من وقف الدهن في وقت لفت لا يترك ^{لا يوضع مسجد حرة العادة مسجد}
هت للقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم ولما اندرس سراج النبي ^{نحو السراج (جعل المصلون) (جاس) (يرى)}
وضوء العبد المصلح الى بيت النبيل (جاس) رايه لا يجوز له ان يترك الفناوي هذا الوقت من غير اذنه ولا غيره من ذلك للنبيل
ليس له ذلك مسجد لا وقت مختلفة لاجاب للقيم ان جعله هبة ^{لجس الا ليس بمعاينة من غلة حانوت}
او في سوا كان اوقف واحدا ومختلفا الفناوي من وقف ^{لا يكون يشترى بمستقل المسجد حانوت}
او دار للشرى جال الوقت لا يتحقق الدهن للوقوف هو الحق ^{والشرى مال الوقت لا يكون يسكن}
فيه يكن اذاهم بذلك هبة في باب الجبا والارباب السنين وقفا ^{والا فام هذه المسئلة بطريقها ان سولي}
المسجد اذ اوقف لا لا الام ما هو من مستغلات المسجد لا يجوز ذلك للموتى ويكره للامام والمؤذن ان
يسكن بذلك المنزل من قبل المسجد ليس ان يجعل سراج المسجد الى يته ولا ان يجعل من البيت للمسجد قديم الوقف اذا
ادخل جزءا من دار الوقف لم ينع من علمها ذلك لان ^{وهو لانفق من دار على القيمة ليرجع في مال القيمة ذلك فذلك}
القيم والا حيا طاه يبيع المذبح من لغز يشترى لاجل الوقت ثم يدره في دار الوقف التي اذني غرضه الوقف ان
من مال الوقف يكون للوقف وكذا ان يبيع مال نفسه يكون للوقف فان بقي الوقف ان استبدك له ذلك ولا يبيع
ولم يذكر شيئا كان للوقف بخلاف الاجنبي قيم وقف طلب منه الخراج واليها بان وليس فيه شيء من الاوقاف فادان السيد
ان لم يوقف بالاسناد فذلك ولا لم يامر فكلوا فيه والاصحاب ان لم يكن له بد منه يرفع الامر الى القاضي حتى يقرر ^{استبد}
هكذا قال الفقهاء والديت اما اوقافا فصل من الوقف قاله وصايا النوازل يعرف ان يكون ذلك طاسحا ان كان ذلك
للفقير من امسكه فان فصل من غلة وقفه الفصل الى حاجي على ان يرد ما احتاج الى المعازم قال الاميرالدين بنز عتبة الفتر
فان فصل مع ذلك ثم انفق فيه مروجوا ذلك ذلك بهر علو جليله وحقا في الفضة فلا يبر سلطانا ولا خطا در اربعة
الوقف صار ضامنا وطريقه من جرح ضان الموضع حالة للموتى ^{لما} الوقف الى الحاكم جرح فيه ان الوقف لا ينفصل
في الشرع الا لا يعطيه احد بل يرسله اليه ليعمل اليه

عامة واستغنى أهل المحلة من ولادة ولغيره وان كان لا يعرف واقعة من ولادة في بيدهم بصدوق على فقيرهم بسبع الف مائة
بالمن حشيش السجود اذا خرج من المسجد الى المربع ان لم يكن لرفعة لباسه طرجه خارج المسجد ولا باس فقهه ولا شفاعه
فلو رفع انسان من حشيش السجود وجعله قطعاً قطعاً لافق لان رفعة حتى ان الشيخ الامام المصطفى السجود في
في آخر عمره يحسب من ذمة الحشيش السجود يورى السجود اذا صار في دار استغنى أهل السجود عما يورى السجود
كان الذي بسطها حيا فموت لا يزل على ملكه وان مات ولا طرفة عين قاله الشافعي ارجو ان لا يرفع أهل
لا فقر او يتفقوا بتمت في شرا حيا فموت وكان لو كان الذي بسطها حيا فموت ذلك وقال الصدوق الشهيد اذا كان ميتا
يفعلون باذن الحاكم رباح الكعبة اذا صار قطعاً الا هو لغيره لا لملكه
لان الولاية له ولو شرطوا وقتا لم يرفع له الامام السجود وبين قدره بغيره
على الموزنين والفقهاء امام السجود اذا اخذوا فموتوا بغيره بغيره
فان كان الاحكام وقت الحصاد يوم في السجود وصار كالحجبة وروى
في الوقت على نفسه والولاية له بغيره اذا قال ارجو
ملكه صدقة موقوفة على فقيرها الى ما شئت ان ينفع على نفسه ويحي
يجزها من يد وفي وقت هذا لا ارجو من صدقة موقوفة ابدى
يجعل للفقراء وفي وقت الحصاد كذلك الا في كل عام اعش ثم من بعد على ولدي ونسلي ابدى ما سلا ولا فاق على السكاكين
جاز ذلك على ما روى عن ابي بصير في وقت الحصاد لا ارجو من صدقة موقوفة على ولدي كان في الحلة
لو لم يصبه يستوفى في ذلك الا ان يزل على الذكور من ولدي فحينئذ لا بد من البنت واذا جاز هذا الوقت فادام
يوجد واحد من ولدي الصلابة كانت الحلة لا فخره فان لم يبق واحد من البطن الا ولدي الحلة لا الفقراء ولا يورث ولدي البنت
وان لم يكن له وقت ولدي ولدي لا ان كانا فقرا ولدي لا ان كانا فقرا في ذلك من دون من البطن ويكون ولدي لا ان
عند عدم ولدي الصلابة فموت ولدي الصلابة لا بد من ولدي ولدي لا ان كانا فقرا ولا يورث ولدي البنت
فيه ولدي البنت ايضا والصحيح في الرواية وفي الكبرياء ان في ظاهر الرواية ولدي لا ارجو من صدقة موقوفة على كذا وكذا
لم يزل على ولدي الصلابة ولدي الصلابة ولدي لا بد من ولدي لا ان كانا فقرا ولا يورث ولدي البنت
ولدي لا ان كانا فقرا ولا يورث ولدي لا ان كانا فقرا ولا يورث ولدي لا ان كانا فقرا ولا يورث ولدي لا ان كانا فقرا ولا يورث
لذلك ولدي لا ان كانا فقرا ولا يورث ولدي لا ان كانا فقرا ولا يورث ولدي لا ان كانا فقرا ولا يورث ولدي لا ان كانا فقرا ولا يورث
كان ذلك الحكم من غايته والابن والصحيح ما قاله هذا لان اسم
ولدي لا ان كانا فقرا ولا يورث ولدي لا ان كانا فقرا ولا يورث ولدي لا ان كانا فقرا ولا يورث ولدي لا ان كانا فقرا ولا يورث

ولده وابنه ولده ومن ولده وابنه ولده ومن ولده وابنه يكون ولده ولده حقيقة بخلافه اذا قال ولد ولدي
فان غنة ولد البنت لا بد من ان يكون له ولد لان اسم الولد ينسب الى ولده لصلبه ولما ينسب له لا بد من ان يكون له ولد
عنه فلو كان له ولد ولده ينسب له البنت عند احوالها كذا في الوقت اذا قال وقت دارى على ولد ولده ولده كذا في وقت
البنت والبنات بعد ذلك في الوقت بعد قال
رجوعه عن ولد وقتا اخر للفقراء فان ولد له فلا بد ان ينسب له البنت
الى الفقراء ولا يعرف له ولد لان اسم الولد لا ينسب له ولد ولا يعرف له المسكين يعرف له ولد
ولده ولده فاما ان لم ينسب له ولد وجد البنت الثالث يعرف له الفقراء ولا يعرف له البنت الثالث وان فلا على ولد
ولده ولده كذا البنت الثالث فان ولد له ابا امات اسما ولا يعرف له الفقراء ما في احد من اولاده فان
قال الفقير ان جعفر هكذا ذكره لانه
سواء الان يذكر الواقعة في الاثر ولا
الا ذكر البنت الثالث فقد عجز فيجب
لان الواسطة واحد رجل وقت
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
اولا لا يعرف له ولد ولا يعرف له الفقراء
يعرف له نصف الفقراء وما وافق انما هو الامام في الدين حاد
يعرف له نصف الفقراء فان ما وافق له الفقراء الا الى ولد له وقت على اولاده وسامه فقال عاقلان وفلان وجعل على
للفقراء فان واحد منهم فانه يعرف نصيبه من الولد الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى ان هناك وقت على اولاده
وعجز احد من بني اولاده وهذا وقتها
نعم كان نصيبه للفقراء فاما ان واحد منهم كان نصيبه
رجل وقت ضيعه على ولد وليس له ولد لصلبه ولد الابن قد ذكرنا ان النصيب يعرف له ولد الابن فان حدد بعد ذلك
للوفا ولصلبه قال القبيبة او جعفر يعرف له الولد الحاد في بنظره كل غلة الى مستحق يوم الادراك واليعز
ما مضى سوا حدث بعد الوقت ان كان موجودا وقت الوقت وهذا هو هذا ان يخذ مساجيح والى قول ابن سفيان
خاله السمي يدخل تحت الموجود في الوقت ولده
وليس له ولد يعرف له الولد كذا في وقتها
بلا كثر من ستة اشهر وان جازت المرأة ايامها
والتقوى لو قال لا يعرف له ولد بعد وقتها
ما دام واحد منهم باقيا ذلك سفل ان اسم

[illegible]

وكان ذلك من جهة الارض لا من جهة الارث وما كان من جهة غير الارث جازا الوقت من الثلث عند اجبته واسيرت
وغيره الحسن رحمه الله لان وقت الارض وصية فلا يجوز للوارث ان يغير الارث من الثلث رجلا وقف ضيعه على قدر الارض
فادعى احد منهم الفقير فلا يقبضه ابو بكر البجلي الا يعطى له شيء من الوقت لم يثبت فقام عند القاضي رجل قال ارضي هذا صدقة توفى
بعد وفاتي على الساكن وهو يخرج من الثلث ما كان فخرج وادعى هذا الا يعطى له شيء من الثلث فثني الا اذا كان الوقت
محمدا ولم يصف لما بعد الموت لم يدفع الثلث الى الارض شيئا الى كل واحد منهم اقل من ثلثي درهم وهم لو بدلت من سائر الفقراء
فان لم يعطهم شيئا الا يضمن التاجر رجل قال ارضي هذا صدقة توفى على المحتاجين من ذلك ليس بثلثي درهم الا يخرج واحد
الاراضى ان يعطى اقيم نصف الغلة قيل واحد قال هو على قول ابو يوسف لان الفقراء
لا يضمنون فيكون الجعش رجل قال صدقة توفى على الاراضى المورثة ان على الارضى العيان فانه رجل من
الخاصة دون غيره وكذا اقول ان ارضى صدقة توفى على اصغر ولد
بغيره الاستحقاق من كل صغير عند الوقت الا عند وجود الغلة ولو
للغير فالغلة تسكن البقرة دون غيرها ويعتبر ساكن البقرة يوم
الحمل لان الصنفان كانا يورثان لكن يورث الا لغيره فكان ذكره
أهل العود بعد الزوال الوقت عليه اذا اراد ان يسكن دار الوقت عليه ليس
ذلك في ارضه على الاسلام وانما انضى رجل وقت منزله على ولده وعلى اولادها ابدا ما استلوا ثم ان احد الوالد
طلب من الاقارب المأوى والى الامر ان يقرضوا من ارضه ما يفيهم هذا ما جازى والآخر لوجه قال تمام الفضلى ان لم يرض
الوقت لهما بالسكنى لم يكن لهما حق السكنى وان كان الوقت ارضى لهما بالسكنى كان لكل واحد منهما ان يسكن نصف الغلة
بغير ما به رجل جعل ارضه وقبض على ارضه معين فادى ما له بالمال فيأخذ كل واحد منهم بعضا من ارضه لنفسه قال الشافعي
المولية لغيرهم فذفع الثلث اليهم فزارع جاز ان كانت المولية اليهم او لا يقرع فاحد واحد منهم بعضا من ارضه لنفسه
لا يجوز لان حق الوقت مضمون على جميعه وحق الوقت ان يبدأ بغلة الوقت للمعامرة والوقت فلا يرضى الا ان يدفعها
الى غيره فزارع ان كانت المولية لهم ولوقت ضيعة على استوائه فله واحد حاقصة الضيعة ليدفع ضيعة الارض
قال ابو القاسم الصغار فحقه الوقت لا يجوز ان يكون ذلك الا ان يرضى له ذلك الا ان يرضى له ذلك
يكون ذلك للقيم فان اراد الوقت ان يرضى له ذلك الا ان يرضى له ذلك الا ان يرضى له ذلك
دون سركاهم لم يكن له ذلك الا ان يرضى له ذلك الا ان يرضى له ذلك الا ان يرضى له ذلك
اهل الوقت ذلك فيما بينهم جاز ذلك طين
موقوفه على نفسي وعلى ولان جميع نفسه وجميع

[illegible]

والسيرة في فتاوى صاحب التوفيق في ادراكه بسبع الدعوى في امور الوقف ويضفي بالتركيب والسيرة بغير ان ولاية السلطنة
ذلك نصا او عرفا لانه حارره كالتفويض لولا ان لا يكون له من الاعيان هذه الامور فيقتضيه عليه بسبع واعيا بسبع الدعوى
من المتولى ما فتى في البيع بطلن في الاول رجل بلغ ارضه ما قال كنت وقعتها انه قال هو وقعتها في بيع هذه
الامر في بيعه انه جعله لاسواقهم البينة كالو شدد على اعنق الامم غير دعوى قبل هذا كذا البينة في بيعه
الدعوى من الحظر وكذا في ادعى المشتري على بطلان هذه الامور وقفت على مسجد كذا وفي الحار قال قبل البينة وبنفس البيع عند
الغنية في جعفر وقال الغنية ابو البينة في الحظر في البينة لان البائع ساقط في الاول بيع ولم يبق بغيره على ذكر البينة في فتاوى
انه لا يسع هذه الدعوى واصلها والى هذا في ذلك صحيح وان لم يكن ثم منقول بغيره في الغرض من البينة فيهم وبنت الوقعة في بيعه
المشتري في نفس بغيره في بيعه
صحة الوقف وعندهما عدم التسليم
عليه في وقت بغيره وليس له الدعوى
في كماله في بيعه في يد رجل في بيعه
واحد رجلين غائب في مقام الدعوى
فانه يبقى الحق على الحاضر يكون الصبي
الحاضر في يد رجل ادعى دار في يد رجل ساسلكه باصلها وبما فيها فانكر المدعي عليه ادعى انه وقف على مصلح مسجد
الواقف فقام المدعي البينة وقولهم بذلك وكذا السجل ثم اقول للمدعي ان اصل الدعوى وقف والمسا له الجرد والتمسك والسجل
رجل وقفت على حصة في يد رجل ادعى ان الصبي له فانه يفتى في الدعوى او اسقطت فكان قال الغنية ابو جعفر انه يفتى
الواقف على ابطال الوقف ويضمن هذا الارض في حصة من الصبي من تركه البينة في يد من ركنها ومضمونا بالعصمة في
موقوفه على الخزين على احد عاوض الحاضر تركه وبما هم حضر الغائب مطالب الحق فيفسد من الغلبة قال الغنية ابو جعفر ان
الحاضر الذي يفتى في الغلبة هو القيم لهذا الوقف كان للغائب يرجع في تركه البينة محض من الغلبة وان لم يكن الحاضر فيها الا ان
اجر ايجبا في ذلك وان لم يكن الحاضر كان له الغلبة في الحكم ولا يطلب له بل يصدق في بغيره من حصة الغائب من يد
فانضبط الغائب من يد حصة كل واحد منهم من الغلبة الى الوجه
في الدعوى صغيرا وغائبا في حق الغرض حصة حتى يد
على الوقف بالتمسك جازع من عانة الساج كان الوقف
الواقف في كماله الصغير في ما قبل اذا كان قدما لكن قال
قد ذكرنا في كتابنا السداد شهد وقفت على نفسه على اخوانه يفتى

بلا

في هذا الملقط ان اخذها لنفسه وانزله ليعرضه وانزلها ليعرضه لان الملك لا يملكها الا بالملك
 صدقة الملك ان اخذها ليعرضه وانزله ليعرضه لان الملك لا يملكها الا بالملك
 الملقط اذ وقع الملقط ليدورها الى الملكها ثم وصفي الملك ان اخذها منه
 اذ لم يرجع عن مكانها من وعده بمحالة اذ اتمى حلفه بين اوصاف
 اصبح نائم ثم اعداد في تلك الليلة يرى حان استيقظ ثم نام ثم اعداد لايصل
 جاء انسان وقال مالي ومعي ثمنها وعددها وكما هو اخذها لم يستحقها بعد اذ ايدوا ان اصحاب والابن
 السبعة انها له وكان الملقط صدقة يرون السبعة ودفنوا اليه باخذ
 بنه انه لا يورث له يورث لان هناك للسحق لم يها بها باخذ الكف
 آخر واستحقها بالسبعة وان وجد عينا اخذها وان هلك
 الدافع برجع على القابض رواية هذا الدافع بغيره فان د
 المسحق لو صاحب الملقط لا التقية في مدة التعريف ينفق
 يورثها بعينها والتمريض ينفق عليه من غلبته والعبد العا
 ولا يملك كل اهل الجارة فلو فلو الملقط لا يملكها
 الا بغير اصل في اخذها من الملقط المساج فاذ اخذ ينفق اليه مالي من الامام فان حظه بنفسه فله ذلك ولا يملك
 فعل صدقة العاقلة ابق من غير بنه اخذت المساج فيه وانكر المولى ابق في الفعل قوله لا بد من السبعة
 وهو ينفق لافق خصما بعد غيبة الخصم لم يقبل السبعة اخذت المساج فيه ويحلف للمدعي بالتمسك بعبته ولا وجهه ولا
 باخذ منه هذا لغيره وايضا وان لم يكن له بنه لكن لغير العبد وفعله
 للعبد طالب جسمه الى ان يظن الطالب في الضال فاحل له لا يجبره ويتفق عليه من بين الملقط من الحبس فان طالت الملقط
 باعد وامسك عنه والمجمل لا يورثه وان كان الارض من انفسه فان كانت قيمة اربعين درهما ينفق منهم من اربعين
 عند ابي يوسف ولا يورثه الا اهل الشجر كل اقل من كانت قيمة دون اربعين درهما ينفق منهم من اربعين
 عن قيمة درهم عند ابي يوسف الا في المجمل كل اقل من كان في الملقط
 الضال الا يستحق للمجمل ايراد الا في المجمل كل اقل من كان في الملقط
 الوصول له عبد انتم اورد عبد ابيه لا يملك المجمل وان لم يكن في عا
 ولغيره عبد انه ووليه في عا فستحق للمجمل سبعة اكل
 بان شخصه كل اقل من اخذ الملقط من الملقط في الملقط

سيرة

ان عيسى بن مريم قد اصابه وعد الايمان في يومه من قبل فله العمل والاعتقاد في الله فقد علمه الاجل العمل للمشي الاجل الان بهيمة الابنة الصغرى محمدا وفاطمة ابنتي محمد الى الملك اجعلوا لهما من بعد ما ثبت انه ابن فاني تخبرني في حمام في قرية حمام بها لا ينبغي ان يات لا يتبرع في الفرج من السحرة في تخدع برج حمام منه ولا يعلم ان في برجه بغير جاني في غمسه حتى لا يسم لان جوده حكم استحقاقا ورثته حتى يتفق من الله التيكم بونه والا فاني ان حامد قد مره في سبعين سنة الذي بعثه في مال يوم غفرت اخ امر الله والمفقود عصبته ان كان الابن ما قبل ان يمت ولا يكون للمفقود من ميراث حياته وقد نوله وان لم يظفر فلا يثبت للمفقود الابن ولا ياتي لما هو في الفرج من مال ان كان لكا لا ياتي مكا في ما ان كان	في سيرة السيرة جازا الى دولة خدم وهو في العمل وان وهو فله العمل والاعتقاد في الله فقد علمه الاجل العمل للمشي الاجل الان بهيمة الابنة الصغرى محمدا وفاطمة ابنتي محمد الى الملك اجعلوا لهما من بعد ما ثبت انه ابن فاني تخبرني في حمام في قرية حمام بها لا ينبغي ان يات لا يتبرع في الفرج من السحرة في تخدع برج حمام منه ولا يعلم ان في برجه بغير جاني في غمسه حتى لا يسم لان جوده حكم استحقاقا ورثته حتى يتفق من الله التيكم بونه والا فاني ان حامد قد مره في سبعين سنة الذي بعثه في مال يوم غفرت اخ امر الله والمفقود عصبته ان كان الابن ما قبل ان يمت ولا يكون للمفقود من ميراث حياته وقد نوله وان لم يظفر فلا يثبت للمفقود الابن ولا ياتي لما هو في الفرج من مال ان كان لكا لا ياتي مكا في ما ان كان
--	--

كتاب الفقير

يطبقوا عليهم ان يكونوا بمجد خالص بعد جرمية من هذا الوجه
 ولا ذلك فيه فمحمداً جرحه وذكر الامام السرخسي ان رخصة المنع من
 يتقاضى دينه ويجمع غلاته ويظهر بغيره فعل الفاضل وهذا ما
 ينصب كماله على الغائب وعن الغائب ففعل الفاضل وهو
 ذكره ان ياداة افوز باب الدعاء وان يفيد فان قيل المجتهد نفس القضاء فينبغي ان يتوقف على
 فاضل آخر قلنا لا بل المجتهد بسبب القضاء وهناك البينة هل يكون مجتهد
 الفاضل حجة وقضى بها فذلك الوقت بشهادة المحدث وفي الفتاوى
 والفاضل يسيرة بخلاف الوصي حيث يجمع عرض الغائب مطلقاً
 نفسه وليس له ان يجمع القمار وهذا حسن والظاهر ان
 عام هذا **كتاب الاستحسان**
 الرجل في حق الرجل مطلقاً في حق المرأة ما بين ستمائة
 اليه من الرجل فذلك المس والاراة في حق الرجل بخلافه
 في حق المرأة ولا يملك النظر الى الرجل الا بالقرابة
 وفيما دون الفرج حالة المصير كمن ماتت الزوجة قال محمد حنبل
 النظر الى وجهها او لا كمنها وظهر القدم عمره العهد الطاهر وهكذا يرى الحسن عن الجنية وعن ابي يوسف ان
 ذكرها ليس بمرتبة ومسماح لان مرفوع في المس والاراة من الوجه والكتف الى انما من رايها مسامحة ولا
 حرام بكل حال كذا الحنفية وقاوى الفاضل الامام لا يراى للرجل مطلقاً في حق المرأة ان يفرج رجله وكذا لو كان
 الرجل شيئاً يمس نفسه وعليها فلا يمس بالجلوس والكتابة لا يفرج لرجل اذ كانت الرجم حرام فباح النظر
 موضع الزينة الظاهرة منها والباطنة اما الظاهرة فاذا كان في الجنية والباطنة والاسر فاشهر العتق
 والعصاة والسعدا فكيف والساق والرجل والابواب
 المحلقة مسامحة والاستمالة حرام وفي نسخة الامام السرخسي
 بالمصاهرة ولو كان بين حرمته المصاهرة بالزنا
 الى موضع الزينة الظاهرة والباطنة وحكم النظر الى
 المكنته عام والولد كذلك هذا اذا كان النظر عن غير
 وكذا في الاجنبية لا ينظر الى وجهها الا كما في حقهن شئ أو

[illegible]

وكذا قال له يا كاهن اياي محاروا منسوبا قد يوجب الله ما قد
كاذب الحق الشين نفسه حيث كذب وكذا قال السحر ما
تولى با مقامه وقال يا قد اياي السيد عجب التعزير من ديات
والاحسن ان يكون عنة ولا يجب ولا يرفع الامر الى القاضي
بل يثبت او ياقا سقا والمجاهد يهودى على ما عنت لا يحل
يا فاسق او قال للبحر ابعثي لى عني واخيرا التعزير من واحد
في كبر المحرود التعزير على اربع مرات تعزير اشرف الاسرار
وتعزير وسط الناس وتعزير الحساس فتعزير اشرف الادب
تفعل كذا وكذا وتعزير الشرف التعظيم والجلال يا القاضي
يا القاضي والجس وتعزير الحساس التعظيم والجلال
ان امرى القاضي والولى جان جلال الجعفر المجاعة بجم
فالملي ان يودى بوزره ولا يهاون من الحدائق التعزير
عند الحاجة اليه الساع اذا ادعى ان خلق ما يفعل ان
ذلك وان كانت المنة لا تقتل ولكن الساع تقتل لا يرد من ردى عن عرفه انه كذب عملا ان اقتل
الساحر والساع رجل يفخذ عنة الناس ويفرق بين المرء ومذمة تلك اللعنة هذا هو حكمه ان يذ
ويقتل هكذا ذكره طلقا وهو محمول على ما اذا كان يقتل من لا يراه من علم ان فلا ما يتعامل في السالكين
في ذلك ان اياه بقدر على ان يعزى اليه عمل ان يكتب له من
دفع العدة منها بلا فائدة وكذا بين الرجل وزوجه وكذا بين السلطان والرعبة الفصل
رجل من بامراء منية احد على الماروى ان يمدد اليه الناس هذا ذلك على عبد النبي على السلام فلم يتم
الحرف في نزل قوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة
المصاهرة ولا يجب الفسار الا ان يزل من رجل تزوج بها
عليه المهر ذلك الحد والشرع على قوما في الرخصة وك
فيه ايضا من ان يادى في شرح الطحاوى انه على الح
مستلحق عاقبا جاء تاسرا: وضدت على
ثم قال والله ما قدرت دهرى المودة تجعل شرب للمنا

والحق الشين لان كل احد يعلم انه
في الاصل السيد عجب التعزير في
عمل الاخر يا عجب لا يقول له بل انت
في هذا جالس هذا جالس به ولو قال
بزر لكن اذا قال الصالح اما اذا قال القاصي
تسع وثمين وهذه القاصي وهذه شرح الحكم
ايه وتعزير الاشرف كالمهاتمة
وهو ان يقول القاضي بلفظي انك
بهم السوقة الاحلام والجراني
وسعت من ثمة ان التعزير ياخذ
ما ينقل هذا عبد اسما الا
الله تعالى واضربوهن اياهم تعزير
بما هو قتل لرونها ان كانت يقتل
الساحر والساع من ردى عن عرفه انه كذب عملا ان اقتل
الساحر والساع رجل يفخذ عنة الناس ويفرق بين المرء ومذمة تلك اللعنة هذا هو حكمه ان يذ
ويقتل هكذا ذكره طلقا وهو محمول على ما اذا كان يقتل من لا يراه من علم ان فلا ما يتعامل في السالكين
في ذلك ان اياه بقدر على ان يعزى اليه عمل ان يكتب له من
دفع العدة منها بلا فائدة وكذا بين الرجل وزوجه وكذا بين السلطان والرعبة الفصل
رجل من بامراء منية احد على الماروى ان يمدد اليه الناس هذا ذلك على عبد النبي على السلام فلم يتم
الحرف في نزل قوله تعالى والذين اذا فعلوا فاحشة
المصاهرة ولا يجب الفسار الا ان يزل من رجل تزوج بها
عليه المهر ذلك الحد والشرع على قوما في الرخصة وك
فيه ايضا من ان يادى في شرح الطحاوى انه على الح
مستلحق عاقبا جاء تاسرا: وضدت على
ثم قال والله ما قدرت دهرى المودة تجعل شرب للمنا

سواء اهلها او غيرها سبق له
لا ينزل على علم به فان وقع
في قوله ولا يجران امراته ان قلت عن كلامه او اجرت المرأة ان
زوجها ارتد والباقي بالله هل يجزئ بوليها
رجلا قتل ابا عمه قال لا قتل او قال كلمة لانه ارتد او قال لانه قتل ابا عمه لا يعلم ذلك ولا
وان لم لا هو قتل ان يقتله ولمن رآه المجنة وكذا لو لم يعاين بكته اقربته قتل عمه الكافر في الردة او
قتل ابيه ولو لم يره هذا ولا اقرب ذلك لكان قتل عمه لان مقتله ابا قومه عبد الابن لم يكن لابن قتل
ولا لغيره اجماعة حتى يقتضوا القصاص ^{هو ما اذا شهد المرأة} مشاهدان بان الزوج طلقها لتناجث ثبت
الحكم منه في جميعها دون القصاص ولو
على مدته او قتل ابا لا ينبغي للام
القتل بقتله وان كان لا ينفقه فلو قتل
وهو جلد لا يلحق هذا حق يقتضوا
اذا سفعه ووسع فيه اعانة على
ما انا واعا با قبل ان يشهد احد
المجنون في شرع الشافعي **كتاب الحدود** وهو منقول على فصول الاوالة الفقه الثاني
في الزنا اما الاولى في جميع النوازل رجل في حق بنت كان صليها لم يبرأ من زنا ولم يوطأ فالحكم معه كره امت
هذا ليس بقذف لانه ليس عاينة هذه الامور ولو قال ابن عمه كره امت فذلك لانه لم يسمه ولم يكتبه ولو قال وحي ابن
معه كره امت يكون قذف فان من قال لا لاني فقال لصدقت لا يكون قذفا ما اذا قال صدقت هو كاذب
يكون قذفا لانه ساء ما وصفه الاول في ان رجل امر امرأته فقال لها امي في عجزه فقلت يا اباي
فذاها ابن لي في خبر الحدين في السجود الجامع في قامة فسمي ابو حنيفة ذلك فقال الحظ ان ابني في سنة منافع
ضرب المجنونة والمجنون الحد وقام الحرف لل
الحد والحد في الخبر الحدين ولا ينبغي ان يفا
الحد عليها وهي فاعين وشرع هذا كتيب
قبله هذا هو الحد في قتل الاحقر على
الحد لان الذوق موصي الحد وكان كذا
لاحد رجل قال اقرب بالله اوبانا كسر اولاد

من حيث السهم سقط وسبب ان يكون لما حرمه عز وجل انما هو المالك حرراً
والركائز والحيات والاشبه والسايط او المالك حتى لا يسرق شي
الاسم هو ما في الصحر او في السجون يقطع ولو كان المالك من غير ما بين يده
محمول من ماله من اجل ان باعده او قلنونة او منقطة لو من امرأة
نزع او من ماله من المذبح لا يقطع كذا ذكره في الاصل فلا يملك من زاده الا
كان معها راع يحفظها وكذا في المستحق ان يحفظه وان كان معها الرعي يحفظها الا ان يقطع فان كان الغنم
بأرض بيت الله لم يملك بغيره فذكره ودخل فيه وسرق منه الشاة يقطع **والسارق**
يكلمه الا ان يكون من غير ما بين يده في الصحر ثم لو سرقه من حريمه او من
يقطع حريمه لا يمكن الدخول فيه كالمجرم لو سرق من حريمه او من
او سرق دابة من اصطبل يقطع ولله سرق ثوب من اصطبل لا يقطع
حق ليرق ثوب من ثوبه يقطع وكذا لو سرق ثوب من ثوبه
يقطع السرق لعله ان كان عند حماره يقطع **والاذا**
ودخل اليد من باب الله وكان الباب مفتوحاً لم يقطع
او اذا صاحبه يعلم به او لا يقطع ولو دخل باب العشاء والعقمة وال
صاحب الدار يعلم بدخول الصحر والدار يعلم بان فيها صاحبها او يعلم بالاصح صاحب الدار لا يعلم بقطع ولعله
لا يقطع ولم يعلم بقطع ولو كان برأسه لا يسرق ساعه ولو كان من الا يقطع بان فيه ساعه سارقاً لم يقطع
والسارق ان لا يقطع في الصلوات وفي السواى جماعة من السارقين او
او هو من السارقين وكان في سجد جماعة قطع ولو سرق من بيت وكجز من الزجر لم يقطع ولو سرق من السطح ما يسوى
بما با قطع السارق من اجل دخول الدار وجمع السارق في الليل وطرح في مكان فيها مخرج ولحقه وان كان الله فزع اخراجها
لا يقطع ذلك لمن لقا فزع اخراج السارق من الدار كذا ذكره في
فزع السارق من حريمه من المزرعة فزع السارق من المزرعة
وذكر في المنزلة ثم طار بعد ذلك الى منزله وفي المزارع
وخل البيت ثم خرج لم يقطع وعزم مثله او جعل فيه
شيئاً للمخاراة لا يضمن ان يقطع سارق السارق
وهو مشتمل على ثلثة فصول الاولى الامان الثاني في

من حيث السهم سقط وسبب ان يكون لما حرمه عز وجل انما هو المالك حرراً
والركائز والحيات والاشبه والسايط او المالك حتى لا يسرق شي
الاسم هو ما في الصحر او في السجون يقطع ولو كان المالك من غير ما بين يده
محمول من ماله من اجل ان باعده او قلنونة او منقطة لو من امرأة
نزع او من ماله من المذبح لا يقطع كذا ذكره في الاصل فلا يملك من زاده الا
كان معها راع يحفظها وكذا في المستحق ان يحفظه وان كان معها الرعي يحفظها الا ان يقطع فان كان الغنم
بأرض بيت الله لم يملك بغيره فذكره ودخل فيه وسرق منه الشاة يقطع **والسارق**
يكلمه الا ان يكون من غير ما بين يده في الصحر ثم لو سرقه من حريمه او من
يقطع حريمه لا يمكن الدخول فيه كالمجرم لو سرق من حريمه او من
او سرق دابة من اصطبل يقطع ولله سرق ثوب من اصطبل لا يقطع
حق ليرق ثوب من ثوبه يقطع وكذا لو سرق ثوب من ثوبه
يقطع السرق لعله ان كان عند حماره يقطع **والاذا**
ودخل اليد من باب الله وكان الباب مفتوحاً لم يقطع
او اذا صاحبه يعلم به او لا يقطع ولو دخل باب العشاء والعقمة وال
صاحب الدار يعلم بدخول الصحر والدار يعلم بان فيها صاحبها او يعلم بالاصح صاحب الدار لا يعلم بقطع ولعله
لا يقطع ولم يعلم بقطع ولو كان برأسه لا يسرق ساعه ولو كان من الا يقطع بان فيه ساعه سارقاً لم يقطع
والسارق ان لا يقطع في الصلوات وفي السواى جماعة من السارقين او
او هو من السارقين وكان في سجد جماعة قطع ولو سرق من بيت وكجز من الزجر لم يقطع ولو سرق من السطح ما يسوى
بما با قطع السارق من اجل دخول الدار وجمع السارق في الليل وطرح في مكان فيها مخرج ولحقه وان كان الله فزع اخراجها
لا يقطع ذلك لمن لقا فزع اخراج السارق من الدار كذا ذكره في
فزع السارق من حريمه من المزرعة فزع السارق من المزرعة
وذكر في المنزلة ثم طار بعد ذلك الى منزله وفي المزارع
وخل البيت ثم خرج لم يقطع وعزم مثله او جعل فيه
شيئاً للمخاراة لا يضمن ان يقطع سارق السارق
وهو مشتمل على ثلثة فصول الاولى الامان الثاني في

كتاب السرقة

لكل النافذة الخطر والاحتمال اما الاول اما ان

الذي علمه لا يصح الا ان لا
عليكم اسر في ايديهم فلا تلام
السلطان الا لمن انكروا بشرط التمسك
امانهم وهذا اذا كانا كثر بحيث لهم
الاثنان والثلاثة الكفاية الاسلام قبل الاسر بعد ما وقع الدين على الكفار ان يكون باوهوم ودلالة والله اعلم
في مسائل البيع وما يتعلق بالملك وفي الفنا وفي طائفتان من الكفار منهم مواعيد دخولوا الاسلام منهم
غير المسلمين ايهم مواعيد ثم
العهود من ربا عيهم من الله
على طرف من الروم طلعوا بها
بدراهم فلا يكون باع واحد منهم
ومع ذلك يعبدون الاوثان
يزنون بالعبودية للكم من
دخول العرب في الاسلام فاصبح
الاثنين بائنة لان الملك ان ملكها بالتمسك
جملة البيع لا يجوز وان كانا ربا ربا ولا يصح العجز ولا البطلان على النول الا في اوقات الاربع والبيع
فاذا اخرج الى الاسلام تكملي اية فلا يصح ملكه بالتمسك كان البيع باطلا والبيع ان البائع اذا ارى حيلة البيع ملكه
مطلقا طاعة كان لرب حيلة البيع ان
انه يجوز ان لا يبيع حيلة وان تفرق بعض اجرام ثم باع من السلم المستامن ان كان ملككم عندهم ان تفرق من حيلة
ملكه حيلة الشراء وان كان ملككم عندهم على
واضحة فله ان يبيعها في حال الاسلام
وحال دار امانا مع الاربعة الاول لا يجوز ولا
اخذ الى رجل من المسلمين هدية من اهل
وان كان خارجا من اهل داره فله ان
لا يبيع الرجلان يخرج الا في حال الجلاء او
يكونان صديقا فان اذن دار الاسلام

في حين ذلك يحرم وكذا حكم العبد والمجدة ولا يصح العجز ولا يبيع الا ان يبيع
يبين الامام اذا امنه على ربا يبيع الا في حال دار امانا مع الاربعة
وامانة حتى لو ظهر عليهم فم امانا ولا انهم مطلقا فاشتدوا التمسك
بشركه اما الى احد من المسلمين او اذا قطع الطريق التمسك امانهم وكذا
الاثنان والثلاثة الكفاية الاسلام قبل الاسر بعد ما وقع الدين على الكفار ان يكون باوهوم ودلالة والله اعلم
في مسائل البيع وما يتعلق بالملك وفي الفنا وفي طائفتان من الكفار منهم مواعيد دخولوا الاسلام منهم
غير المسلمين ايهم مواعيد ثم
العهود من ربا عيهم من الله
على طرف من الروم طلعوا بها
بدراهم فلا يكون باع واحد منهم
ومع ذلك يعبدون الاوثان
يزنون بالعبودية للكم من
دخول العرب في الاسلام فاصبح
الاثنين بائنة لان الملك ان ملكها بالتمسك
جملة البيع لا يجوز وان كانا ربا ربا ولا يصح العجز ولا البطلان على النول الا في اوقات الاربع والبيع
فاذا اخرج الى الاسلام تكملي اية فلا يصح ملكه بالتمسك كان البيع باطلا والبيع ان البائع اذا ارى حيلة البيع ملكه
مطلقا طاعة كان لرب حيلة البيع ان
انه يجوز ان لا يبيع حيلة وان تفرق بعض اجرام ثم باع من السلم المستامن ان كان ملككم عندهم ان تفرق من حيلة
ملكه حيلة الشراء وان كان ملككم عندهم على
واضحة فله ان يبيعها في حال الاسلام
وحال دار امانا مع الاربعة الاول لا يجوز ولا
اخذ الى رجل من المسلمين هدية من اهل
وان كان خارجا من اهل داره فله ان
لا يبيع الرجلان يخرج الا في حال الجلاء او
يكونان صديقا فان اذن دار الاسلام

في حين ذلك يحرم وكذا حكم العبد والمجدة ولا يصح العجز ولا يبيع الا ان يبيع
يبين الامام اذا امنه على ربا يبيع الا في حال دار امانا مع الاربعة
وامانة حتى لو ظهر عليهم فم امانا ولا انهم مطلقا فاشتدوا التمسك
بشركه اما الى احد من المسلمين او اذا قطع الطريق التمسك امانهم وكذا
الاثنان والثلاثة الكفاية الاسلام قبل الاسر بعد ما وقع الدين على الكفار ان يكون باوهوم ودلالة والله اعلم
في مسائل البيع وما يتعلق بالملك وفي الفنا وفي طائفتان من الكفار منهم مواعيد دخولوا الاسلام منهم
غير المسلمين ايهم مواعيد ثم
العهود من ربا عيهم من الله
على طرف من الروم طلعوا بها
بدراهم فلا يكون باع واحد منهم
ومع ذلك يعبدون الاوثان
يزنون بالعبودية للكم من
دخول العرب في الاسلام فاصبح
الاثنين بائنة لان الملك ان ملكها بالتمسك
جملة البيع لا يجوز وان كانا ربا ربا ولا يصح العجز ولا البطلان على النول الا في اوقات الاربع والبيع
فاذا اخرج الى الاسلام تكملي اية فلا يصح ملكه بالتمسك كان البيع باطلا والبيع ان البائع اذا ارى حيلة البيع ملكه
مطلقا طاعة كان لرب حيلة البيع ان
انه يجوز ان لا يبيع حيلة وان تفرق بعض اجرام ثم باع من السلم المستامن ان كان ملككم عندهم ان تفرق من حيلة
ملكه حيلة الشراء وان كان ملككم عندهم على
واضحة فله ان يبيعها في حال الاسلام
وحال دار امانا مع الاربعة الاول لا يجوز ولا
اخذ الى رجل من المسلمين هدية من اهل
وان كان خارجا من اهل داره فله ان
لا يبيع الرجلان يخرج الا في حال الجلاء او
يكونان صديقا فان اذن دار الاسلام

<p> الابوين وسواهما في غير ذلك واليه الا اذا كان الطريق نحوها وهذا ولا يجوز ان يخرج الى الفروع على دين لم يخرج حتى يمتنع دينه والنعيم يخرج لا يخرج له جاز من اهل ان كانت الكفاية بغيره لا يخرج الاباوين الطالبيين قتلوا في معابر ذلك النعم ولكن مع هذا الوصل سبلا او مسلمين او مكروه في سنة خبر المنقر ان وقع من اهل الروم على الفروع على كل من يعذر بين لان لها عهد النعم العام فخرج من ولان امرأة شبيها سالم تدخل دار الحرب كغيره في حلف بنو عمن عهدتها ان كان دار في الحرب جملها الناس انما يثبت بطول المود والاسير جلا الفروع ان يصر في سنة في مصر للمسلمين بالناس في ولا ان يجمع في نفسه من كما قسم وليس لهم احد البيع والكنيسة للفرق والفرق مسألة من اصحابه لا يفتق لان يعلمهم موضع اصحابه وان اذا كان اهل ذلك المسألة في الفتوى والله اعلم الاول في انما طالع الحق صرحها وكذا بينها وفيما الحق الميم والنعيم سها به في الحق في الفتوى رجل قال العبد فواذ ان تراه قال ليجار يبرأ من واراد به الكذب يفتق هذا اذ يات في قول سيد باهر او كما ربه باهر عتق فدا ما قال الرجل ما رايته والفرق ان في المسألة الثانية قد ذكرنا ان لا يفتق منه لان فينا الشاكر لا يفتق من الجار ولا يكون قد فارقها للمعد كما لو فارق الجوار وكذا في الحق وهو ما بالارسية بالمراد يفتق في حقه اذ ودعا بالاراد لا يفتق ودعا بالفرق باهر يفتق في سنة امراته طالق ثم دعاها باطلاق يطلق في ربه كانت الفتوى الامام عز هذا قال يطلق لان هذا صفة ولا يفتق هناك من رجل يفتق غلاما لولده وقال لان يستقبل ما قال المولى ان كان قال له المولى سميتك فوافقت في اذا استقبلكم احد فقولوا دعائكم اذ امت ولكن لما لم يقر يفتق ولو فارقا او مرد لا يفتق رجل قال عبد اهل ولجب فهو قوله طلاقك على واجب وقد ذكرنا كذا فتقبل من عنيبت فقال عبدك امل في يفتق العبد ولو في به العتق لا يفتق في جميع النوازل رجل قال العبد </p>	<p> ونحن منه فان كان دم الغريم ولا كان بالمازك ربست يستقبل بفتاى الكاهن لا باس على روس الكاهن الى دار الاسلام المشرف في اهل البيت يستفتى بها واخذوا باس بغير العتق عمره والاهل يفتق في العتق نحوه بنو مسلمين او غيرهم فتق في موضع فاصلا بعد به لا يفتق لان يفتقوا ما غير فتاى وهو يفتق في في المنبر وفيما يفتق في الاثر هناك الفتية كذا الفتاى رقبته ان ليست للمعد كما لو فارق الجوار وكذا في الحق وهو ما بالارسية بالمراد يفتق في حقه اذ ودعا بالاراد لا يفتق ودعا بالفرق باهر يفتق في سنة امراته طالق ثم دعاها باطلاق يطلق في ربه كانت الفتوى الامام عز هذا قال يطلق لان هذا صفة ولا يفتق هناك من رجل يفتق غلاما لولده وقال لان يستقبل ما قال المولى ان كان قال له المولى سميتك فوافقت في اذا استقبلكم احد فقولوا دعائكم اذ امت ولكن لما لم يقر يفتق ولو فارقا او مرد لا يفتق رجل قال عبد اهل ولجب فهو قوله طلاقك على واجب وقد ذكرنا كذا فتقبل من عنيبت فقال عبدك امل في يفتق العبد ولو في به العتق لا يفتق في جميع النوازل رجل قال العبد </p>
---	---

حزن من هذا العمل عنت من غيرته ولو قال عنته الحزين من العمل
 من يورى بعد ذاب تواضعه بؤس وكونه كمن سبق بعد ذاب تواضعه
 بعد انت غير مملوك لا يتقن لكن ليس له ان يذيعه بعد ذلك فا
 انا مملوك له بصدقة كان مملوكا وكذا لو قال له ليس هذا يقب
 فقال ارادى تر اسيد اكرم لا يتقن ولو قال العبد ومن صدق
 ولو قال العبد اضل في نفسك ما شئت فان اعتق نفسه قبل ان يتوب من مجلسه عتق ولو ان يهبط نفسه وان
 يبيع نفسه طاه يصدق بنفسه على من شاء ولو قال العبد خلا
 لك رقتك فقال هو لا قبل عتق ثم ذكر بعد هذا انه لا يتقن به رجلا
 لن يلقى المخرج ذلك عنت وهذا على السبع ولو قال اكرم في هذا
 جعل قال الله وجهك ارض من اسراج يا انا عبدك لا يتقن
 في التدبير والتدبير ولو قال اذ امت نانت حرا
 لا يجوز به حبة وان يستغفره ويأجره ولا الله تعالى
 كما لو سرك الله ان يبعه ولو قال في الصفه التي ذكرنا يتقن كما
 نافع قيمة وان كان على البستين سوى جمع قيمة ولو قال كذب
 ويصدق ما يوجبها ويصدقها ولا يثبت النسب بدون الا
 الدعوى ولا يثبت بها السعابة ان كان على المولى بن ويتقن من
 صار تلم ولو لم اذعرتنا هذا لجننا الى اقاله القاري من قول العبد اذمت انا الى سيدك احد عليك نصيب من يد
 ولو قال اوصيت برقتك فقال لا اقبل من يدك ولو قال انت حرها وانك لم تشرط لغيرك ثم شرط لغيرك قبل الموت عتق
 ناذمضو العتق بغيره الاول ثم شرط لم ير ان الرق ولو قال
 فان مات وهو مملوك فان قلت واذا لا عتق جعل
 ولو قال عتبت لك يجعل عليك فقال لا قبل عتق غير
 اعتق عتبت الذي هو قديم العتق عن نفسه ستة اشهر
 ستة ولو قال اعتق افضل عتبت اخرج صبيك وبيع
 قوله اوصيت بالغضل عتبت فهو افضل من في الله
 غنمة الرخصة بالعتق سوى ان يستقيم هذا اذا

ان شاء الله الصبح الابهى ربه	هذا وبينا ان قال هو بعد من ان شاء الله تعالى حيث اطلع
ولو قال الاله عند وصية	حي استغنيا فانتع ان كانا صغيرين عند سمانى يدركا
رجل اعن عبد اعن ابلت قالو	ربه الكلى الشاوى كتاب الشفعة هذا
الكتاب شمل على ثلثة فصول الاول	في المقدمة الثالثة الطلب والطلب ومساكنا الاول الجيدة
لا بطل الشفعة بعد الثبوت بكن بالاقدم	في قول الشرى للشفعة اشترى وعنه وان كانت قبل الثبوت
لان باس بها سواء كان الشفعة على او سفل الاله ليس باطل هو المختار على هذا الجيدة في منع الزكوة ووقع الزكوة	ان لم الجيدة على وجوب منها ان يجعل سببا في داره لرجل ثم يمنع
بان منع ما به درهم وفضل ما به	حسبها دار اخرى فقصده صلح لحد الدارين بالانظار كرجل
منه الشفعة الدار من الشفعة	شفعة لانه لم يبق جارا ومما ان بشرى عشر هاشم كثير وسها
على رجل وبما حقه وقبضه بال	منه في الاول والشفعة في الثاني ولو حاز البائع ان يبيع المشرى
من ما به سهم منها الباشا بمن	تري السهم الواحد ثم كثير لا يبيع موالها باقى في الفرض
البيع يبيع الباشا على خيار ثلثة	حلف بالله ما اردت ابطال الشفعة لم يكن ذلك لانه ادعى
السهم الواحد على خيار ثلثة	اكان لم ينفذ ذلك لانه ادعى عليه معنى لانه لم ينفذ
معنى لانه لم ينفذ ولو حلف به	بوالشرى او البعيرين الف درهم وقدم عشرة الاى الاعتراف
ويكون ان الشفعة واحدة فبغيره	لا ينفذ الا البعيرين الف درهم لان الشرى اشترى البعيرين
يخالف الثمن كل الى عشرين الفاديا والاله	والله بان ينفذ لانه لما ورد الاستحقاق بطل العرف لا نظر ان
ولو استحق الدار ببيع على البائع ما ادى	فما لم عليه ثم طرأ ما لم يكن عليه بطل العرف وتروى الدار بطل
لم يكن عليه فطال كن اشترى من آخر دينار	منى هذا ان الشرى من البائع فلا شفعة فيها الفصل الثاني
البائع يهرى من الشرى لغيره بالدار وبهم	الشفعة في ثمن من ذلك عند من يبيع ببيع او فاهل الاسلام
المقدمة وفي الجوز لا يجوز بيعه العمار كالدار	كاتب ومعتق العرف وكذا ثبت الشفعة نحو ارض الوفاء وفي
واهل الذمة في استحقاق الشفعة سواء ولد الماء	فمن في المتقولا او بما جاز ملك من موعين مال والظاهر
شرح الطحاكي الشفعة فيما سوا الدار والعمارة	ليس بالملك اذا جاز من ارض الشرى او بطل المتعلق وصون عليه ما
بغير عوض كالهيئة والصدقة والوصية والدار	والبيع كذا لا يفسد وخلية وهو القاسم وبقي خلط في الدار
فلا شفعة فيها وكذا لو جعلها اجرة ثم الشفعة	للدارق مسألة يجمع حولا الشفعة دارها ما لا يملك
اذا اشترى وكذا للدارق ولو اجمعت الشرى ثم	لها ارض واحدة لانه لا يملكها رجلين وهذا المثل للشرى
الى السكة نرى غير باقن وابن السكك هذا	

جار ملاذق على ظهر جبال لحد الشريكين نصيب من المنزل فالشقة
 لم يطلب عند معام البيع فالشقة لا يزال بالشارع الامم حلقا في الموضع
 لم يطلب عند معام البيع او سلموا الا واحد منهم فهو اول من اهل البيت
 ويسمى في ذلك الملاقاة وغير الملاقاة ولو سلموا جميعا ولم يطلبوا معام البيع فالشقة حينئذ للمجالس
 ثم الشقة للشقة على عدد رسم الا على قدر انصافهم عندنا حتى ان دار بين ثلثة نفر احد منهم نصيبا واللا
 ثلثها ولا اقل من سدسها باع صاحب الشقة لا يرجع نصيبه طلب الشريكان الشقة قضى بينهما نصيبين عندنا
 ولو حضر واحد من الشقة او لا وثبت الشقة فان الفاضي بقى
 بطلان كان الشقة الثاني مثل الشقة الاولى بقى له نصفه
 وهو عطيته الفاضي بطل الشقة وبقي جميع الدار الثاني ولا
 لا يرى صورته فلا يرجع لها شقة فطال الشقة واشبهها
 البيوت راو وثبت اخذها ليس ذلك وكان الشقة اخذ
 مالك حتى بلغ الشقة فان باع المشتري قبل حضور الشقة
 فانه اخذ بالشقة الاولى الشقة الثاني ولا اخذ بالشقة الثاني ثم
 وان يترك المشتري حتى يقضى الفاضي ويخبر الدار الشقة فم
 على ان يترك المشتري الشقة فم ولا يرجع قيمة الباقي وذا الشريكين
 الاول عطا فم مسالكه والاصل الشقة للشقة على المجلس
 محوذا اشار الى ذلك وهذا عامة على ما على الفرض حتى لو
 عند فلم يطلب بطل الشقة عن الشقة وعند ما بطل
 كلهما ليس بشرط وهذا نظائر وفيه فية الجامع الصفة
 هو غير كائنه الشقة كائنا في السريرت ولم يتم الزوج
 فسلم الشقة ثم ظهر انما اشتراها بالتأخير فقيمة الشقة هم
 هو التواتر لقوله صلى الله عليه وسلم من كلم قبل السداد
 صلى اكثر من ركعتين بعد الطلوع اكثر من اربع بعد الجح
 بالبيع هو صلوة الطلوع ففعلها اربعاً وستافا
 بعد ما سمع ان فلانها لم داره الى السداد طلبت الشقة

اسم ولو سلم الشريكين الشقة ان
 لم يطلب عند معام البيع
 لم يطلب عند معام البيع او سلموا
 ويسمى في ذلك الملاقاة
 ثم الشقة للشقة على عدد
 ثلثها ولا اقل من سدسها
 ولو حضر واحد من الشقة
 بطلان كان الشقة الثاني
 وهو عطيته الفاضي بطل
 لا يرى صورته فلا يرجع
 البيوت راو وثبت اخذها
 مالك حتى بلغ الشقة فان
 فانه اخذ بالشقة الاولى
 وان يترك المشتري حتى
 على ان يترك المشتري الشقة
 الاول عطا فم مسالكه
 محوذا اشار الى ذلك
 عند فلم يطلب بطل
 كلهما ليس بشرط
 هو غير كائنه الشقة
 فسلم الشقة ثم ظهر
 هو التواتر لقوله
 صلى اكثر من ركعتين
 بالبيع هو صلوة
 بعد ما سمع ان

لا يطلب الشفعة وكذا لو كان من
طلب من المشتري فقال المشتري
بيع المالك الشفع والحق للمشتري
محتاج اليه كما كان قال المشتري كذا
بطلت شفعة لانه طلب الشفعة لا الش
وطلبها وعند بعضهم اطلب الشفعة واخذها
او المستفصل صحيح وهو اختيار الفقهاء
وان اشهد حين البيع صحيح وفسد
الشفعة قبل البيع لا يصح ولو لم
يؤد مر طلبها اشهاد وهو ان يشهد
سليها الى ثم الاتهاد وعلى البائع ان
يقبل فخذ الشفع من المالك من المثل
في شفعة المالك وادخل في شفعة
للموكل او وكيل البيع لا يثبت الشفعة لاداء
بفسد بول كل اخر حتى يطلبه لم يقبل ومضى
المشتري يسلمها اليه ان ترك المرافعة لا ينافي
ذكر في الكتاب ان على شفعة هاهنا طال الزمان
على القوي وجعل المشتري دارا ثم يبيعها
بمن موكل بضمها والشرط لا يثبت في حوائج
وكا لكان لا يلتزم هذه الزيادة وان اختلفا
او عند عليه بالبيع عن ابوسيف رواه ابن
الاجل هذا اذا طلب المالك شفعة على البيع
اذا طلب الشفعة طلب المالك والاشهاد بطلب
الشفعة الفاضل اقضى ولا يثبت
لا يقضى بالمعز ولو قضي الفاضل لا ينفذ في شرح

من تسليما اذا اطلب الشفعة بعدما اجاز من اشترها او بكم
بيع بالحق صا لا بد ان لم يعلم بالحق الا بغيره وهو على شفعة
من فخذ المالك من الشفعة بطلت شفعة لان الشفعة كالميراث
سيتجدد في الشفع اذا قلا بالفاضية من شفاعت خاتم
واختلفوا في لغة الطلب قال بعضهم يقول طلبت الشفعة او المالك
وطلبها وعند بعضهم اطلب الشفعة واخذها من بعضهم اطلب الشفعة واخذت وقال بعضهم اطلب الشفعة
او المستفصل صحيح وهو اختيار الفقهاء
وان اشهد حين البيع صحيح وفسد
الشفعة قبل البيع لا يصح ولو لم
يؤد مر طلبها اشهاد وهو ان يشهد
سليها الى ثم الاتهاد وعلى البائع ان
يقبل فخذ الشفع من المالك من المثل
في شفعة المالك وادخل في شفعة
للموكل او وكيل البيع لا يثبت الشفعة لاداء
بفسد بول كل اخر حتى يطلبه لم يقبل ومضى
المشتري يسلمها اليه ان ترك المرافعة لا ينافي
ذكر في الكتاب ان على شفعة هاهنا طال الزمان
على القوي وجعل المشتري دارا ثم يبيعها
بمن موكل بضمها والشرط لا يثبت في حوائج
وكا لكان لا يلتزم هذه الزيادة وان اختلفا
او عند عليه بالبيع عن ابوسيف رواه ابن
الاجل هذا اذا طلب المالك شفعة على البيع
اذا طلب الشفعة طلب المالك والاشهاد بطلب
الشفعة الفاضل اقضى ولا يثبت
لا يقضى بالمعز ولو قضي الفاضل لا ينفذ في شرح

من تسليما اذا اطلب الشفعة بعدما اجاز من اشترها او بكم
بيع بالحق صا لا بد ان لم يعلم بالحق الا بغيره وهو على شفعة
من فخذ المالك من الشفعة بطلت شفعة لان الشفعة كالميراث
سيتجدد في الشفع اذا قلا بالفاضية من شفاعت خاتم
واختلفوا في لغة الطلب قال بعضهم يقول طلبت الشفعة او المالك
وطلبها وعند بعضهم اطلب الشفعة واخذها من بعضهم اطلب الشفعة واخذت وقال بعضهم اطلب الشفعة
او المستفصل صحيح وهو اختيار الفقهاء
وان اشهد حين البيع صحيح وفسد
الشفعة قبل البيع لا يصح ولو لم
يؤد مر طلبها اشهاد وهو ان يشهد
سليها الى ثم الاتهاد وعلى البائع ان
يقبل فخذ الشفع من المالك من المثل
في شفعة المالك وادخل في شفعة
للموكل او وكيل البيع لا يثبت الشفعة لاداء
بفسد بول كل اخر حتى يطلبه لم يقبل ومضى
المشتري يسلمها اليه ان ترك المرافعة لا ينافي
ذكر في الكتاب ان على شفعة هاهنا طال الزمان
على القوي وجعل المشتري دارا ثم يبيعها
بمن موكل بضمها والشرط لا يثبت في حوائج
وكا لكان لا يلتزم هذه الزيادة وان اختلفا
او عند عليه بالبيع عن ابوسيف رواه ابن
الاجل هذا اذا طلب المالك شفعة على البيع
اذا طلب الشفعة طلب المالك والاشهاد بطلب
الشفعة الفاضل اقضى ولا يثبت
لا يقضى بالمعز ولو قضي الفاضل لا ينفذ في شرح

